جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالمنصورة

السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني

في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث

دكتور
عبد اللطيف محمد السيد الحديدي
الأستاذ المساعد بقسم الأدب والنقد

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بالمنصورة

السرقات الشعرية بين الآمدي والجرجاني

في ضوء النقد الأدبي القديم والحديث

دكتور
عبد اللطيف محمد السيد الحديدي
الأستاذ المساعد بقسم الأدب والنقد

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى شريكة حياتى ورفيقة عمرى إلى من الإخلاص دينها والتفانى فى خدمتى أقصى أمانيها إلى أم أولادى إلى زوجتى أسعد بإهداء هذا الكتاب الذى هو شاهد صدق على حسن إخلاصها وكريم تفانيها والله أسأل أن يجزيها عن ماقامت وتقوم به نحوى وعن ما قدمت وما زالت تقدم تجاهى من تعاون صادق وتضحية دائبة ومساعدة بنائة خير الجزاء أسأل الله لها الصحة والعافية وطول العمر فى طاعة الله عز وجل ؟

المؤلف

د/ عبد اللطيف محمد السيد الحديدى

دنجواى / شربين / دقهلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه .

وبعـــد :

فتعد قضية السرقات من أبرز قضايا النقد الأدبي التي شغل بها النقاد القدماء وبخاصة فى عصر المحدثين ، فى العصر العباسى ، وذلك بسبب شيوع كثير من معانى القدماء وصورهم وأساليبهم فى أشعار المحدثين .

وليس معنى ذلك أن قضية السرقات وليدة النقد الأدبي فى عصر العباسيين ، فهى أقدم من ذلك بكثير .

فعلى الرغم من أن بعض الباحثين - كالدكتور مندور وغيره - يذهب إلى أن السرقات نشأت بعد ظهور الخصومة النقدية العنيفة حول مذهب أبي تمام الشعرى ، وبالأخص ما يقال عن ابتكاراته فى معانيه ، ذلك أن خصوم أبي تمام لم يجدو (سبيلا إلى رد ذلك الإدعاء خيرا من أن يبحثوا للشاعر عن سرقاته ليدلوا على أنه لم يجدد شيئا)(١) .

على الرغم من ذلك ، فإن الثابت تاريخيا ، ومن خلال هذا البحث الذى نقدمه فى السرقات ، أن قضية السرقات قد درست قبل أبي تمام ، لكنها ازدادت حدة بعد أبي تمام الذى عرف بتوليده للمعانى وعنايته الشديدة بها - كما ينقل الآمدى عن أهل النصفة من أصحاب البحترى - من أنهم

---

(١) النقد المنهجى عند العرب . د/ محمد مندور ص ٣٥٧ .

لا ينكرون له (لطيف المعانى ودقيقها ، والإبداع والإغراب فيها ، والاستنباط لهـــا . . وأن اهتمامه بمعانيه أكثر من اهتمامه بتقويم ألفاظه)(١) .

فالخصومة العنيفة بين أنصار مذهب أبي تمام ، وأنصار مذهب البحترى أدت إلى ازدهار البحث فى قضية السرقات ، كما لفتت الأنظار إلى السرقات عند القدماء بشكل كبير ، وذلك لأن من يدافع عن أحد هذين الشاعرين لابد أن يستشهد بوقوع أمثال تلك السرقات عند القدماء ، ولهذا بدأت تظهر فى الساحة الأدبية مؤلفات تختص بالبحث فى السرقات الشعرية ، بجانب بحثها فى مؤلفات أدبية ونقدية أخرى .

وقد تحدث كثير من البلاغيين والنقاد حول هذه القضية ، ودرسوها دراسات مستفيضة ، ومن بين هـــؤلاء الآمدى صاحب (الموازنة) ، والجرجانى صاحب (الوساطة) ، وقد كنا حريصين على دراسة السرقة فى كتابيهما ، لأن كلا منهما فى كتابه يتناول خصومة من أعنف الخصومات النقدية التى شهدها النقد العربى القديم ، فالأول يتناول الخصومة التى دارت حول أبي تمام والبحترى ، والثانى يتناول الخصومة التى دارت حول المتنبى ، وقد أدت تلك الخصومة إلى ظهور نتاج نقدى ضخم ، يدور جانب كبير منه حول قضية السرقات فى شعر الشعراء الثلاثة ، أبي تمام ، والبحترى ، والمتنبى .

ولكى يتم الكشف عن جوانب هذه القضية عند الناقدين فى كتابيهما المذكورين ، كان لزاما أن نلم بالجوانب التالية ، وهى الجوانب التى تشكل عناصر خطة البحث ، وهى على النحو التالى :

---

(١) الموازنة ـ الآمدى ص ٢٧٨ .

المقدمة : وفيها بينت أهمية الموضوع ، وسبب نشأته ، وسبب البحث فيه ، وخطة البحث .

التمهيد : وفيه عرفت بالسرقة فى معاجم اللغة ، وفى كتب الأدباء والنقاد ، ثم عرضت لموقع السرقة فى علم البديع ، حيث درست هذه القضية فى كتب البلاغيين فى إطار علم البديع ، وهل هى من البديع أصلا ، أو من الملحقات به ، وتبين من البحث أنها من الملحقات بالبديع ، وليس أصلا فيه ، لأنها فى حقيقتها قضية نقدية وليست موضوعا بلاغيا .

ثم عرضت بعد ذلك للسرقة بين البلاغيين والنقاد ، مبينا طبيعة البحث فى السرقة عند كل منهما ، وكيف كانت طريقة النقاد فى بحثها أفضل من طريقة البلاغيين ، حيث يعتمدون فيها على عنصر الذوق وأثرها فى جمال الشعر ، بينما يعتمد البلاغيون على التعقيد ، وبيان الأنواع وضرب الأمثلة لها . وتعريف كل نوع ، دون اهتمام بالناحية الجمالية فى الشعر ومدى تأثرها بالسرقة ، ودون بيان لعلاقة الشاعر بسابقيه من الشعراء ، وطبيعة السرقة فى شعره ، من حيث الحكم بوقوعها من عدمه ، فكل هذه جوانب من اختصاصات النقاد .

الفصل الأول : ويتناول تطور البحث فى السرقة عند القدماء

وقد تناولت فيه أولا : تطور المصطلح ، فبينت المصطلحات المتعددة التى استخدمها القدماء للتعبير عن السرقة ، وأكثر المصطلحات دورانا عند القدماء ، ومتى استخدم مصطلح السرقة . وأول من استخدمه .

ثم تناولت ثانيا : آراء النقاد والبلاغيين فى السرقة ، فعرضت لآراء بعض النقاد السابقين قبل الآمدى والجرجانى ، مبيناً ابن سلام ، والجاحظ وابن قتيبة ، وأبى بكر الصولى ، وقدامة ابن جعفر ، مبينا التشابه والاختلاف بين آرائهم ، والتطور الذى ظهر فى تلك الآراء من السابق إلى

اللاحق ، حتى إذا ما أتينا إلى الآمدى والجرجانى استطعنا أن نقف على تأثرهما بهؤلاء ، وما أضافه كل منهما إلى مجموع آرائهم .

وقد تبين من خلال آراء هؤلاء فى السرقه أنهم يكادون يتفقون على رأى واحد فى هذه القضية مع اختلافات يسيرة ، ويكادون ينقلون فيها روايات واحدة أو متقاربة .

وكان لجهودهم فضل كبير فى بلورة آراء كل من الآمدى والجرجانى وتحديد مواضع السرقة تحديداً دقيقاً .

الفصل الثانى : ويتناول أنواع السرقات .

وقد تناولت فيه أنواع السرقات فى بحوث القدماء ، معرفاً بكل نوع منها ، ومقدماً له الشواهد الشعرية التى تدعمه وتؤكده ، ومبينا ما قد يقع من اختلاف بين النقـــاد والبلاغيين فى كل نوع ، سواء فى المصطلح أو المفهوم .

وقد تعددت هذه الأنواع وكثرت ، مما حدا بعض المتأخرين إلى جمعها فى كتابه ، كابن الأثير فى (المثل السائر) ، ولهذا كان التركيز عليه فى هذا الفصل ، لأنه يغنى عن كتب أخرى كثيرة ، وبجانب بعض المصادر الاخرى التى كنا نرجع إليها كلما دعت الحاجة .

الفصل الثالث : ويتناول السرقة فى كتاب (الموازنة) للآمدى .

وعرضت فيه للمواضع التى يحكم فيها الآمدى بالسرقة ، مبينا أنه يشترك فيها مع النقاد السابقين ، ومبينا رأيه فى سرقات القدماء والمحدثين بعامة ، وموقفه من آراء بعض النقاد وفى سرقات أبى تمام والبحترى ، بخاصة .

ثم عرضت للمواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده ، مبينا اهتمامه بهذا

الجانب ، وتفصيله تفصيلا دقيقا مع تقديم الشواهد التى تدعم رأيه فى كل مايقول .

ثم تناولت قضية من أبرز القضايا فى كتاب (الموازنة) التى تتصل بالسرقة ، وهى رأى الآمدى فى سرقات أبى تمام والبحترى ؛ مبينا القول الفصل فى قضية تعصبه للبحترى ضد أبى تمام ، ومقدما الأدلة والبراهين التى تدعم ماذهب إليه ، ومن خلال كلام الآمدى نفسه فى كتابه .

وتبين من خلال هـذا الفصل أن الآمدى ناقد كبير ؛ تناول القضية تناولا حسنا ، وعرض رأيه بصراح ووضوح ، محاولا أن يرد بعض التهم التى ألصقت بأبى تمام والبحترى فى مجال السرقات ، فظهر إنصافه فى هذا الجانب إلى حد كبير .

كما تبين من خلال هـــذا الفصل أن قضية السرقات فى كتاب (الموازنة) قد تبلورت بصورة واضحة ، وتحددت معالمها ومواضعها بشكل كبير

الفصل الرابع : ويتناول السرقة فى كتاب (الوساطة) للجرجانى .

وعرضت فيه كذلك للمواضع التى يكون فيها سرقة عند الجرجانى مبينا أوجه التشابه بينه وبين النقاد القدماء من جانب ، وبينه وبين الآمدى من جانب آخر ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وحديثه عن السرقة المحمودة والسرقة المذمومة .

ثم تناولت المواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده ، مبينا دقته فى هذا الجانب ، إذا اعتمد على الأدلة والشواهد ، ومبينا كذلك ما أضافه من جديد فى هذا المجال ، وما اشترك فيه مع السابقين والآمدى .

ثم عرضت لموقف الجرجانى من قضية قدم السرقة ، وكيف أن السرقة قديمة توجد فى أشعار القدماء ، كما توجد فى أشعار المحدثين ، فليست خاصة

بالمحدثين حتى نحمل عليهم تلك الحملة الشعواء التى يحملها بعض النقاد وهو وبهذا يدافع عن المحدثين فى سرقاتهم ، ويمهد للدفاع عن المتنبى فى ما وقع فى شعره من بعض السرقات .

ثم تناولت موقف الجرجانى من السرقة فى شعر المتنبى ، مبينا أنه كان حذرا فى الحكم عليه بالسرقة ، ومناقشا لبعض خصومه فى هذا المجال ، ومبينا فضل المتنبى فى بعض السرقات من حيث دقة الصياغة وروعة التصوير ، وإن أحصى عليه عددا كبيرا من السرقات .

ويتبين من هذا الفصل أن الجرجانى ناقد كبير أيضا ، تناول القضية تناولا حسنا ، ومفصلا لها تفصيلا دقيقا ، فتحدد إطارها بشكل واضح ، وزاد على من سبقوه بعض الآراء الدقيقة فى هذا المجال التى تشفع له ، وتجعله من أفضل من بحثوا السرقة فى النقد العربى القديم ، ومن أبرز من تميزوا بالإنصاف إلى حد كبير فى دراستها والحكم بها على الشعراء .

الفصل الخامس : ويتناول موازنة بين الناقدين فى قضية السرقات .

وقد وازنت بينهما فى المواضع التى تكون فيها سرقة ، مبينا المواضع التى اتفقا فيها ، وما زاده الجرجانى على الآمدى ، وتبين من ذلك أنهما يتفقان إلى حد كبير فى المواضع التى يكون فيها سرقة .

ثم وازنت بينهما فى المواضع التى لا تكون فيها سرقة ، مبينا أيضا المواضع التى اتفقا فيها ، والمواضع التى اختلفا فيها ، وما أضافه الجرجانى إلى رأى الآمدى .

ثم وازنت بينهما فى موقفهما من السرقة عند الشعراء السابقين ، فتبين أنهما اتفقا معاً على أن السرقة داء قديم ، ولا يعرى منها شعر شاعر قديما كان أوحديثا ، ولهذا فهما يتحفظان فى اتهام المحدثين بالسرقة بشدة لأنها أيضاً

موجودة فى شعر القدماء بكثرة ، ويقدم كل منهما نماذج من سرقات السابقين فى هذا المجال ، ليدللا على ماذهبا إليه .

ثم وازنت بينهما فى موقفهما من الشعراء الثلاثة : أبى تمام ، والبحترى، والمتنبى . ومن السرقة فى شعرهم .

ويتضح من هذا الموقف أن كلا منهما دافع عن صاحبه فى سرقاته وعلل لها تعليلات دقيقة ، وإن كان دفاع الآمدى عن البحترى أوضح من أن يحتاج إلى دليل ، وكل منهما أثبت أن السرقة عامة عند القدماء والمحدثين ، ليخفف من الحملة على صاحبه ، وكل منهما رفض كثيرا من السرقات التى عدها خصوم صاحبه عليه ، وكل منهما استقصى سرقات صاحبه وعلق عليها ، وبين فضل صاحبه فى المعنى المأخوذ ، كما أن كلا منهما جعل لنفسه مذهبا خاصا فى السرقة ليدافع به عن صاحبه .

وهكذا كان الموقف الدقيق من الشعراء الثلاثة إنصافا للمحدثين بعامة ، حيث إنهم من رؤوس المحدثين ، وتتمثل فى أشعارهم كل خصائص الشعر الحديث ، كما كان هذا الموقف تقاربا شديدا فى رؤية الناقدين للشعراء المحدثين بعامة ، والشعراء الثلاثة بخاصة .

ثم وازنت بينهما فى تأثرهما بالنقاد والبلاغيين السابقين فى مجال السرقة ، فتبين من تلك الموازنة أنهما قد أفادا كثيرا من آراء السابقين ، وكررا بعض تلك الآراء فى كتابيهما ، ومن ذلك مثلا : أثر المحفوظ الشعرى فى خواطر الشعراء . فقد استفاد الآمدى بفكرة رياضة الطبع التى قررها ابن طباطبا ، وابن قتيبة سبق الجرجانى إلى بيان فضل الزيادة فى السرقة ، كما أن ابن طباطبا سبق الجرجانى إلى تقرير بعض أنواع السرقة الممدوحة ، وسبق أبو الضياء إلى فكرة أن السرقات لا تكون فى الظواهر فحسب ، بل قد يعمد الشاعر إلى إخفائها .

وكل ذلك وغيره مما ردده الناقدان فى كتابيهما ، مما يدل على أنهما أفادا كثيراً من دراسات السابقين حول السرقة .

ثم وازنت بينهما فى الجديد الذى أضافه كل منهما فى مجال السرقة فتبين ومن ذلك أنهما لم يطلقا الحكم جزافا فى السرقة كما كان يفعل السابقون كذلك تفصيل الآمدى لمواضع السرقة لم يسبق إليه متقدم ، وفكرة المعنى الخاص إذا تدوول واستفاض لا تقع فيه سرقة مما أضافه الجرجانى هنا ، وغير ذلك مما هو مثبت فى موضعه من البحث .

وهكذا يثبت هذا الفصل أن الناقدين التقيا فى أمور كثيرة فى مجال السرقات ، وهذا أمر طبيعى ، لكونهما فى عصر واحدة ، وثقافتهما متقاربة ، وذوقهما متقارب ، وموقفهما من القدماء والمحدثين يكاد يكون واحدا ، لذلك كانت أحكامهما متقاربة فى كثير من الأحيان .

الفصل السادس : ويتناول السرقات الشعرية فى ضوء النقد القديم والنقد الحديث .

وقد عرضت فيه بعامة لخلاصة الرأى فى قضية السرقات فى النقد القديم عند أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، وأصحاب نظرية النظم ، مع التركيز على الآمدى والجرجانى لأنهما عماد البحث ، وبينت الفروق التى وقعت بين هاتين النظريتين فى مجال السرقة .

ثم انتقلت للحديث عن السرقة فى النقد الحديث ، فعرضت آراء بعض المحدثين فيها ، رابطا لها بآراء النقاد القدماء .

وتبين من هذا الفصل أن هناك تقاربا شديدا بين النقدين فى مجال الحكم على السرقة ، كما أن هناك تقاربا أشد بين آراء النقاد والمحدثين وآراء الآمدى والجرجانى على وجه الخصوص ، وتبين أيضا أن النقاد المحدثين الذين عرضنا لهم ، لا يزالون يتعاملون مع ثنائية اللفظ والمعنى كما كان سائدا

فى النقد القديم قبل عبد القاهر ، ولهذا فآراؤهم فى السرقة تتشابه غالباً مع أصحاب نظرية اللفظ والمعنى فى النقد العربى القديم وفى مقدمتهم الآمدى والجرجانى .

الخاتمة : وفيها أوجزت موضوع البحث ، وبينت نتائجه العامة التى توصل إليها .

وإنى لأرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع وفق الخطة الموضوعة ، ووصلت به الغـــاية المنشودة ، وحققت به الهدف المراد .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ؟

دكتور/ عبد اللطيف محمد السيد الحديدى

تمهيد

١ - تعريفها :

السرقة لغة :

(أ) قال ابن فارس(١) : السين والقاف والراء أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر ، يقال : سَرق يَسْرِق سَرِقة ، والمسروق سرق ، واسترق السمع ، إذا تسمع مختفياً ، ومما شذ عن هذا الباب السرق : جمع (سَرَقة) وهى القطعة من الحرير .

(ب) قال الفيومى(٢) : سرق مالاً يسرقه ، من باب ضرب ، وسرق منه مالاً يتعــدى إلى الأول بنفسه ، وبالحرف على الزيادة ، والمصدر (سرق) بفتحتين والاسم (السرق) بكسر الراء ، والسرقة مثله ، وتخفف مثل كلمة ، ويسمى المسروق (سرقة) تسمية بالمصدر .

(ج) قال المناوى(٣) : أخذ ماليس له أخذه فى خفاء .

(د) قال الزبيدى : سرق منه الشيء يسرق سرقاً محركه وككتف ، وسرقة محركة وكفرحة ، وسرقاً بالفتح ، وقال ابن عرفه : السارق عند العرب من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ مالاً لغيره ، فإن أخذه من ظاهر فهو مختلس ، ومستلب ، ومنتهب ، ومحترس ، فإن منع مافى يده فهو غاصب(٤) .

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ابن فارس ج ٣ ، ص ١٥٤

(٢) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير : الفيومى ص ٣٢٥

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف : محمد عبد الرووف المنافى ص ٤٠٣ .

(٤) تاج العروس : ج ٦ ص ٣٧٦

(هـ) قال الجوهرى(١) سرق منه مالاً يسرق سرقاً بالتحريك ، والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما جميعاً ، وربما قالوا سرقه مالاً ، وسرّقه : أى نسبه إلى السرقة ، ويقال : هو يسارق النظر إليه ، إذا اهتبل غفلته لينظر إليه .

السرقة اصطلاحاً(٢) : أن يأخذ الشاعر شيئاً من شعر غيره ، ناسباً إياه إلى نفسه ، وهو عيب عندهم ، وعليه قول طرفة بن العبد :

ولا أغير على الأشعار أسرقها
غنيت عنها وشر الناس من سرقا

٢ — موقع السرقات من علم البديع :

لما كان موضوع السرقات الشعرية من أهم الموضوعات ، جاء علماء البلاغة فوجدوه من أهم الموضوعات التى عالجها النقاد ، وهم حريصون على تلك الجهود ألا تتبدد ، وكل علوم البلاغة الثلاثة (البيان ، والمعانى ، والبديع) لا يمكن أن تضم شتات هذا المبحث الذى أصبح هاماً بدرجة لا تخفى على أحد ، فجاءوا وألحقوه بآخر فنونها ، وهو فن (البديع) على الرغم من اعترافهم أن معنى السرقات لا يرجع إلى مايشترك فيه الفنون الثلاثة أو ينفم فيها ، حتى يكون البحث فى السرقات خاتمة لمجموع ما فى كتبهم من مباحث البلاغة(٣) .

هذا ، ويتساءل العلوى فى كتابه (الطراز) قائلا :

هل تعد السرقة الشعرية من علم البديع أو لا ؟

وقد أجاب على تساؤله ذاكرا أن للمسألة وجهين :

(١) الصحاح : جـ ١ ، ص ٥٨٣
(٢) البستان : عبد الله البستانى : ص ٤٩٥
(٣) السرقات الادبية : بدوى طبانة : ص ٥

الأول : أنها معدودة فيه ، لأن كل واحد من السابق واللاحق إنما يتصرف فى تأليف الكلام ونظمه ، وترويده من الفصيح والأفصح ، والأقبح والأحسن ، وهذه هى فائدة علم البديع وخلاصة جوهره .

الثانى : أنها غير معدودة فى علم البديع ، لأن معنى السرقة هو الأخذ ، ومجرد الأخذ لا يكون متعلقا بأحوال الكلام ، ولا بشىء من صفاته فلأجل هذا لم تكن معدودة فى علم البديع .

ويختار العلوى الوجه الأول ، ويؤكد ذلك بقوله : « إن علم البديع أمر عارض لتأليف الألفاظ وصوغها وتنزيلها على هيئة تعجب الناظر ، وتشوق القلب والخاطر ، وهذا موجود فى السرقات الشعرية . . فإذن الأخلق عدها منه . بل هى أخلق بذلك لأنا إذا عددنا الطباق والتجنيس والترصيع من علوم البديع مع أنها إنما اختصت بما اختصت به من التأليف ، وتنزيلها على تلك الهيئات من لسان واحد ، فكيف حالها إذا كانت مختصة بما ذكرنا من لسانين على هيئتين مختلفتين »(١) .

وذكر الخطيب القزوينى فى كتابه (الإيضاح) : أن السرقات الشعرية ليست داخلة فى فن البلاغة ، ولكن لا بأس بذكرها لاشتمالها على فائدة ، وقيل إنما ختم الكلام فيها فى كتابه ، لا تصالها بالبلاغة وتوقفها عليها .

وذكر عبد المتعال الصعيدى فى كتابه (بغية الإيضاح) أن براعة الاستهلال وحسن التخلص من صميم البديع لا من لواحقه ، فالأولى قصر ما يلحق بالبديع على السرقات الشعرية ، وليس كما فعل الخطيب القزوينى الذى ألحق براعة الاستهلال وحسن التخلص والسرقات الشعرية بعلم البديع .

---

(١) الطراز - للعلوى - ص ١٩٠ . دار المقتطف - مصر ١٩١٤م .

وذكر الدكتور محمد مصطفى هدارة فى كتابه (مشكلة السرقات فى النقد العربى) أن السرقات لم تكن من الأبواب الثابتة فى الكتب النقدية الأولى، ثم بدأت المشكلة تتحول إلى كتب البلاغة الخالصة ، بعد ماوجد من أنواع السرقات ومايتصل بالبديع ، وبعد ما بدأ الحديث عن جمال الصياغة وتجديدها يتخذ ركنا هاما فى دراسة الباحثين ، ثم أصبحت هذه المشكلة النقدية بابا ثابتا من ألوان البديع ، وأصبحت أنواعها أنواعا فيه ، وقد جمدت دراسة المشكلة بعد عبد القاهر فلم يظهر غير ابن الأثير الذى كان له بعض الجهد الشخصى ، أما من عداه فقد كانوا مجرد نقله لما كتب عن المشكلة مؤخرا ؛ لا تتدخل شخصياتهم حتى فى الامثلة التى ينقلونها .

إن المطلع على الكتب التى استقلت بقضية السرقات ، وطرحتها طرحا فيه إجحاف أحيانا ، ومنها : (سرقات أبى تمام) لابن أبى طاهر (سرقات البحترى من أبى تمام) لأبى الضياء ، (الرسالة الموضحة) و (الرسالة الحاتمية) لأبى على الحاتمى ، (المنصف) لابن وكيع ، (الإبانة عن سرقات المتنبى) للعميدى ، (المآخذ الكندية) لابن الدهان (سرقات الشعراء) لابن المعتز .

وسبق هذه الكتب بعض الكتب الأخرى التى ألفت قبل الخصومة بين أبى تمام والبحترى ، ومنها : (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لابن كناسة (٢٠٧ ﻫ) ؛ (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) لابن السكيت (٢٤٠ ﻫ) ، (إغارة كثير على الشعراء) للزبير بن بكار القرشى (٢٥٦ ﻫ) (سرقات أبى نواس) لمهلهل بن يموت .

ولعل هذه الكتب تخالف ماظنه د . محمد مندور من أن البحث فى السرقات لم يظهر إلا عندما ظهر أبو تمام(١) .

---

(١) النقد المنهجى عند العرب . د/ مندور ص ٣٥٨ ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .

وربما نخرج كلامه وفق مانص عليه من أنه يقصد الدراسة المنهجية للقضية ، لكن يبقى الدليل على ذلك معدما .

إن المطالع على هذه الكتب وعلى الكتب النقدية الأخرى يلحظ مدى ارتباط هذه القضية بالنقد ، وذلك لأن هذه القضية هى التى تبين قدرة الشاعر ومهارته ، وبحر معانيه ، ومعين ألفاظه ، وتوضح مدى ابتكاره فى معانيه ، ومدى حسن الأخذ عنده ، وبراعة الذوق لديه ، وقدرته على الإتيان بأحسن مما أتى به من تقدمه ، وبعد النظر فى نتاجه الشعرى كله بهذا المنظار يمكن الحكم على شاعريته ، وعلى مدى ما أضافه فى مسيرة الأدب والشعر ، ولكن ينبغى أن يكون كل ذلك بإنصاف وموضوعية ، حتى يتحقق الهدف السامى من النقد .

وإذا كانت قضية السرقات الشعرية مرتبطة بالنقد من حيث البداية والهدف ، فإن بعض البلاغيين يرى أنها ترتبط بالبلاغة من حيث المضمون ، لأن فيها تحسينا للكلام وتزيينا(١) .

ويكاد يتفق البلاغيون على أن السرقات إذا بحثت فى البلاغة فإنها تبحث إلحاقا بعلم البديع ، وإن كان فى إلحاقها بعلم البديع خلاف كما أشار صاحب (الطراز) سابقا .

وإذا نظرنا إلى الكتب البلاغية وجدنا كثيرا منها قد جعل السرقات من العلوم البلاغية المرتبطة بالبديع ، ومن تلك الكتب (الصناعتين) لأبى هلال العسكرى ، (جوهر الكنز) لنجم الدين بن الأثير ، (الإيضاح) للقزوينى ، (عروس الأفراح) للسبكى ، (شرح المختصر) للتفتازانى ، (مواهب الفتاح) للمغربى ، (التبيان) للطيبى(٢) .

---

(١) السرقات الأدبية ـ بدوى طبانة ص ٦٤

(٢) مشكلة السرقات ، هدارة ص ١٣٨ - ١٤٠

ولكن تختلف هذه الكتب من حيث عدها للسرقات فى علم البديع ، أو جعلها ملحقة به إلحاقا ، إذ يذهب بعض البلاغيين إلى أنها فن من فنون البديع ، وهذا مافعله صاحب (الطراز) ومن معه ، بينما يجعله كثير من البلاغيين ملحقا بعلم البديع ، وبمثابة خاتمة له ، وهذا ما سار عليه صاحب (الإيضاح) ، وصاحب (جواهر البلاغة) ومن معهما ، ويسير كثير من المحدثين على جعلها فى آخر علم البديع توفيقا بين الرأيين .

وإذا علمنا أن تعريف علم البديع هو : (علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة) . وإذا أدركنا أن بعض البلاغيين لم يكن يعد علم البديع من البلاغة أصلا كالسكاكى فإننا نتوصل إلى أن الراجح عدم دراسة (السرقات الشعرية) فى البلاغة ، وإنما تكون دراستها خاصة بالنقد فقط ، وبرغم ذلك ستظل مرتبطة بالبلاغة عموما ، وبخاصة عند التطبيق لا التنظير ، وذلك لأن البلاغة والنقد يشتركان فى مقياس مهم هو الذوق .

وإذا ظلت مرتبطة بالبلاغة فإن الراجح عدم دراستها فى علم البديع ، وإذا درست فيه ، فإنه ينبغى أن تكون دراستها على أنها ملحقة بالبديع ، لا على أنها فن أصيل من فنون البديع .

٣ ـ السرقة بين البلاغيين والنقاد :

إذا قلبنا صفحات الكتب باحثين عن دور البلاغيين والنقاد فى السرقة ، نجد أن دراسة البلاغيين للسرقة كانت دراسة تقليدية ، كشأنهم فى سائر الموضوعات التى عالجوها علاجاً قاعدياً أبعدها عن تحكيم الذوق ، واستشارة العقل والمنطق ، وهذا المنهج الذى اتبعوه هو نفسه المنهج عند السابقين .

وهنا سؤال يطرح نفسه ، ولماذا اتبعوا هذا المنهج الذى لا يحكم ذوقاً ولا يستشير عقلا .

وللإجابة على هـذا السؤال نقول : إن أكثر البلاغيين من طبقات صاحب (المفتاح) ومنه جاء بعده ، قلّ حظهم ونصيبهم من الملكة البيانية الأصيلة ، وغلبت عليهم روح الجدل والمنطق .

وإذا بحثنا عما أدى إليه ذلك ، نجد أن هـــذا أدى إلى أن يتعرضوا بأسلوبهم التقريرى لعلاج المسائل الجمالية فى الفن الأدبى ، وهم لم يعـدوا أنفسهم إعداداً أدبياً جيـداً إعدادا يشحذ الذهن ويستثير العواطف الإنسانية التى يتحرى بعض الأدباء إثارتها ، وإن كان بعضهم قد أعد نفسه إعداداً جدليا يبعد عن أهداف الأدب ومراميه .

وكثير من هؤلاء ـ كما يرى القاضى(١) الجرجانى ـ لا يعرف من السرق إلا اسمه ـ فإن تجاوزه حصل على ظاهره ، ووقف عند أوائله . فإن استثبت فيه وكشف عنه ، وجد عارياً من معرفة واضحة ، فضلا عن غامضه ، وبعيدا عن جليه ، قبل الوصول إلى مشكلة ، وهذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير الفطن ، الذى يلم بكل ماحوله إلماما تاماً ، ولا ينهض به كذلك إلا العالم المبرز الذى يفوق غيره من العلماء ، وليس كل من تعرض له أدركه ، ولا كل من أدركه استوفاه واستكمله .

ومع هذا لم يخل الزمن من نقاد جهابذة ، استطاعوا بجهودهم واطلاعهم الكثير وقدرتهم على تمييز الأدب ، ورده إلى أصحابه ، بما يعرفون من طبيعة أدبهم ، ومسلكهم فى التفكير أو فى التعبير ؛ وأن ينبهوا جمهور القارئين والدارسين إلى الحق الذى كانوا يجهلون ؛ وأن يضعوا أيديهم على مواضع الأخذ والإقتفاء . وبهذا استطاعوا أن يقـدموا لنا تراثا سليما وخاليا من عوامل الإدعاء والانتحال ما وسعتهم المقـدرة فى ذلك ، واستطاعوا أن يصونوا الأعمال الأدبية من العبث ، وأن يرجعوا كل

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٧٨

نص إلى صاحبه إذ كان فى طبيعتهم الاحتفاظ بهذا الأدب ، والاعتزاز به ، واعتباره تراثا واجب الصون والرعاية .

وإذا ما بحثنا عن أسباب اتصالهم بأمتهم العريقة ؛ نجد أن هذا الأدب من أعظم أسباب اتصالهم بأمتهم العريقة ؛ وبهذا الأدب كانت تذلل لهم كثير من الصعاب فى فهم دينهم ومعرفة عقيدتهم ، حتى بلغ من حرصهم على ذلك التراث أن يقرنوا كل نص برواية ، وكل خبر أدبى بسلسلة طويلة من أهل الرواية ؛ كما كانوا يفعلون فى رواية الأحاديث ؛ حيث يروى كل راوى عمن قبله ، إلى أن يصل السند إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وينبهون على مافى بعض رجال السند من الضعف ، أو مايدعوا إلى اتهامهم بالوضع والانتحال ، وصدق الخبر وتحرير الرواية ، وكان من أثر تلك العناية أن أكبروا نسبة الأدب إلى غير قائله ، وإفادة أديب من أديب ، ووصفوا هذا العمل بأوصاف كثيرة تحط من شأن قائله ، وتحطم كيانه بين الأدباء .

هذا ، وتمثل (السرقات الشعرية) عند النقاد بابا مهما من أبواب النقد ، وقضية من كبريات قضاياه ؛ كما تمثل عند البلاغيين أيضا بابا مهما من أبواب البلاغة ، أو من الأبواب الملحقة بالبديع ، وإن كنا نرى أن النظرة المتأنية فى كتب البلاغيين بعامة قديما وحديثا تبين أن السرقة ، تمثل جانبا ثانويا هامشيا ، ولهذا جعلوها فى ذيل البديع ، وملحقة به ، وليست من بحوثه الأصيلة ، بينما تعد من أمهات مسائل النقد الأدبى قديما وحديثا ، وتحتل مكانا متميزا فى بحوث النقاد ودراساتهم . أضف إلى هذا أن السرقة الشعرية يرتبط بحثها ودرسها عند النقاد بالذوق الأدبى ارتباطا كبيرا .

فالناقد يتناول السرقة تناولا ذوقيا جماليا ، ويهتم بالبحث عن حسنها وقبحها ، وخفائها ووضوحها ، واستحسان المعنى المسروق أو استهجانه ،

ووصف الأخذ عن الآخذ ، ومدى إعاقة السرقة للشاعر عن الإبداع والابتـكار .

بينما يتناول البلاغى السرقة تناولا قاعديا بأسلوب علمى ، يبحث عن الأنواع ، وتعريف كل نوع ، وتقديم الشواهد عليه ، ومثل هذا البحث قد لا يجد كثيرا فى دراسة قضية السرقات ، ولهذا فلا غرابة أن نطالب بعزلها من كتب البلاغيين ، لأنها لا جدوى من دراستها عندهم .

الفصل الأول

تطور البحث فى السرقة عند القدماء

١ – تطور المصطلح :

ذهب طه إبراهيم(١) إلى أن النقاد المجردون عن الهوى لم يستخدموا لفظ السرقات ، وضرب بابن قتيبة مثلا على ذلك ، ورد عليه الدكتور محمد مصطفى هدارة بأن هذا القول فيه نظر ، فقال : « لأن السرقات تندرج تحتها معان كثيرة لها أسماء مختلفة ، اصطلح عليها النقاد فيما بعد ؛ فإذا استخدم كاتب ما مصطلح من هذه المصطلحات ، كان يعنى السرقات مدلولها العام ، وإن كان قد أشار إليها بهذا المدلول الخاص » .

هذا وقد تطور مصطلح السرقات تطورا كبيرا ، فنرى عددا من النقاد والبلاغيين يستخدمون مصطلحات جديدة ، لم تكن مألوفة ولا معروفة ، ثم اتفق عليها النقاد

ومن هذه المدلولات الخاصة بالسرقات والتى أصبحت بعد ذلك من المصطلحات المتفق عليها ، ما استخدمه ابن سلام الجمحى فى كتابه « طبقات الشعراء » . ومن هذه المصطلحات .

١ - الاجتلاب .　　　　٢ - الإغارة .

ونرى الجاحظ يستخدم لفظ « الأخذ » ويعنى به السرقة ، بل استخدم مصطلح السرقة بعضه فى كتاب « الحيوان » .

---

(١) فى كتاب « تاريخ النقد الأدبى عند العرب » .

والزبير بن بكار القرشي المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) استخدم لفظ الإغارة فى كتابه « إغارة كثير على الشعراء » .

أما ابن قتيبة فهو وإن لم يستخدم لفظ السرقة بصورة واضحة ، إلا أنه استخدم مدلولات لا تظهر حياده ، أو تخرجه من استخدام هذه الكلمة ـ كما قال طه إبراهيم ـ لأنه استخدم اصطلاحا يشير إلى أقبح أنواع السرقات ـ كما قال محمد هدارة ـ .

ومن المصطلحات التى استخدمها ابن قتيبة : السلخ ، والاتباع ، والأخذ .

كما أن قتيبة استخدم مصطلح السرقات نفسه ، وذلك حينما ذكر بيت امرىء القيس :

له أيطلا ظبي وساقا نعامة   وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

قال : « وقد تبعه الناس فى هذا الوصف وأخذوه ، ولم يجتمع لهم ما اجتمع له فى بيت واحد ، وكان أشدهم إخفاء للسرقة ، القائل ـ وهو المعذّل :

له قصريا رئمٍ وشِدْقا حمامةٍ   وسالفتا هَيْن من الرُّبْد أَرْبدا[1]

ونجد الصولى يستخدم مصطلح « السلخ » لأول مرة ، وقال الدكتور محمد مصطفى هدارة : « كما أننا لا نعرف أحداً قبل الصولى استخدم لفظ الإلمام[2] .

أما بعض النقاد الرفقاء فإنهم يتلطفون فى تلك الألقاب ، تحرزا عن وإحساناً للظن ، فيطلقون عليها اقتباساً وتضميناً ، واستشهادا ، وعقدا وحلا ، إلى غير ذلك من الألفاظ الرقيقة المهذبة .

(١) الشعر والشعراء ص ٥٠
(٢) مشكلة السرقات الأدبية ص ١٠٠

ونظرة متأنية فى كتب القدماء نجد أن النقاد الذين عرضوا فى كتبهم للشعراء القدماء قد فطنوا إلى السرقات فهى من الموضوعات التى خاض فيها ابن قتيبة فى كتابه « الشعر والشعراء » ولكنه ينصرف عن اللفظ الذى نطق به سابقوه ومعاصروه ، ينصرف عن السرقة ، والإغتصاب ، والإغارة إلى لفظ الأخذ ، فيقول فى الحطيئة ، وضابئ بن الحارث البرجمى وحسان ، والراعى وغيرهم ؛ يقول « ومما سبق إليه فأخذ عنه . . . أخذه ابن مقبل أو الكميت أو ابن مفرغ أو الطرماح ، وهؤلاء جميعا إسلاميون أو أدركوا الإسلام » .

وما نلحظه عند ابن قتيبة فى هذا المقام :

أنه لا يستعمل لفظ السرقة فى الإسلاميين ومن قبلهم ؛ وأنه لم يجار معاصريه فى هذا الاستعمال الذى أكثروا منه فى نقد المحدثين ، ولا بد فى صده عن ذلك الاصطلاح عن حكمه .

ولعله يرى مايراه القاضى الجرجانى فى أن ذلك عند القدماء أدنى إلى التوارد منه إلى الإغارة والسلب - أو لعله لا يرى لنفسه بت الحكم على شاعر بالسرقة كما فعل القاضى الجرجانى بعد .

... ومهما يكن من شىء فقد فطن الشعراء والنقاد إلى الأخذ أو السرقة من قديم ، إلا أن عنايتهم بها ، وحرصهم على استخراجها لم يكثر ، ولم يعم إلا من عهد أبى تمام . فجعلوا يتتبعونها ، ويصلون بين البيت والذى أوحى به ، ويجعلون لها رسوما وأصولا ، وكان طبيعيا أن يخوض فيها الآمدى والجرجانى »(١) .

« ونرى الرفقاء من النقاد يتلطفون فى تلك الألقاب تحرزا من الخطأ ؛

---

(١) تاريخ النقد الادبى عند العرب ص ١٦١ - ١٦٣

وإحسانا للظن ، فيسمونه اقتباسا ، وأخذاً ، وتضمينا ، واستشهاداً ، وعقداً ، وحلا ، وتلميحا ، وغير ذلك(١) من الأسماء الرقيقة المهذبة .

والاختلاف بين النقاد فى هذا الأمر هو الذى أدى إلى الإختلاف فى وصفهم بتلك الألقاب المتفاوته(٢) .

« وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن دراسة السرقات منهجية لم تظهر إلا عندما ظهر أبو تمام فقد لاحظ « طه إبراهيم » من أن لفظ « السرقات» لم يستخدمه النقاد والمجردون عن الهوى كابن قتيبة الذى استخدم ألفاظا أخرى فى غير موضع من « الشعر والشعراء » .

وماذهب إليه طه إبراهيم من أن لفظ « سرقات » لم يستخدمه النقاد والمجردون عن الهوى - وضرب بابن قتيبة مثلا على ذلك - فأمر فيه نظر لأن السرقات تندرج تحتها معان كثيرة لها أسماء مختلفة اصطلح عليها النقاد فيما بعد - فإذا استخدم كاتب ما مصطلحاً من هذه المصطلحات كان يعنى السرقات فى مدلولها العام ، وإن كان قد أشار إليها بهذا المدلول الخاص .

ومع ذلك فإن لفظ (السرقات) شائع بين النقاد منذ وقت مبكر ، مما يدل على أنه اصطلاح متفق عليه فيما بينهم .

فقد مر بنا كتاب (ابن كناسه) المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، والذى سماه (سرقات الكميت ..) ومحمد بن سلام (توفى سنة ٢٣٢ هـ) وهو من أوائل النقاد الذين نعرفهم فى نقدنا العربى - استخدم فى كتاب الطبقات لفظ السرقة أيضا . ومن المدلولات الخاصة بالسرقات التى استخدمها ابن سلام ، وأصبحت بعد ذلك من المصطلحات المتفق عليها بين النقاد (الاجتلاب) و (الإغارة) .

(١) السرقات الادبية . بدوى طبانة .

(٢) السرقات الادبية . بدوى طبانة .

وابن السكيت توفى سنة (٢٠٤ هـ) استخدم لفظ السرقات فى كتابه (سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه) . أما الجاحظ (توفى سنة ٢٥٥ هـ) فقد استخدم لفظ (الأخذ) يعنى به السرقة ، بل إستخدم لفظ السرقة بنصه فى كتاب الحيوان . والزبير بن بكار بن عبد الله القرشى (توفى سنة ٢٥٦ هـ) استخدم ـ كما مر بنا ـ لفظ (الإغارة) فى كتابه « أغارة كثير على الشعراء » .

أما ابن قتيبة (توفى سنة ٢٧٦ هـ) فهو ـ وإن كان لم يستخدم لفظ السرقات بصورة واضحة ، إلا أنه استخدم مدلولات خاصة بها لا تظهر حياده ـ كما يقول طه إبراهيم ـ أو تحرجه من استخدام هذه الكلمة ؛ لأنه استخدم اصطلاحاً يشير إلى أقبح أنواع السرقات عند النقاد وهو (السلخ) كما استخدم أيضا لفظى (الاتباع) و (الأخذ) .

على أن ابن قتيبة قد استخدم لفظ السرقة بنصه فى أحد المواضع ، وذلك حين ذكر بيت امرىء القيس :

له ايطلا ظبي وساقا نعامة ‌ ‌ ‌ ‌ وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

قال (وقد تبعه الناس فى هذا الوصف ، وأخذوه ، ولم يجتمع لهم ما اجتمع له فى بيت واحد وكان أشدهم اخفاء اسرقة القائل ـ وهو المعذّل ـ :

له قصر يارئمٍ وشدقا حمامة ‌ ‌ ‌ ‌ مها لفتاحيق من الربد أربدا(١)

« وقد أتى الحاتمى فى « حلية المحاضرة » بألقاب محدثة كالاصطراف والأجتلاب ، والانتحال ، والإهتدام ، والإغارة ، والمرافدة .

ويرى ابن رشيق بعد أن تدبرها أنه لم يجد لهذه المصطلحات الكثيرة

(١) مشكلة السرقات فى النقد العربى . د/ هدارة

محصولا إذا حققت . ولكنه على الرغم من ذلك حاول تحديدها على الوجه التالى :

١ — الاصطراف :

هو أن يعجب الشاعر بيت من الشعر ، فيصرفه إلى نفسه ؛ فإن صرفه إليه على جهة المثل فهو « أجتلاب » و « استلحاف » ، وهو نحو قول النابغة الذبيانى :

وصهباء لا تخفى القذى وهو دونها
تصفق فى داوومها حين تقطب
عزتها والديك يدعو خبابه إذا مابنو نعش دنوا فتصوبوا

فاستلحق البيت الأخير ، فقال :

وإجانة ريا السرور كأنهـــا
إذا غمست فيها الزجاجة كوكب
عزتها والديك يدعو صاحبه إذا مابنو نعش دنوا فتصوبوا

٢ — الانتحال :

أن يدعى الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه على غير سبيل المثل كما فعل جرير ببيتى المعلوط السعدى :

إن الذين غدوا بلبك غادروا وشلا بعينك لا يزال معينا
غيضن من عبراتهن وقلن لى ماذا لقيت من الهوى ولقينا

فإن الرواة مجمعون على أن البيتين للمعلوط السعدى ، انتحلهما جرير .

٣ — الإدعاء :

أن يدعى غير الشاعر لنفسه شعر غيره : والفرق بين الإدعاء والانتحال

أن الانتحال أخذ الشاعر من الشاعر ، أما الإدعاء فهو سرقة غير الشاعر من الشاعر ، ولذلك قال البحترى :

رمتنى غُواة الشعر من بين مفحم
وُمنتحل ما لم يقـــله ومدع

فقد قسم الشعراء إلى ثلاثة أقسام « مفحم » قد عجز عن الـكلام فضلا عن التحلى بالشعر غير أنه يتبع الشعراء ؛ والآخر « منتحل » لأجود من شعره ، والثالث « مدع » جملة لا يحسن شيئاً »(١) .

٤ ـ الإغارة :

« مثال ذلك هذان البيتان لابن بسام :

لا أظلم الليل ولا أدعى أن نجوم الليل ليست تغور
ليلى كما شاءت فإن لم تزر طال ، وإن زادت فليلى قصير

قال الحصرى : وإنما أغار ابن بسام على قول على بن الخليل ، فلم يغير إلا القافية :

لا أظلم الليل ولا أدعى أن نجوم الليل ليست تزول
ليلى كما شاءت قصير إذا جادت وإن ضنت فليلى طويل

فهذه فى الواقع ـ كما قال الحصرى ـ سرقة ذميمة .. »(٢) .

٥ ـ الإغتصاب :

« مثال ذلك ماصنع الفرزدق بالشمردل اليربوعى ، وقد سمعه ينشد فى محفل من المحافل :

فما بين من لم يعط سمعاً وطاعة وبين ُعيم غير حز الحلاقم

---

(١) السرقات الأدبية . بدوى طبانة .

(٢) الحصرى وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

فقال الفرزدق : والله لتدعنه أو لتدعن عرضك ! فقال : خذه لا بارك الله لك فيه ! »(١) .

« وذكر الحصرى عن الحسين بن الضحاك الخليع (١٦٢ - ٢٥٠ هـ) : « قال : أنشدت أبا نواس قولى :

وشاطرى اللسان مختلف التكرية شاب المجون بالنُسك

فلما بلغت فيه :

كأنما نصب كأسه قمر يكرع فى بعض أنجم الفلك

مغر مغرة منكرة ، فقلت : مالك فقد دعتنى ! ؟ فقال : هذا المعنى أنا أحق به منك ، ولكن سترى لمن يروى ، ثم أنشد بعد أيام :

إذا اعب فيها شارب القوم خاله يقبل فى داج من الليل كوكبا

فقلت : هذه مطالبي يا أبا على . فقال : أتظن أنه يروى لك معنى مليح وأنا فى الحياة »(٢) .

٦ - الموازنة :

أخذ بنيه الكلام فقط ، مثل قول كثير :

ألا تلك عزة قد أقبلت تقلب للهجر طرفاً غضيضاً

تقول مرضنا فما عدتنا وكيف يعود مريض مريضا

فقد وازن فيه قول نابغة بنى تغلب :

بخلنا لبخلك قد تعلمين وكيف يعيب بخيل بخيلا

٧ - المواددة :

أن يتفق الشاعران ، دون أن يسمع أحدهما يقول الآخر ، بشرط

(١) السرقات الادبية . بدوى طبانة .

(٢) الحصرى وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

أن يكونا فى عصر واحد وقد ادعاها مؤم فى بيت امرىء القيس وطرفة بن العبد .

إلا أنهم ذكروا أن طرفة لم يثبت له البيت ، حتى أستحلف أنه لم يسمعه قط ، فحلف وإذا صح هـــذا كان مواردة ، وإن لم يكونا فى عصر واحد .

وبيت امرىء القيس :

وقوفاً بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجمل

وبيت طرفة :

وقوفاً بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك أسى وتجلد

فلم يغير فيه إلا لفظ القافية فقط .

٨ ـ الالتقاط والتلفيق :

أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضها من بعض ؛ وبعضهم يسميه : « الاجتذاب والتركيب » مثل قول يزيد بن الطثريه :

إذا ماراًنى مقبلا غض طرفه كأن شعاع الشمس دونى يقابله

فأوله من قول جميل :

إذا مارآنى طالعا من ثنية يقولون من هذا ؟ وقد عرفونى!

ووسطه من قول جرير :

فغض الطرف إنك من غير فلا عصباً بلغت ولا كلابا

وعجزه من قول عنترة الطائى :

إذا أبصرتنى أعرضت عنى كأن الشمس من حولى تدور(١)

(١) السرقات الأدبية . د/ بدوى طبانة .

ويذكر أحمد الشايب ـ فى كتابه أصول النقد الأدبى « انى جاريت السابقين فى كلمة السرقات على عنفها ، وان حاولوا وضع أسماء أخرى ترادفها أو تقابلها كالأخذ والاتباع والنسخ والإلمام وغير كثير نجده فى العمدة لابن رشيق ولكن هذه الكلمة بقيت عنوانا لهذا الموضوع الأدبى على الرغم من هذه المحاولات »(١) .

وكما رأينا أن النقاد سواء منهم القدامى أو المعاصرين بعضهم يطلق لفظة « السرقة » والبعض الآخر يتحرج من هذه اللفظة ، ويستخدم لفظاً آخر مرادفاً لها ، وهذا يعود لطريقة الناقد فى تناوله للموضوع .

« وجميع السرقات بمختلف مصطلحاتها لا تخرج فى مفهومها العام عن ثلاثة أمور :

١ ـ موافقة فى اللفظ : وقد تستتبعه موافقة فى المعنى .. ولهذه الموافقة اللفظية مصطلحات كثيرة منها : « الاصطراف ـ الاهتدام ـ الإغارة ـ الغصب ـ المرافدة » .

٢ ـ موافقة المعانى الكثيرة المرتبط بعضها ببعض :
كأن يدعى مدع اتفاق خاطرين فى تأليف قصة ، أو رواية تتحد معانيها فى جزئياتها كالمشاهد .

ويدخل تحتها مصطلح المواردة وهو فى الشعر تصبح جميع معانى القصيدة مسروقة .

٣ ـ الموافقة فى اليسير من المعانى أو الألفاظ :

ويدخل تحت ذلك من المصطلحات : النظر ، والملاحظة ، والإلمام ، والقلب ، « الاختلاس » والموازنة ، والعكس ، والالتقاط ، والتلفيق(٢) .

---

(١) أصول النقد الادبى . أحمد الشايب .
(٢) الحصرى وكتابه زهر الآداب . د/ محمد سعد الشويعر .

٢ ـ آراء النقاد والبلاغيين فيها :

(ا) محمد بن سلام الجمحى(١) :

لا يمكننا أن نقول : ليس لمحمد بن سلام الجمحى منهج معين فى السرقات والسبب فى ذلك أنه لم يفرد لها بحثا ولم يتعمدها بالدراسة ، ولكنه عرض لها بصورة عابرة فى حديثه عن الشعراء ، وبرغم هذا فإن بإمكاننا أن نقول: إن لابن سلام نظرات فى موضوع السرقات نوجزها فيما يلى :

١ ـ يعترف ابن سلام بوجود سرقات شعرية محضة حتى فى العصر الجاهلى ، فهو يقول : « كان قراد بن حنش من شعراء غطفان ، وكان جيد الشعر قليله ، وكانت شعراء غطفان تغير على شعره ، فتأخذه وتدعيه ، منهم زهير ابن أبى سلمى ادعى هذه الأبيات :

إن المرزية لا رزية مثلها ... ما تبتغى غطفان يوم أضلت
إن الركاب لتبتغى ذا مرة ... بجنوب نخل إذا الشهور أحلت
وانعم حشو الدرع أنت (لنا) إذا
نهلت من العلق الرماح وعلت
يبغون خير الناس عند كريهة ... عظمت مصيبتهم هناك وجلت(٢)

٢ ـ وفطن ابن سلام لفكرة الاقتباس والتضمين ، فهو يروى عن خلف أنه سمع أهل البادية من بنى سعد يروون بيت النابغة للزبرقان بن بدر :

تعدو الذئاب على من لا كلاب له ... وتتقى مربض المستنفر الحامى

فسأل ابن سلام يونس عن البيت . فقال : « هو للنابغة ، أظن الزبرقان

(١) توفى سنة (٢٣١ هـ) .
(٢) طبقات الشعراء ص ١٤٧ - ١٤٨

استزاده فى شعره ، كالمثل حين جاء موضعه ، لا مجتلبا ، وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون به السرقة(١) .

٣ — كما فطن ابن سلام إلى أن فكرة اختلاف الرواية قد يؤدى إلى السرقات فبنو عامر يروون بيتا للنابغة الجعدى ، فى حين أن بعض الرواة ينسبونه إلى أبى الصلت بن أبى ربيعة الثقفى ، وبعض الرواة ينسبون أبياتا لأمية بن أبى الصلت ، فى حين أن بعضهم الآخر يروونها للنابغة الجعدى .

قال ابن سلام : « فكر مسلمة بن محارب عن أبيه . قال : دخل النابغة على عثمان بن عفان فقال: استودعك الله يا أمير المؤمنين وأقرأ عليك السلام ، فقال : لم ، قال : أنكرت نفسى فأردت أن أخرج إلى بلدى ، فأشرب من ألبانها ، وأشرب من شيح البادية ، وذكر بلفظ ، فقال : يا أبا ليلى أما علمت أن التعرب بعد الهجرة لا يصلح ، قال : لا . والله ما علمت ، وما كنت لأخرج حتى استأذنك ، فأذن له وضرب له أجلا ، فخرج من عنده ، فدخل على الحسن بن على فودعه ، فقال له الحسن : أنشدنا من بعض شعرك ، فأنشده :

الحمد لله لا شريك له   من لم يقلها فنفسه ظلما

فقال له : يا أبا ليلى ، ما كنا نروى هذه الأبيات إلا لأمية بن أبى الصلت ، قال : يا ابن رسول الله ، والله إنى لأول الناس قالها ، وإن السروق من سرق أمية شعره »(٢) .

وتنبه ابن سلام إلى فكرة المعنى الذى تدوول حتى صار كالمشترك ، فهو يقول : إن امرأ القيس ، سبق العرب إلى أشياء ابتدعها ، استحسنتها

(١) طبقات الشعراء ص ١٧

(٢) طبقات الشعراء ص ٩٧

العرب ، واتبعته فيه الشعراء ، منها استيقان صحبه ، والوقوف فى الديار ، ورقة النسيب ، وقرب المأخذ ، وشبه النساء بالظباء والبيض ، والخيل بالعقبان ، والعصى ، وقيد الأوابد(١) » .

ونلحظ أن هذه النظرات والآراء التى رآها بن سلام تؤثر فيمن جاء بعده من النقاد والبلاغيين .

(ب) الجاحظ (٢) :

لقد أدلى الجاحظ بدلوه فى السرقات الشعرية ، فيرى أن تأثير الشعراء اللاحقين بآثار السابقين أمر حتمى لا مفر منه ، وأن توكؤ بعضهم على بعض فى اقتناص المعانى وأشكالها ؛ هو قدر مشترك فيما بينهم جميعا ، فيقول : « إن المـــعانى مطروحة فى الطريق ، يعرفها العجمى والعربى ؛ والقروى والبدوى ، وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير اللفظ(٣) » فكأنه يقول : إن السرقة إنما تكون فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر لا فى المعانى المشتركة .

إلا أن التقاء الشعراء على اتباع المعانى واقتناصها ؛ لابد أن يسير فى أحد اتجاهين :

(ا) اتجاه يغزو فيه الشاعر قصائد غيره ، فيسرق المعانى التى تروقه بمبانيها وأشكالها ، كلها أو جزئياً ، ولا يكلف نفسه عناء كسوتها ألفاظاً غير ألفاظها .

(ب) اتجاه ينحو نحو الاقتباس ، إذ يغتصب الشاعر المعنى الذى يريد :

---

(١) طبقات الشعراء ص ١٦

(٢) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى ، توفى سنة (٢٥٠ هـ) له العديد من المؤلفات . منها : البيان والتبيين ، الحيوان ، البخلاء .

(٣) الحيوان : ١ / ٤٠

لكنه يكسوه من الألفاظ مايموه به اغتصابه ، ومن بهاء الشكل ؛ وجدة البناء ، مايجعلانه صاحب الفضل الأول فيه ، ويوليانه الحق فى التباهى بملكيته وادعائه .

أما الاتجاه الأول فهو السرقة المرفوضة كليا ؛ وهى التى دانها قديما جميع النقاد العرب بلا استثناء ، ويكادون يتفقون جميعا على الإقرار بشرعية اقتباس المعانى ، شريطة أن يكسوها الشاعر المغير أثوابا من اللفظ والأسلوب .

ولعل النص التالى يوضح المفهوم العام للسرقات الشعرية كما تبناه الجاحظ ، وسار فى التراث الفكرى للجماليات العربية :

« لا يعلم فى الأرض شاعر تقدم فى تشبيه مصيب ، وفى معنى غريب عجيب ، أو معنى شريف كريم ، أو فى بديع مخترع ، إلا وكل من جاء من الشعراء من بعده ، أو معه ، إن هو لم يعد على لفظه فيسرق بعضه ، أو يدعيه بأسره ، فإنه لايدع أن يستعين بالمعنى ، ويجعل نفسه شريكا فيه ، كالمعنى الذى تتنازعه الشعراء ؛ فتختلف ألفاظهم ، وأعاريض أشعارهم ، ولا يكون أحد منهم أحق بذلك المعنى من صاحبه ، أو لعله يجحد أنه سمع بذلك المعنى قط ، وقال : إنه خطر على باله ، من غير سماع ، كما خطر على بال الأول(١) .

وربما يكون الجاحظ قد أراد ألا يشغل نفسه بقضية السرقات كما فعل معاصروه ، وقد يكون اهتمامه بالشكل هو الذى دفعه إلى عدم الاهتمام بسرقات المعانى التى انشغل بها غيره .

(ج) ابن قتيبة(٢) : إن الكتاب الذى وصلنا بعد ابن سلام هو

---

(١) الحيوان : الجاحظ : ١ / ٦٥٤

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، المتوفى سنة (٢٧٦ هـ ٨٩٩ م) له العديد من المصنفات ، أشهرها : الشعر والشعراء ، وأدب الكاتب .

(الشعر والشعراء) لابن قتيبة ، وهذا الكتاب لا يتعمد السرقات الأدبية بالدراسة والبحث ، ولكنه يعرض لهـا فى أكثر من موضع ، وبخاصة فى التراجم عند الحديث عمن أخذوا من الشاعر ، أو أخذ هو منهم .

ولابن قتيبة نظرات فى السرقات يمكننا أن نوجزها فيما يلى :

لقد ردد ابن قتيبة ما قاله ابن سلام من فكرة المعنى الذى تدوول حتى استفاض وصار كالمشترك ، ولكنه وسع من معنى هذه الفكرة بعد أن حدد طريقها وأوضح منهجها ، وردد كلام ابن سلام عن امرىء القيس ، وأورد أمثلة ليؤكد كيف أن الشعراء اتبعوه وأخذوا منه ، وهو يكاد يحصر الآخذين منه فى الجاهليين والإسلاميين فحسب .

وفطن ابن قتيبة للسرقة الخافية ، فهو حين يعرض لأخذ الشعراء معنى امرىء القيس :

له أيطلا ظبي وساقا نعامة وإرخاء سرحان وتقريب تتفل

يقول عن المعذل : « وكان أشدهم إخفاء لسرقة » .

وفطن ابن قتيبة إلى أن زيادة الآخذ على المعنى المأخوذ تتيح له فضل الزيادة ؛ فللأولى فضل السبق إلى المعنى ، وللثانى فضل الزيادة فيه .

فهو يقول : « وكان الناس يستجيدون للأعشى قوله :

وكأس شربت على لذة وأخرى تداويت منها بها

حتى قال أبو نواس :

دع عنك لومى فإن اللوم إغراء
وداونى بالتى كانت هى الداء

فسلخه وزاد فيه معنى آخر ، اجتمع له به الحسن فى صدره وعجزه ،

فللأعشى فضيلة السبق إليه ، ولأبى نواس فضيلة الزيادة فيه(١) » .

وأكد ابن قتيبة مافطن إليه ابن سلام من أن اختلاف الرواية قد يؤدى إلى فكرة السرقة ، فهو يذكر أبياتاً لأبى كبير الهذلى ، ويقول إن الرواة نسبوها لتأبط شراً(٢) .

ويذكر أن الرواة ينسبون إلى أبى الطحان أبياتا للقيط بن زرارة(٣) .

ويتضح من السرقات التى أوردها ابن قتيبة ، أنه تنبه إلى قسمين منها ، لأنه كان يجمع أمثلتها الموحدة ، وإن كان لا يشير إلى القسم الذى تتبعه هذه الأمثلة .

فابن قتيبة يشير إلى سرقة الألفاظ ، كقول امرىء القيس :

فلأيا بلأى ما حملنا غلامنا   على ظهر محبوك السراة محنب

وقول زهير :

فلأيا بلأى ما حملنا غلامنا   على ظهر محبوك ظماء مفاصله(٤)

كما أنه يشير أيضا إلى سرقة المعانى ، فيقول : إن زهيراً ، والنابغة ، أخذا معنى بيت أوس بن حجر :

لعمرك إنا والأحاليف هؤلا   لفى حقبة أظفارها لم تقلم

فقال زهير :

لدى أسد شاكى السلاح مقذف   له لبـــد أظفاره لم تقلم

وقال النابغة :

---

(١) الشعر والشعراء : ص ١٣

(٢) الشعر والشعراء : ص ٤٢١

(٣) الشعر والشعراء : ص ٤٤٧

(٤) الشعر والشعراء : ص ٥٤

وبنـــو قمين لا محالة إنهم آتوك غير مقلمى الأظفار(١)

وتنبه ابن قتيبة إلى أن الاتباع والأخذ يكونان فى النهج والطريقة أيضا، دون اللفظ والمعنى .

فهو يقول عن مسلم بن الوليد : «وهو أول من ألطف فى المعانى ورقق فى القول، وعليه يعول الطائى»(٢).

وهكذا نرى أن ابن قتيبة قد توسع بعض الشىء عن ابن سلام فى عرضه للسرقات .

(د) أبو بكر الصولى(٣) :

إن أهمية هذا الباحث فى تاريخ الأدب، وباعه الطويل فيه، تدعونا إلى الاهتمام بنظراته فى مشكلة السرقات، ويمكننا حصر نظراته فى هذه القضية فيما يلى :

يرى الصولى أن الشاعر إذا «أخذ معنى ولفظا، وزاد عليه، ووشحه ببديعه، وتمم معناه، كان أحق به»(٤).

وإذا تعاود الشاعران لفظا ومعنى، أو جمعاهما، يجعل السبق لأقدمهما سنا وأولهما موتا وينسبه الأخذ إلى المتأخر، لأن الأكثر كذا يقع، وإن كانا فى عصر واحد ألحق بأشبههما كلاما، فإن أشكل ذلك تركوه لهما(٥) .

---

(١) الشعر والشعراء : ص ١٠١

(٢) الشعر والشعراء : ص ٥٢٨

(٣) هو أبو بكر يحيى بن محمد الصولى صاحب كتابى «رد أخبار أبى تمام، الأوراق»، توفى سنة (٣٣٥ هـ) .

(٤) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٥٣

(٥) اخبار أبى تمام : الصولى : ص ١٠٠

ويفرق الصولى فى السرقات التى ذكرها بين ثلاثة أنواع(١) :

سرقة لفظ ، وسرقة معنى ، وسرقة اللفظ والمعنى .

وكما يحبذ الصولى زيادة الآخذ على زيادة المأخوذ منه ، ليعترض عليه إذا أورد المعنى المأخوذ فى بيتين مع وجود أصله فى بيت واحد ، كبيت النابغة الذى زاد معناه ابن جبلة ، ولكنه جعله فى بيتين(٢) .

يقول الصولى(٣) : « على أن على بن جبلة(٤) قد مدح بمثل معنى النابغة حميداً(٥) ، فقال :

وما لامرىء حاولته عنك مهربُ ولو رَفَعَتْهُ فى السماء المطالع

بلى هارب لا يهتدى لمكانه ظلام ولا ضوء من الصبح ساطع

فلابن جبلة أنه زاد فى المعنى وأشبعه ، وعليه أنه جاء به فى بيتين ، والنابغة جاء به فى بيت وله السبق » .

ونلاحظ من خلال ما كتبه الصولى ، أن القواعد التى وضعها جميعا لم توجد عند أحد قبله ممن وصلت إلينا كتبهم ، هذا عدا القاعدة الأولى التى وضع أساسها ابن قتيبة ، والصولى لا ينسبها لنفسه ، ولكنه يؤكد أنها أمور مصطلح عليها .

---

(١) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٧٩ - ٨٢

(٢) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٢١

(٣) أخبار أبى تمام : الصولى : ص ٢٠ - ٢١

(٤) هو أبو الحسن على بن جبلة بن مسلم بن عبد الرحمن ، المعروف بالعكوك ، أحد فحول الشعراء ، قال فيه الجاحظ : كان أحسن خلق الله إنشاداً ولم أر مثله بدوياً ولا حضرياً ، استنفد شعره فى مدح أبى دلف العجلى والطوسى ؛ توفى سنة (٢١٣ هـ) .

(٥) هو أبو غانم حميد بن عبد الحميد الطوسى .

ومن سرقة اللفظ عند الصولى ، والتى عدها (نسخا) أن أبا تمام مثلا قال :

بخل تدين بحلوه وبمره كأنه جزء من التوحيد

وقال البحترى :

وتدين بالبخل حتى خلته فرضا يدان به الإله ويعبد

ومن سرقة المعنى فى رأيه ماذكره من أن بعض من يتعصب على أبى تمام بالتقليد لا بالفهم جاذبه يوما، وقدم غيره بلا دراية ، فقال : أيحسن أبو تمام أن يقول كما قال البحترى :

تسرع حتى قال من شهد الوغى لقاء أعاد أم لقاء حبيب

فقال له الصولى : وهل اقتفى هذا المعنى قبل أبى تمام أحد فى قوله :

حن إلى الموت حتى ظن جاهله بأن حن مشتاقا إلى وطن

ومن سرقة اللفظ والمعنى فى نظره أن أبا تمام قال فى وصف شعره :

فنزهة عن السرق المورى مكرمة عن المعنى المعاد

فنقله البحترى نقلا ، فأخذ اللفظ والمعنى فى قوله يصف بلاغته :

لا يعمل المعنى المكر ر فيه واللفظ المردد

(ه) قدامة بن جعفر :

إن قدامة بن جعفر لم يتحدث عن السرقات حديثا صريحا ، لكن كان حديثه عنها يشبه الإيماء فى مواضع من كتابه ، وبخاصة عند حديثه عن الشعر ، حيث قصر كلامه على الشعر نفسه ، ولم يتعرض للشاعر أو المتلق ، فلا يدخل فى نقده أى حديث عن الطبع ، أو الحالات النفسية ، ولا يهتم بالسامعين وحالتهم النفسية ، وهذا التركيز جعله يصدر حكما على السرقات الشعرية دون أن يسميها ، وبهذا أهمل موضوعا كبيراً استأثر باهتمام غيره.

من النقاد، فبذلوا فيه جهوداً مضنية قليلة الثمرات ، وكان الذى أثاره إلى إلى هذا الموضوع حديثا عن الاستغراب والطرافة، وهو أن يكون المعنى مما لم يسبق إليه .. والسبق للمعنى ليس صفة للمعنى نفسه ، بل هو صفة للشاعر ، إذ إنه هو السابق فى الاهتداء إليه ، أما المعنى فإنه إن كان قبيحاً فى ذاته ، لم يحسنه هذا السبق ، والعكس كذلك : « وأحسب أنه اختلط على كثير من الناس وصف الشعر بوصف الشاعر ، فلم يكادوا يفرقون بينهما ، وإذا تأملوا هذا الأمر نعما ،علموا أن الشاعر موصوف بالسبق إلى المعانى . واستخراج مالم يتتبعه أحد إلى استخراجه لا الشعر »(١) .

أرأيت هذ الفصل الدقيق بين الشعر والشاعر ؟كان قدامة يقول : أنا فى حديثى عن الشعر ، لا أهتم إلا بصفاته الذاتية وحدها ، فأما ما كان متعلقاً بالشاعر نفسه ، فلا شأن لى به ، ولكن أين الحديث عن السرقات فى هذا الذى عرضنا له ؟

« هو حديث يشبه الإيماء ، إذ إن قدامة يعتقد أن الشعراء لو تحاوروا تشبيه الدروع بحباب الماء الذى تسوقه الرياح ، وظل التشبيه ذاته جميلا ، ولم تخلق جدته ، بسبب تداول الشعراء له . ومن ثم فليس لنا أن نبحث من هو أول من سبق إلى هذا التشبيه ، أو ذلك المعنى ، وليس لنا أن نقف عند من أخذه من الشعراء على التوالى (وذلك هو نطاق السرقة) بل علينا أن ننظر إلى حسن الأداء وحده ، دون أى شىء آخر ، وكأن قدامة يومىء من طرف خفى إلى أن المعانى شركة للجميع ، مطروحة فى الطريق ، فإن لم تكن كذلك ، واهتدى شاعر إلى معنى غريب طريف ، فحقا أن يوصف هو بالسبق »(٢)

ولعلنا نلحظ أنه لم يختلف فى نظرته للسرقات مع الجاحظ ، وكأنهما

(١) نقد الشعر : قدامة بن جعفر : ص ٨٣

(٢) تاريخ النقد الادبى عند العرب : إحسان عباس : ص ٢٩ : ٢١٠

اتفقا فى رأيهما ، كما اتفقا فى الإيماء إلى رأيهما من غير تصريح .

وبعد مانقلت إليكم آراء البلاغيين والنقاد فى السرقة ، أحببت أن أدلى بدلوى فى هذه القضية الأدبية ، فأقول : إن الشاعر إذا أخذ اللفظ كله ، دون أن يحدث فيه تحويراً فنيا ، أو أخذ بعض اللفظ وأفسد المعنى عما كان عليه من قبل ، فهذا يصدق عليه لفظ (السرقة) .

أما إذا أخذ المعنى فجوّده وجعله فى صورة بديعة زاهية ، وجعله فى صورة تفوق الصورة الأولى حسناً وبهاء ، فهـذا لا يصدق عليه لفظ (السرقة) وإنما قلت هـذا ، لأن المعانى - كما يقول الجاحظ(١) - : « مطروحة فى الطريق ؛ يعرفها العجمى والعربى ، والقروى والبدوى ، وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير اللفظ » .

فمتى ما أجاد الشاعر وأبدع ، انتفت عنه تهمة السرقة .

(١) الحيوان : الجاحظ ١/٤٠

الفصل الثاني

أنواع السرقات

إذا قلبنا صفحات كتب البلاغة والنقد باحثين عن أنواع السرقات الشعرية ، نجد أنها كثيرة جداً ، ونجد أن البلاغيين يتفاوتون في حصرها ، فالبعض يزيد على الآخر الذي يقتصر على أنواع السرقات المشهورة ، وسأحاول أن أعرض لهذه السرقات بكل أنواعها ما استطعت، وماوسعتني القدرة في ذلك .

١ ـ النسخ :

النسخ في اللغة : من نسخ بمعنى نقل نصاً أو كتابا بالكتابة اليدوية كلمة بعد أخرى(١) .

اصطلاحاً : لقد عرف البلاغيون النسخ تعريفات عديدة ، نذكر من أهمها :

(ا) قال الخطيب القزويني(٢) : إن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه ، فهو مذموم مردود ، لأنه سرقة محضة ، ويسمى نسخاً وانتحالا .

كما حكي أن عبد الله الزبير دخل على معاوية ، فأنشده :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته
على طرف الهجران إن كان يعقل

---

(١) المعجم المفصل في البلاغة : إنعام عكاوي : ص ٦٦٥

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ص ٥٥٨

ويركب حد السيف من أن تضيمه
إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فقال معاوية : لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى ، فأنشد كلمته التى أولها :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل   على أينا تعدو المنية أول

حتى أتى عليهما ، وفيهما ما أنشده عبد الله ، فأقبل معاوية على عبد الله ، وقال : ألم تخبرنى أنهما لك ، فقال : المعنى لى ، واللفظ له ، وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره .

(ب) وقال ضياء الدين بن الأثير(١) : أما النسخ فإنه لا يكون إلا فى أخذ المعنى واللفظ جميعا ، أو فى أخذ المعنى وأكثر اللفظ ، لأنه مأخوذ من نسخ الكتاب ، وعلى ذلك فإنه ضربان :

١ - يسمى (وقوع الحافر على الحافر) : كقول امرىء القيس .

وقوفاً بها صحبي على مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجمل

وكقول طرفة :

وقوفاً بها صحبي على مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجلد

وقد أكثر الفرزدق وجرير من هـــذا فى شعرهما ، فمنه ماوردا فيه مورد امرىء القيس وطرفة من تخالفهما فى لفظة واحدة ، كقول الفرزدق :

أتعدل أحساباً لئاماً حماتها   بأحسابنا ؟ إنى إلى الله راجع

وكقول جرير :

أتعدل أحسابا كراما حماتها   بأحسابكم ؟ إنى إلى الله راجع

---

(١) المثل السائر : ج ٣ / ٢٧٣

ومنه ما تساويا فيه لفظا بلفظ ، كقول الفرزدق :

وغرة قد نسقت مشمرات   طوالع لا تطيق لها جوابا
بكل ثنية وبكل ثغر   غرائبهم تنتسب انتسابا
بلغن الشمس حيث تكون شرقا
ومسقط رأسها من حيث غابا

وبذلك قال جرير من غير أن يزيد .

(ب) الذى يؤخذ فيه المعنى وأكثر اللفظ .

كقول بعض المتقدمين يمدح معبداً صاحب الغناء :

أجاد طويس والسريجى بعده   وما قصبات السبق إلا لمعبد

ثم قال أبو تمام :

محاسن أصناف المغنين حجة   وماقصبات السبق إلا لمعبد

٢ ـ السلخ :

فى اللغة : من سلخ يسلخ الشيء ، بمعنى كشط ، وسلخت المرأة درعها .
نزعته ، والسلخ اشتق من سلخ أديم الشاة ، وهو أخذ بعض جسم المسلوخ .

اصطلاحاً :

قال الخطيب القزوينى : وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمى إلماماً وسلخا ، وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ماكان أبلغ من الأول .

كقول البحترى .

تصد حياء أن تراك بأوجه   أتى الذنب عاصيها فليم مطيعها

وقول أبى الطيب :

وجرم جره سفهاء قوم   وحل بغير جارمه العذاب

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكا ، وكأنه اقتبسه من قوله تعالى : « أتهلكنا بما فعل السفهاء منا » .

الثانى : ما كان دون الأول .

كقول بعض الأعراب :

وريحها أطيب من طيبها والطيب فيه المسك والعنبر

وقول بشار :

وإذا أدنيت منها بصلا غلب المسك على ريح البصل

الثالث : ماكان مثل الأول .

كقول الأعرابى :

ولم يك أكثر الفتيان مالا ولكن كان أرحبهم ذراعا

وقول أشجع :

وليس بأوسعهم فى الغنى ولكن معروفه اوسع

وعرفها يحي بن حمزة العلوى فى كتابه « الطراز » فقال : وهو أخذ بعض المعنى ، ولا تعديل فيه على إيراد اللفظ ، وإنه يأتى على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون السرقة مقصورة على المعنى لا غير ، من غير إيراد لفظ ماسرق منه ، وهذا من أدق السرقات مسلكا وأحسنها صورة ، وأعجبها مساقا ، مثاله : قول بعض أهل الحماسة :

لقد زادنى حبا لنفسى أننى بغيض إلى كل امرىء غير طائل

فقد أخذ المتنبى هذا المعنى واستخرج منه مايشبهه من جهة معناه ، ولم يورد شيئا من ألفاظه ، ولكنه عول فيه على المعنى وقصره عليه ، فقال :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهى الشهادة لى بأنى كامل

الوجه الثانى : أن يأخذ المعنى وشيئا يسيراً من اللفظ ، ومنه قول حسان بن ثابت :

ما إن مدحت محمداً بمقالتى

فأخذه أبو تمام فأكمل معناه بعد أن سرق شيئا من لفظه ، فقال :

ولم أمدحك تفخيما لشعرى ولكنى مدحت بك المديحا

الوجه الثالث : أن يؤخذ بعض المعنى ، كقول أحدهم :

عطاؤك زين لامرىء إذ حبوته ببذل وما كل العطاء يزين

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه ، فقال :

تدعى عطاياه وفراً وهى إن شهرته
كانت فخاراً لمن يعفوه مؤتنفا

أما ضياء الدين ابن الأثير فقد قسم السلخ إلى اثنى عشر(١) ضرباً :

الأول : أن يؤخذ المعنى ويستخرج منه مايشبهه ، ولا يكون هو إياه ، وهذا من أدق السرقات مذهباً ، وأحسنها صورة ، ولايأتى إلا قليلا .

ومثل بقول بعض أهل الحماسة :

لقد زادنى حبا لنفسى أننى بغيض إلى كل امرىء غير طائل

فقال أبو الطيب المتنبى :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهى الشهادة لى بأنى كامل

والمعرفة بأن هذا المعنى من ذلك المعنى عسر غامض ، وهو غير متبين إلا عن أغرق فى ممارسة الأشعار ، وغاص فى استخراج المعانى .

الثانى : أن يؤخذ المعنى مجرداً عن اللفظ ، وذلك مما يصعب جداً ، ولا يكاد يأتى إلا قليلا .

---

(١) المثل السائر : ج ٣ / ٢٧٧ وما بعدها ، ولكن عندما رجعت إلى كتابه لم أجد سوى أحد عشر قسماً .

فمنه قول عروة بن الورد من شعراء الحماسة :

ومن يك مثلى ذا عيال ومقتراً   من المال يطرح نفسه كل مطرح
ليبلغ عذراً أو ينال رغيبة   ومبلغ نفس عذرها مثل منجح

أخذ أبو تمام هذا المعنى فقال :

فتى مات بين الضرب والطعن ميتة
تقوم مقام النصر إذ فاته النصر

فعروة بن الورد جعل اجتهاده فى طلب الرزق عذرا يقوم مقام النجاح وأبو تمام جعل الموت فى الحرب ، الذى هو غاية اجتهاد المجتهد فى لقاء العدو ، قائما مقام الانتصار ، وكلا المعنيين واحد غير أن اللفظ مختلف(١) .

الثالث(٢) : أخذ المعنى ويسير من اللفظ ، وذلك من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق ، فمن ذلك قول البحترى فى غلام :

فوق ضعف الصغار وُكِّلَ الأمر   إليه ودون كيد الكبار

سبقه أبو نواس ، فقال :

لم يَخْنَ من كبر عما يراد به   من الأمور ولو أزرى من الصِّغر

الرابع(٣) : وهو أن يؤخذ المعنى فيعكس ، وذلك حسن يكاد يخرجه حسنه عند حد السرقة ، فمن ذلك قول أبى نواس :

قالوا عشقتَ صغيرة فأجبتهم   أشهى المطىِّ إلىَّ ما لم يُرْكب
كم بين حبة لؤلؤ مثقوبة   ليست وحبة لؤلؤ لم تثقب

فقال مسلم بن الوليد فى عكس ذلك :

---

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٨٠
(٢) المثل السائر : ٣ / ٢٨١
(٣) المثل السائر : ٣ / ٢٨٧

إن المطية لا يَلَذّ ركوبها حتى تُذَلَّل بالزمام وتركبا
والحب ليس بنافع أربابه حتى يُفَصَّل فى النظام ويثقبا

الخامس(١) : أن يؤخذ بعض المعنى .

فمن ذلك قول أمية بن أبى الصلت يمدح عبد الله بن جدعان :

عطاؤك زين لامرىء إن حبوته ببـــذل وما كل العطاء يزين
وليس يشين لامرىء بذل وجهه
إليـك كما بعض السؤال يشين

أخذه أبو تمام . فقال :

تدعى عطاياه وفراً وهى إن شهرت
كانت فخاراً لمن يدعوه مؤتنفا
مازلت منتظراً أعجوبة زمناً حتى رأيت سؤالا يجتنى شرفا

فأمية بن أبى الصلت أتى بمعنيين اثنين، أحدهما أنى عطاءك زين والآخر أن عطاءك غير شين ، وأما أبو تمام فإنه أتى بالمعنى الأول لا غير .

السادس(٢) : أن يؤخذ المعنى فيزاد عليه معنى آخر .

فما جاء منه قول الأخنس بن شهاب :

إذ قَصُرَتْ أسيافُنا كان وصلها خُطانا إلى أعدائنا فنضارب
إن قصر لم يمش الخطا عـدداً
أوعرد السيف لم يهمم بتعريد

---

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٨٩
(٢) المثل السائر : ٣ / ٢٩١

السابع(١) : أن يؤخذ المعنى فيكس عبارة أحسن من العبارة الأولى وقال ابن الأثير : « وهذا هو المحمود الذى يخرج به حسنا عن باب السرقة » .

فمن ذلك قول أبى تمام :

جذلان من ظفر حران أن رجعة مخضوبة منكم أظفاره بدم

أخذه البحترى ، فقال :

إذا احتربت يوماً ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

الثامن : أن يؤخذ المعنى ويسبك سبكاً موجزاً ، وذلك من أحسن السرقات ـ كما قال ابن الأثير ؛ لما فيه من الدلالة على بسطة الناظم فى القول، وسعة باعه فى البلاغة . فمن ذلك قول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

أخذه سلم الخاسر ـ وكان تلميذه ـ فقال :

من راقب الناس مات غماً وفاز باللذة الجسور

التاسع(٢) : أن يكون المعنى عاماً ويجعل خاصاً ، أو خاصاً فيجعل عاماً ، وهو كما قال ابن الأثير من السرقات التى يسامح صاحبها .

فمن ذلك قول الأخطل :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

أخذه أبو تمام ، فقال :

أألوم من بخلت يداه وأغتدى للبخل تِرْباً ساء ذاك صنيعا

قال ابن الأثير : « وهذا من العام الذى جعل خاصاً ، ألا ترى أن الأول

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٩٧
(٢) المثل السائر : ٣ / ٣٠٣

ينهى عن الإتيان بما ينهى عنا مطلقاً ، وجاء بالخلق منكراً ، فجعله شائعاً ذيابه ، وأما أبو تمام ، فإنه خصص ذلك بالبخل ، وهو خلق واحد من جملة الأخلاق ».

وأما ما جعل الخاص عاماً ، قول أبي تمام :

ولو حارَدَتْ شَوْلٌ عَذَرْتُ لقاحها ... ولكن منعت الدَّرَّ والضَّرْعُ حافل

أخذه أبو الطيب المتنبي ، فجعله عاماً ، إذ يقول :

وما يؤلم الحرمان من كف حارمٍ ... ولكن يؤلم الحرمان من كف رازق

العاشر(١) : زيادة البيان مع المساواة فى المعنى ، وذلك بأن يؤخذ المعنى ويضرب له مثال يوضحه .

فما جاء قول أبي تمام :

هو الصنع إن يعجل فنفع(٢) وإن يرث ... فللريث فى بعض المواطن أنفع

أخذه أبو الطيب فأوضحه بمثال ضربه ، فقال :

ومن الخير بطء سيبك عنى ... أسرع السحب فى المسير الجهام

وقال ابن الأثير : « وهذا من المتبع لا من المسروق ، وما أحسن ما أتى بهذا المعنى فى المثال المناسب له » .

الحادى عشر(٣) : وهو اتحاد الطريق واختلاف المقصد ، ومثاله أن يسلك الشاعران طريقاً واحدة . فتخرج بهما إلى موردين أو روضتين وهناك يتبين فضل أحدهما على الآخر .

كما قال أبو الطيب فى رثاء ولد :

---

(١) المثل السائر : ٣ / ٢٠٥

(٢) فى رواية أخرى : فخير .

(٣) المثل السائر : ٣ / ٢٠٦

ألست من القوم الذين رماهم ... نداهم ومن قتلاهم مهجة البخل
تسليهم عليـــاؤهم عن مصابهم ... ويشغلهم كسب الثناء عن الشغل

فهذان البيتان خير من بيتى أبي تمام ، اللذين قالهما فى مرثية لولدين صغيرين:

شمخت خلالك أن يواسيك امرؤ ... أو أن تذكر ناسياً أو غافلا
إلا مواعظ قادها لك سمحة ... إسجاحُ لبِّك سامعاً أو قائلا

٣ — المســـخ :

لغة : المسخ : هو تحويل صورة إلى ما هو أقبح منها ، وبابه (قَطَع) يقال : مسخه الله قرداً .

اصطلاحاً :

١ ـ قال الخطيب القزوينى(١) إن كان المأخوذ اللفظ كلمة مع تغيير لفظه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ ، سمى إغارة ومسخاً .

ثم قسمه إلى أقسام :

(ا) إن كان الثانى أبلغ من الأول ؛ لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك (بالخلو من التعقيد اللفظى والمعنوى) أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى ، فهو ممدوح مقبول ، كقول بشار :

من راقب الناس لم يظفر بحاجته ... وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سلم الخاسر :

من راقب الناس مات غماً ... وفاز باللذة الجســـور

فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر .

وقول الآخر :

خلقنا لهم فى كل عين وحاجب ... بسمر القنا والبيض عيناً وحاجباً

---

(١) بغية الإيضاح : ٤ / ٩٨ - ١٠٠

وقال ابن نباته بعده :

خلقنا بأطراف القنا فى ظهورهم عيوناً لها وقع السيوف حواجب

فبيت ابن نباته أبلغ ، لاختصاصه بزيادة معنى : وهو الإشارة إلى انهزامهم . ومن الناس من جعلهما متساويين .

(ب) إن كان الثانى دون الأول فى البلاغة فهو مذموم مردود ، كقول أبى تمام :

هيهـــات لا يأتى الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخـــيل

وقول أبى الطيب :

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

فإن مصراع أبى تمام أنس سبكاً من مصراع أبى الطيب، أراد أن يقول : كان الزمان به بخيلا ، فعدل عن الماضى إلى المضارع للوزن ، ويقول الخطيب : فإن قلت إن الزمان لا يسمح بهلاكه ، قلت : السخاء بالشىء هو بذله للغير ، فإذا كان الزمان سخا به فقد بذله ، فلم يبق فى تصريفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل به .

(ج) وإن كان مثله ، فالخطب فيه أهون . وصاحب الثانى أبعد من المذمه والفضل لصاحب الأول ، كقول بشار :

ياقوم أذنى لبعض الحى عاشقة والأذن تعشق قبل العين أحياناً

وقول ابن الشحنة(١) الموصلى :

وإنى امرؤ أحببتكم لمكارم سمعت بها والأذن كالعين تعشق

فبشار قدم عشق الأذن على عشق العين ، أما ابن الشحنة فساوى بين بين عشق العين والأذن .

---

(١) هو عمرو بن محمد المشهور بابن الشحنة الموصلى .

٢ ـ وقال ابن الأثير(١) :

المسخ هو إحالة المعنى إلى ما دونه ، مأخوذاً ذلك من مسخ الآدميين قردة ، وقال(٢) : المسخ : هو قلب الصورة الحسنة إلى صورة قبيحة ، والقسمة تقتضى أن يقرن إليه ضده ، وهو قلب الصورة الحسنة إلى صورة حسنة .

(ا) مثال الأول : قول أبى تمام :

فتى لا يرى أن الفريضة مقتل ولكن يرى أن العيون مقاتل

وقول أبى الطيب المتنبى :

يرى أن ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب

ويقول ابن الأثير : « فهو وإن لم يشوه المعنى ، فقد شوه الصورة ، ومثاله فى ذلك كمن أودع الوشى شملا ، وأعطى الورد جعلا(٣) ، وهذا من أرذل السرقات » .

(ب) مثال قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة ، فهذا لا يسمى سرقة ، بل يسمى اصطلاحاً وتهذيباً . فمن ذلك قول أبى الطيب :

لو كان ما تعطيهم من قبل أن تعطيهم لم يعرفوا التأميلا

وقول ابن نباتة السعدى :

لم يبق جودك لى شيئاً أؤمله تركتنى أصحب الدنيا بلا أمل

أما الحاتمى ، فقد أتى فى كتابه « حلية المحاضرة » بألقاب محدثة كثيرة،

(١) المثل السائر : ٣ / ٣٦٥

(٢) المثل السائر : ٣ / ٣٣٠

(٣) الشمل : الشمال على وزن كتاب ، شيا مثل المخنة باضرع الشاة إذا ثقلت ، أو خاص بالعنز ، والجمع (شمل) . والجعل : دويبة تشبه الخنفساء .

ويرى ابن رشيق(١) بعد أن تدبرها، أنه لم يكد لهذه المصطلحات الكثيرة محصولا إذا حققت، ولكننا على الرغم من ذلك على الوجه التالى :

١ - الاصطراف : هو أن يعجب الشاعر ببيت من الشعر فيصرفه إلى نفسه فإن صرفه إليه على جهة المثل ،فهو « اجتلاب » و « استلحاق » ، وهذا نحو قول النابغة :

وصهباء لا تخفى القذى وهو دونها ... تصفق فى راؤوقها حين تقطب
تمززته والديك تدعو صباحه ... إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

فاستلحق البيت الأخير فقال :

وإجابة ريا السرور كأنها ... إذا غمست فيها الزجاجة كوكب
تمززتها والديك يدعو صباحه ... إذا ماسبنو نعش دنوا فتصوبوا

وربما اجتلب الشاعر البيتين على جهة المثل ، فلا يكون فى ذلك بأس ، كما قال عمرو ذو الطوق :

صددت الكاس عنا أم عمرو ... وكان الكأس مجراه اليمينا
وما شر الثلاثة أم عمرو ... بصاحبك الذى لا تصحبينا

فاستلحقهما عمرو بن كلثوم ، فهما فى قصيدته ، وكان أبو عمرو بن العلاء وغيره لا يرون ذلك عيباً(٢) .

٢ - الإنتحال: لغة : انتحل فلان شعر غيره أو قول غيره ،إذا ادعاه لنفسه إصطلاحاً : أنه يدعى الشاعر شعر غيره وينسبه إلى نفسه على غير سبيل المثل ، كما فعل جرير ببيتى المعلوط السعدى :

إن الذين غدوا بلبك غادروا ... وشلا بعينك لا يزال معينا
غَيَّضنَ مِنْ عبرا تهن وقلْنَ لى ... ماذا لقيت من الهوى ولقينا

فإن الرواة مجمعون على أن البيتين للمعلوط السعدى انتحلهما جرير .

---

(١) العمدة : ابن رشيق : ٢ / ٢١٦
(٢) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٢ ، ٥٣

٣ — الإدعاء : أن يدعى غير الشاعر لنفسه شعر غيره .

الفرق بين الإدعاء والانتحال :

أن الانتحال أخذ الشاعر من الشاعر ، أما الإدعاء فهو سرقة غير الشاعر من الشاعر ، ولذلك قال البحترى :

رمتنِي غواة الشعر من بين مُفْحَم ومنتحل ما لم يقله ومدّع

فقد قسم الشعراء إلى ثلاثة أقسام « مفحم » قد عجز عن الكلام فضلا عن التحلى بالشعر ، غير أن يتبع الشعراء ، والآخر « منتحل » لأجود من شعره ، والثالث « مدع » جملة لا يحسن شيئاً(١) .

٤ — الإغارة : أن يصنع الشاعر بيتاً ، ويخترع معنى مليحاً ، فيتناوله من هو أعظم منه ذكراً ، وأبعد صوتاً ، فيروى له دون قائله ، كما فعل الفرزدق بجميل وقد سمعه ينشد :

ترى الناس ما سِرْنا يسيرون خلفنا وإن نحن أوْمأنا إلى الناس وقّفوا

فقال الفرزدق : متى كان الملك فى بنى عذره ؟ إنما هو فى مضر ، وأنا شاعرها ، فغلب الفرزدق على البيت ، ولم يتركه جميل ، ولا أسقطه من شعره.

وقد زعم بعض الرواة أن للفرزدق قال لجميل : تجاف لى عنه ، فتجافى جميل عنه ، والأول أصح ، فما كان هكذا فهو إغارة(٢) .

٥ — الغصب : ومثاله : ما فعل الفرزدق بالشمردل اليربوعى ، وقد سمعه ينشد فى محفل :

فما بين من لم يعط سمعاً وطاعة وبين تميم غير حز الحلاقم

فقال الفرزدق : والله لتدعنه ، أو لتدعن عرضك ، فقال : خذه لا بارك الله لك فيه .

(١) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٥ ، ٥٦

(٢) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٦

قال ابن رشيق : سمعت بعض المشايخ يقول : الاصطحاف فى شعر الأموات ، مثل الإغارة فى شعر الأحياء ، إنما هو أن يرى الشاعر نفسه أولى بذلك الكلام من قائله .

٦ ـ المرافدة : أن يعين الشاعر صاحبه بالأبيات يهبها له .

كما قال جرير لذى الرمة : أنشدنى ماقلت لهشام المرئى . فقال :

نبثت عيناك عن طلل بحزوى محته الريح وامتنع القطارا

فقال : ألا أعنيك ؟ قال : بلى بأبى وأمى ؛ قال : قل له :

يعد الناسبون إلى تميم بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب وآل سعد وعمرا ثم حنظلة الخيارا
ويهلك بينهما المرئى لغوا كما ألفيت فى الدية الحوارا

فلقيه الفرزدق فاستنشده ، فلما بلغ هذه . قال : جيد ، أعده ، فأعاده ، فقال : كلا ، والله لقد علكهن من هو أشد لحيين منك ، هذا شعر ابن المراغة(١) .

٧ ـ الاهتدام : هو السرقة فيما دون البيت ، وقد يطلق عليه اسم (النسخ) كقول النجاشى :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجـــل رمت فيها يد الحدثان

فاخذ كثير غرة القسم الأول ، واهتدام باقى البيت ، فجاء بالمعنى فى غير اللفظ ، فقال :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت

---

(١) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٥٧

٨ ـ النظر والملاحظة : أن يتساوى المعينان دون اللفظ مع خفاء الأخذ .

مثل قول مهلهل :

أنبضوا معجس القسى وأبرقـ ـنا كما توعد الفحول الفحولا

نظر إليه زهير فى قوله :

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا اطعنوا
ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا

وأبو ذؤيب بقوله :

ضروب لهامات الرجال بسيفه إذا حن نبغ بينهم وشريج

٩ ـ الاختلاس : هو تحويل المعنى من غرض إلى غرض ، وقد يسمى أيضا (نقل المعنى) .

مثل قول أبى نواس :

ملك تصور فى القلوب مثاله فكأنه لم يخل منه مكان

اختلسه من قول كثير :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لى ليلى بكل سبيل

١٠ ـ الموازنة : أخذ بنية الكلام فقط :

مثل قول كثير :

ألا تلك عزة قد أقبلت تقلب للهجر طرفا غضيضاً
تقول مرضنا فما عدتنا وكيف يعود مريض مريضاً

فقد وازن فيه قول نابغة بنى تغلب :

بخلنا لبخلك قد تعلمين وكيف يعيب بخيل بخيلا

فإن جعل مكان كل لفظة ضدها ، فذلك هو العكس(١) .

---

(١) السرقات الادبيه : بدوى طبانة : ٦٠

١١ ـ المواردة : أن يتفق الشاعران دون أن يسمع أحدهما بقول الآخر بشرط أن يكونا فى بيت واحد .

وقد ادعاها قوم فى بيت امرىء القيس وطرفة بن العبد .

قال ابن رشيق : ولا أظن هذا مما يصح ، لأن طرفة كان فى زمان عمرو ابن هند شابا حول العشرين، وكان امرؤ القيس فى زمان المنذر الأكبر كهلا واسمه وشعره أشهر من الشمس ، فكيف يكون هذا مواردة ؟ إلا أنهم ذكروا أن طرفة لم يثبت له البيت ، حتى استحلف أنه لم يسمعه قط ؛ فحلف ، وإذا صح هذا كان مواردة ، وإن لم يكونا فى عصر .

وسئل أبو عمرو بن العلاء : أرأيت الشاعران يتفقان فى المعنى ، ويتواردان فى اللفظ ، لم يلق واحد منهما صاحبه ، ولم يسمع شعره ؟

قال : تلك عقول رجال توافقت على ألسنتها .

وسئل أبو الطيب عن مثل ذلك ، فقال : الشعر جادة ، وربما وقع الحافر على موضع الحافر(١) .

وبيت امرىء القيس :

وقوفا بها صحبى على مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجمل

وبيت طرفة :

وقوفا بها صحبى على مطيهم   يقولون لا تهلك أسى وتجلد

فلم يغير إلا لفظ القافية .

١٢ ـ الالتقاط والتلفيق : أن يؤلف البيت من أبيات قد ركب بعضها من بعض ، وبعضهم يسميه « الاجتذاب والتركيب » مثل قول يزيد ابن الطثرية :

---

(١) العمدة ج ١ ص ٢٨٩

إذا ما رآنى مقبلا غض طرفة كأن شعاع الشمس دونى يقابله

فأوله من قول جميل :

إذا ما رأونى طالعا من ثنية يقولون من هذا ؟ وقد عرفونى

ووسطه من قول جرير :

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وعجزه من قول عنترة الطائى :

إذا أبصرتنى أعرضت عنى كأن الشمس من حولى تدور(١)

١٣ ـ كشف المعنى : نحو قول امرىء القيس :

نمش بأعراف الجياد أكفنا إذا نحن قمنا عن شواء مضهب

وقال عبده بن الطيب بعده :

ثمة قمنا إلى جرد مسومة لأعرافهن لأيدينا مناديل

فكشف المعنى وأبرزه .

١٤ ـ المجدود من الشعر :

نحو قول عنترة : وكما علمت شمائلى وتكرمى .

رزق جداً واشتهاراً على قول امرى القيس :

وشمائلى ماقد علمت وما نبحت كلابك طارقا مثلى

ومنه أخذ عنترة بيته الذى اشتهر ، وجرى على ألسنة الشعراء(٢) .

ــ ومنه أنواع السرقات :

---

(١) السرقات الأدبية : بدوى طبانه : ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣

(٢) السرقات الأدبية : بدوى طبانة : ٦٣

الإلمام :

وهو ضرب من النظر ، وهو مثل قول أبي الشيعى :

أجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول أبى الطيب :

أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه

العكس :

مثل قول ابن أبي قيس ، ويروى لأبى حفص البصرى :

ذهب الزمان برهط حسان الأولى

كانت مناقبهم حديث الغابر

وبقيت فى خلف يحل ضيوفهم منهم بمنزلة اللئيم الغادر

سود الوجوه لئيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الآخر

وقد عاب ابن وكيع هذا النوع بقلة تمييز منه أو غفلة عظيمة(١) .

سوء الاتباع :

وهو أن يعمل الشاعر معنى رديا ولفظا رديا مستهجنا ثم يأتى من بعده فيتبعه فيه على رداءته ، نحول قول أبى تمام :

باشرت أسباب الغنى بمدائح ضربت بأبواب الملوك طبولا

فقال أبو الطيب :

إذا كان بعض الملوك سيفا لدولة ففى الناس بوقات لها وطبول

فسرق هذه اللفظة لئلا تفوته(٢) .

---

(١) العمدة جـ ١ ص ٢٨٩ (٢) العمدة جـ ٢ ص ٢٩٢

ما قصر فيه الآخذ عن المأخوذ منه :

ومن ذلك قول أبي دهبل في معنى بيت الشماخ :

يا ناق سيرى وأشرقى بدم إذا جئت المغيرة
سيثيبنى أخرى سوا ك وتلك لى منه يسيرة

وبيت الشماخ هو :

إذا بلغتنى وحملتى رحلى عرابة فأشرقى بدم الوتين

فأنت ترى أين بلغت همته(١) .

نظم النثر :

وهو أجل السرقات كما يقول ابن رشيق القيروانى ، ومثاله : قال نادب الإسكندر : (حركنا الملك بسكوته) فتناوله أبو العتاهية فقال :

قد لعمرى حكيت غصص المو
ت وحركتنى لها وسكنتا

وقال أرسطاطاليس يندبه : (قد كان هذا واعظ بليغا ، وما وعظ بكلامه عظة أبلغ من موعظته بسكوته)، فقال أبو العتاهية فى ذلك :

وكانت فى حياتك لى عظات فأنت اليوم أوعظ منك حيا

ونذكر هنا أن جل الأنواع التى ذكرناها للسرقة منقولة عن كتاب (العمدة) لابن رشيق بعد جمعه لآراء البلاغيين والنقاد قبله فى السرقة وأنواعها .

والواقع إن النقاد العرب قد أسرفوا على أنفسهم فى هذه الأنواع

(١) السابق ص ٢٩٢

الكثيرة التى ذكروها للسرقات ، حيث كان بإمكانهم الاكتفاء بإطلاق لفظ السرقة فقط على كل هذه الأنواع ، دون أن يشتتوا الذهن بهذا التقسيم الطويل والذى قد لا يجدى كثيرا .

كما أرى أنه لا اعتداد بسرقة اللفظ فحسب ، لأن الشاعر لا يسرق اللفظ من حيث هو لفظ ، وإنما من حيث هو لفظ يدل على معنى ، مع الاكتفاء بسرقة المعنى فقط ، أو بسرقة اللفظ والمعنى ، فعند ذلك يستطيع أن نحكم بوقوع السرقة .

الفصل الثالث

السرقة فى كتاب (الموازنة) للآمدى

مؤلف كتاب الموازنة : أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي . ت . سنة (٣٧٠ هـ) .

وقد جاء ليوازن بين الطائيين بعد أن احتدم الصراع بين أنصارهما وتعالت الأصوات فى المجالس ومعاهد الدرس .

وسنتحدث - إن شاء الله - عن عدة موضوعات فى كتابه (الموازنة) لعل أهمها :

المواضع التى تكون فيها السرقة :

يرى الآمدى أن السرقة تكون فى البديع الذى ليس للناس فيه اشتراك ولذلك قال فى كتابه (الموازنة) : إن السرقة إنما هى فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر لافى المعانى المشتركة بين الناس التى هى جارية فى عاداتهم ومستعملة فى أمثالهم ومحاوراتهم مما ترتفع به الظنة فيه عن الذى يورده أن يقال : إنه أخذه من غيره . وهو بهذا يوافق ماقرره النقاد قبله .

ولذلك قال : « ومما نسبه ابن أبى طاهر فيه إلى السرقات وليس بمسروق؛ لأنه مما يشترك الناس فيه من المعانى ، ويجرى على ألسنتهم » (١) نحو قول أبى تمام :

ألم تمت يا شقيق الجود من زمن ... فقال لى : لم يمت من لم يمت كرمه

---

(١) الموازنة للآمدى ص ١٢٣ ج ١

فقال ابن أبي ظاهر : أخذه من قول للعتابي :

قال الآمدى : «ومثل هذا لا يقال فيه مسروق ، لأنه قد جرنى فى عادات الناس - إذا مات الرجل من أهل الفضل والخير ، وأثنى عليه بالجميل - أن يقولوا : ما مات من خلف هذا الثناء ، ولا من ذكر بمثل هذا الذكر - وذلك شائع فى كل أمة ، وكل لسان »(١) ثم بعد ذلك ، يرنى أن السرقة لا تكون إلا فى المعانى ، إذ الألفاظ مباحة غير محظورة ، واللفظ يؤخذ ولا يعد أخذه سرقة(٢) .

كما أنه يرى أن سرقة المعانى ليست من كبير مساوىء الشعراء وخاصة المتأخرين ، إذ كان هذا باب ماتعرى منه متقدم ولا متأخر .

ومما يرى أنه ليس بمسروق بسبب ذلك المبدأ الذى سار عليه وهو : أن المعانى المشتركة لا يكون فيها سرقه ، نحو قول أبى تمام :

همةٌ تنطع النجوم وَجَدٌ آلِفٌ للحضيض فهو حضيضُ

من قول أعرابى :

همّتُهُ قد علَتْ وقُدْرتُهُ فِى اللحدِ بين الثرى مع الكَفَنِ

قال فيه الآمدى : «وهذا أيضاً من المعانى المشتركة الجارية فى العادة أن يقولوا : همته فى علاء ، وجده فى سفال ، وهمته ناطقة وجده أخرس ، وهمه ذات حراك ، وجد ساكن ، وهمة فلان ترفعه وجده يقنعه ، وأشباه هذا »(٣) .

---

(١) الموازنة للآمدى ص ١٢٣ ج ١ .
(٢) قضايا النقد الادبى للعشماوى ص ٣٥٤
(٣) الموازنة ص ١٢٦ ج ١

وكذلك يرى الإمدى أنه لابد من اتفاق المعنى بين الآخذ والمأخوذ منه ، حتى يحكم بالسرقة ، نحو قول أبى تمام :

تقبّل الركن ركن البيت نافلةً وظهر كفك معمورٌ من القَبَلِ

فقد قال ابن أبى طاهر إنه سرقه من قول عبد الله بن طاهر :

أعلت له ذكره فكافأها بأن توالت فى ظهرها القبل

« وليس بين المعنيين اتفاق إلا بذكر قبل الكف . وهذا ليس من المعانى المبتدعة ، لأن الناس أبداً يقولون : ماخلق وجهه إلا للتحية وكفه إلا للتقبيل كما قال دعبل :

فباطنها للندى وظاهرها للقُبَل

ومثل هذا مما نطقوا به كثيراً ، فلا يكون عندى مسروقاً »(١) .

وكذلك فى قول أبى تمام :

فلو كانت الأرزاق تجرى على الحِجى هَلَكْنَ إذاً من جَهْلِهِنَّ البهائمُ

قال ابن أبى طاهر إنه مسروق من قول أبى العتاهية :

إنّما الناس كالبهائم فى الرزْ قِ ، سواء جَهُولُهم والحليمُ

« وبين المعنيين خلاف ؛ لأن أبا العتاهية أراد أن الرزق لكل نفس يأتيها جاهلة كانت أو مليمة كما يأتى البهائم ، وهذا قائم فى الفطر والعقول تتفق الخواطر فى مثله وأبو تمام قال : إن الرزق لو جرى على قدر العقل لهلكت البهائم من جهلها . وهذه زيادة حسنة فى المعنى ، وإن كان إلى معنى أبى العتاهية يؤول »(٢) .

---

(١) المرازنة ص ١٢٧ ج ١

(٢) الموازنة ص ١٣١ ج ١

وكذلك نحو قول أبي تمام :

فإنْ هزئتم سلاناها وقد غنيت   دهراً وهامُ بنى بكرٍ لها غِمْدٌ

من قول سعد بن ناشب :

فإنّ أسيافنا بيضٌ مهنّدةٌ   غُنْقٌ ، وآثارها في هامكم جُدُدُ

قال الآمدى : « والمعنيان مختلفان ؛ لأن أبا تمام قال : « وهام بنى بكر لها غمد » ، وهذا قال : « وآثارها فى هامكم جدد » فهذا غير ذاك(١) كانت تلك المواضع التى رأى الآمدى سرقاً فيها ، وقررها فى كتابه .

المواضع التى لا يكون فيها سرقة :

١ - المعانى المشتركة ، أو الألفاظ المنقولة المتداولة ، أو الأمثال السائرة ، أو الكلام الذى جرت به عادات الناس ، وهو هنا يرد على أبي الضياء الذى يراها سرقة ، ويطبق هذا المبدأ على سرقات أبي تمام بموضوعية وتجرد - كما قال الدكتور(٢) محمود السمرة - ويقول : « ووجدت ابن أبي طاهر خرج سرقات أبي تمام ، فأصاب فى بعضها وأخطأ فى البعض ، لأنه خلط الخاص من المعانى بالمشترك بين الناس ، مما لا يكون مثله مسروقاً . . . » .

وأعاد ما ادعاه ابن أبي طاهر أنه سرقة إلى أحد أمرين :

١ - أنه مما يشترك فيه الناس من المعانى والجارى على ألسنتهم .

٢ - منه ما نسب إلى السرق والمعنيان مختلفان .

فمن الأول قول أبي تمام :

ألم تمت يا شقيق الجود من زمن   فقال لى لم يمت من لم يمت كرمه

---

(١) نفس المرجع ص ١٣٠ ج ١

(٢) القاضى الجرجانى الأديب الناقد . محمود السمرة : ١٩٧

وقال أخذه من قول العتابى :

ردت صنائعه إليه حياته   فكأنه من نشرها منشور

ومثل هذا لا يقال له مسروق، لأنه قد جرى فى عادات الناس، إذ مات الرجل من أهل الخير والفضل وأثنى عليه بالجميل أن يقولوا :

ما مات من خلف مثل هذا الثناء، ولا من ذكر بهذا الذكر، وذلك شائع فى كل أمة وفى كل لسان .

ومن الثانى قول أبى تمام :

لو يعلم العافون كم لك فى الندى   من لذة وقريحة لم يحمد

قال أخذه من قول بشار :

ليس يعطيك للرجاء ولا الخو   ف ولكن يلذ طعم العطاء

ويقول الآمدى : وما إن له احتذى فى هذا البيت قول بشار، لأن بشاراً قال : ليس يعطيك رغبة فى جزاء يرجوه، ولا خوفا من مكروه، ولكن لالتذاذه العطية، وأراد أبو تمام أن الطالبين لو علموا بالتذاذه بالندى لم يحمدوه. والمعنيان إنما اتفقا فى طريق التذاذ الممدوح بعطائه فقط، وهذا ليس من بديع المعانى التى يختص بها الشاعر، فيقال : إن واحداً أخذه من الآخر، لأن العادة الجارية بأن يقال : فلان لا يعطى متكارهاً، ولا متكلفا، بل يعطى عن نية صادقة، ومحبة لبذل المعروف تامة، ونحو هذا من القول .

ومقياس (العام المشترك) محتاج إلى نوع من الثقة المنهجية، حتى يصبح مقياساً بالمعنى الصحيح، وقد لحظ النقاد العرب اللاحقون للآمدى أن هناك شيئين بجانب (العام المشترك) هما :

(ا) العام المشترك الذى يعبر عنه الشاعر تعبيراً ذاتياً أصيلا ،

فيصبح ملكاً له، خاصاً به، مضافاً إليه مثل قول الأعشى: «وقد انتعل المطى ظلالها، معبراً عن المعنى العام المشترك المبتذل «حان وقت الظهيرة» إذ إن تصور الأعشى لهذا المعنى يبيح لنا أن ترمى بالسرقة شاعراً آخر إذا أخذه

وقد فطن لذلك أبو هلال العسكرى الذى يرى الشأن كل الشأن للصياغة والتصدير، ويرى أن المعانى كلأ مباح يستامها كل من يريد، ومن ثم اتخذ من الصياغة دليل السرق.

ويأتى عبد القاهر، فيوضح ما انتقد على الآمدى، ويبينه أتم بيان فى كتابه (أسرار البلاغة) حيث يقول: واعلم أن المشترك العامى، والظاهر الجلى، والذى قلت: أن التفاضل لا يدخله، والتفاوت لا يصح فيه، إنما يكون كذلك ما كان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة. وساذجاً لم يعمل فيه نقش، فإذا ركب عليه معنى، ووصل به لطيفه، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض، والرمز والتلويح، فقد صار بما غير من طريقته، واستؤذن من صورته، واستجد له من المعرض، وكسى من ذلك التعريض - داخلا فى قبيل الخاص الذى علل بالفكرة والتعمل، ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل، وذلك كقولهم وهم يريدون التشبيه: سلبن الظباء العيون - ومن البين أن سلبن الظباء العيون، ليس إلا تعبيراً أصيلا عن تشبيه عيونهن بعيون الظباء، وقد خصصت تلك الصياغة هـذا المعنى العام المشترك بقائله(١)».

(ب) الخاص الذى شاع حتى أصبح كالعام المشترك، وهذا لا يكون فيه سرق، مع أنه خاص، لأنه بشيوعه قد دخل فى باب (العام المشترك) من المعانى.

٢ — اختلاف الأغراض وإن كان جنس المعنيين واحداً:

---

(١) أسرار البلاغة: ٢٧٧

فحين ادعى أبو الضياء أن البحترى قد أخذ قوله :

ما الشيء عن بشاشة بعد شيء كتلاقى مواشك بعـــد بَيْن

من قول أبى تمام :

وليست فرحة الأمهـــات إلا لموقوف على ترح الوداع

قال الآمدى : « وغرض كل واحد من هذين الشاعرين فى هذين البيتين مخالف لغرض صاحبه ، لأن أبا تمام ذكر أنه لا يفرح بالقدوم إلا من شجاه وأحزنه التوديع ، وأراد البحرينى أنه ليس شيء من المسرة والجذل ، إذ جاء فى أثر شيء ما كالتلاقى بعد التفرق ، فليس(١) ـ وإن كان جنس المعنيين واحداً ـ يصح أن يقال أحدهما أخذ من الآخر(٢) » .

٣ — تقارب بيئة الشاعرين:

فقد قرر الآمدى إن تقارب بيئة الشاعرين يجعلهما متفقين فى كثير من المعانى ، يقول : « غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين ، أن يتفقا فى كثير من المعانى(٣) » .

وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى(٤) هدارة ، أن الآمدى يدافع بهذا المبدأ عن المعانى التى ذكر النقاد أن البحترى سرقها من أبى تمام ، وهو لا يجعل هذه المعانى من قبيل السرقة ، استناداً إلى هذا المبدأ ، بل يقرر أنها تسربت إلى البحترى لقرب بلده من بلد أبى تمام(٥) .

---

(١) مشكلة السرقات فى النقد العربى : محمد مصطفى هدارة : ١٤٤

(٢) الموازنة : ١٤٣

(٣) الموازنة : ٤٥

(٤) مشكلة السرقات فى النقد العربى : ١٤٥

(٥) مشكلة السرقات فى النقد العربى : ١٤٥

ملحوظة :

الآمدى يؤمن بالسرقة الممدوحة والأخذ الحسن ، الذى سبق أن قرره ابن طباطبا(١) العلوى وإن كان لم يفصل القول فى السرقة الممدوحة ـ كما فعل القاضى الجرجانى ـ حيث يقول الدكتور محمد مصطفى هدارة(٢) : « وكل ما ظهر لى من السرقات التى عرضها ، أنه يقرر فضيلة الاختصار ، فهو يفضل بيت أبى تمام :

أشاف كالخدود لطمن خزناً وتؤدى مثلما انفصم السوار

على بيت مرار الفقعسى :

أثر الوقود عـــلى جوانبها بخدودهـــن كأنه لَطْمُ

لأن أبا تمام ، أورد المعنى فى مصراع ، وأتى بالمصراع الثانى بمعنى آخر يليق به » .

وقد ذكر الدكتور البسيونى أحمد منصور فى كتابه « الخصومة بين القديم والجديد فى النقد العربى القديم(٣) » أن الآمدى لا يرى سرقة فى :

٤ ـ الاتفاق : ويمثل له بقول البحترى :

إن لحظت فأنت جوذر رملة وإذا صدرت فأنت ظبى كناس

الذى يرى أبو الضياء أنه مسروق من قول أبى تمام :

بيض ، فهن إذا رمقن سوافراً صور ، وهن إذا رمقن صوارا

ويعلق الآمدى على ذلك بقوله : « وهذا يشبه أعين النساء بأعين البقر ، ويمثلهن بالصوار ، وبالظباء ، وجل كلام العرب عليه يجرى ، فلا تكون الشعراء فيه إلا متفقين »(٤) .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن طباطبا العلوى صاحب كتاب « عيار الشعر » توفى سنة (٣٢٢ هـ)

(٢) مشكلة السرقات فى النقد العربى : ١٤٤

(٣) ص ٣٦٧ ، ٣٦٨

(٤) الموازنة : ١ / ٣٣٢

٥ — التقاليد الشعرية :

ومن أمثلة ذلك قول البحترى :

ومن يكن فاخراً بالشعر يذكر فى أضعافه فبك الأشعار تفتخر

الذى يرى أبو الضياء أنه مسروق من أبى تمام :

إذا القصائد كانت من مدائحهم يوماً فأنت لعمرى من مدائحها

أما الآمدى فيقول : إن هذا غلط على البحترى لأن الناس لا يزالون يقولون ؛ فلان يزين الثياب ولا تزينه .

« ومن البين أن هذا المثل والأمثلة المشابهة له التى أوردها الآمدى تدخل فيما يمكن أن نسميه بالتقاليد الشعرية ، أو المعانى المتداولة فى الشعر العربى »(١) .

٦ — الأقوال السائرة ؛ وهو يورد لذلك عدة أمثلة ، نحو قول البحترى :

خلق ممثلة بغير خلائق ترجى وأجسام بلا أرواح

الذى يرى أبو الضياء أنه مسروق من قول أبى تمام :

لهم نشب وليس لهم سماح وأجسام وليس لهم قلوب

وعند الآمدى ؛ أن هذا المعنى أشهر من أن يحتاج شاعر أن يأخذه من الآخر ، وهم دائما يقولون ما فلان إلا شبح من الأشباح .. ، ونحو هذا القول الشائع المشتهر .

كذلك لا يجوز إدعاء السرقة عند اختلاف المعنيين ، فليس الناقد أن يقول ؛ إن بيت أبى تمام .

إذا سيفه أضحى على الهام حاكما غدا العفو منه وهو فى السيف حاكم

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٣٦١

مأخوذ من قول مسلم بن الوليد ؛

يغدو عدوله خائفا فإذا رأى   أن قد قدرت على العقاب رجا كا

فلا سرقة هنا لأن المعنيين مختلفان(١) .

كذلك لا تكون السرقة عند الآمدى إلا فى المعانى ، أما الألفاظ فهى مباحة ، واللفظ يؤخذ ولا يعد أخذه سرقة .

وبذلك نرى الآمدى – عند استعراضنا لتلك المواضع – قد حدد الاتهام بالسرقة ، ولم يطلق إطلاقا كسابقيه ، وهو القائل ؛ فكان ينبغى ألا أذكر السرقات فيما أخرجه من مساوىء هذين الشاعرين ، لأننى قدمت القول فى أن من أدركته من أهل العلم بالشعر لم يكونوا يرون سرقات المعانى من كبير مساوىء الشعراء وخاصة المتأخرين ، إذ كان هذا بابا ما تعرى منه متقدم ولا متأخر .

موقف الآمدى من السرقات فى شعر أبى تمام :

يقول الآمدى : «كان أبو تمام مستهترا بالشعر ، مشغوفا به ، مشغولا به مدة عمره بتبحره ودراسته ، وله كتب اختيارات مؤلفه فيه مشهورة معروفة»(٢) . فكان هذا سببا فى كثرة سرقاته .

ثم يقول : «وإنه ما فاته كبير شيء من شعر جاهلى ولا إسلامى ولا محدث إلا قرأه وطالع فيه ؟ ولهذا أقول ؛ إن الذى خفى من سرقاته أكثر مما ظهر منها ، على كثرتها»(٣) .

---

(١) قضايا النقد الادبى بين القديم والحديث – د – العشماوى ص ٣٥٤
(٢) الموازنة ص ٥٨
(٣) نفس المرجع ص ٥٩

فيرى أن له سرقات كثيرة جدا ، وبعد ذلك ذكر ما قاله أبو على محمد ابن العلاء السجستانى فقال : « وقد سمعت أبا على محمد بن العلاء السجستانى يقول : إنه ليس له معنى انفرد به واخترعه إلا ثلاثه معان .

وفى قوله :

تأبى على التصريد إلا نائلا إلا يكن ماء قراحاً يُمذَقِ
نزرا كما استكرمت عائر نفحة من فأرة المسك حتى لم تفتق

وقوله :

بنى مالك قد نبهت خامل الثرى قبور لكم مستشرقات المعالم
رواكد قيس الكف من متناول
وفيها علا لا ترتقى بالسلالم

وقوله :

وإذا أراد الله نشر فضيلةٍ طُوِيت أتاح لها لسان حسودِ
لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عَرْف العودِ

ثم يقول الآمدى ولست أرى الأمر على ما ذكره أبو على، بل أرى أن له ـ على كثرة ما أخذه من أشعار حناس ومعانيهم ، مخترعات كثيرة وبدائل مشهورة وأنا أذكرها عند ذكر محاسنه بإذن الله »(١) .

« ويحدثنا عن سرقات أبى تمام فى رأيه . فيقسمها إلى محاسن ومساوىء ولكل منهما درجات ، أما من محاسنه .

فما أخذه فأتى فى المعنى بزيادة مثل قوله :

وقد ظللت عقبان أعلان ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل
أقامت مع الزايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل

---

(١) الموازنه ص ١٣٨

أخذه من قول مسلم :

قد عوّد الطيرَ عاداتٍ وثِقن بها   فهُنَّ يتبعن في كلّ مرتحلِ

قال الآمدى : فأتى فى المعنى بزيادة وهى قوله ـ إلا أكفا لم تقاتل ـ وجاء به فى بيتين »(١) .

ومثال آخر ، قال مراد الفقعسى فى وصف الأثافى :

أثر الوقود على جوانبها   بخدودهن كأنه لَطْمُ

أخذه أبو تمام فقال :

أثافيُّ كالخدود لُطِمْنَ حزناً   ونؤيٍ مثلما انفصم السِّوارُ

أورد المعنى فى مصراع ، وأتى فى المصراع الثانى بمعنى آخر يليق به فأجاد ، إلا أن بيت مراد أشرح وأوضح معنى بقوله « أثر الوقود على جوانبها » فأبان المعنى الذى من أجله أشبه الخدود الملطوقة »(٢) .

ومن محاسنه : تحويل المعنى إلى موضوع غير موضوع السابق ـ قال جرير فى الغزل :

« وهن أضعف خلق الله أركانا(٣) »

أخذه أبو تمام فجعله فى الخمر فقال :

وضعيفة فإذا أصابت فرصة   قتلت : كذلك قدرة الضعفاء

كذلك أخذ أبو تمام قول امرىء القيس متغزلا فعدل به إلى المديح . قول امرؤ القيس :

سموت إليها بعدما نام أهلها   سمو حباب الماء حالا على حال

وقال أبو تمام (فعدل به إلى وجه المديح) .

---

(١) تاريخ النقد العربى إلى القرن الرابع الهجرى ص ١٧٢

(٢) تاريخ النقد العربى ص ١/٣

(٣) الشطر الثانى من قوله : « يصرعن ذا اللبت حتى لا حراك به » .

سما للعلا من جانبيها كليهما سمو حبابِ الماء جاشَتْ غواربُهُ

ومن محاسنه : أن يأخذ المعنى فيكشفه ويزيده وضوحا ؛ ومن قول مسلم .

لا يستطيع يزيد من طبيعته عن المروءة والمعروف إحجاما

أخذه أبو تمام فكشفه وأحسن اللفظ واجاد فقال :

تعوّد بَسْط الكفّ حتى لو انّه دعاها لقبْضٍ لم تطعْه أناملُه

تلك محاسن سرقاته ، أما مساوئها ، فمنها .

أن يأخذ المعنى كما هو بلفظه .كما قال الفرزدق :

أنتم قرارة كلّ موقعِ سَوْءةٍ ولكل سائلةٍ تسيل قرارُ

أخذه أبو تمام اللفظ والمعنى جميعا فقال :

وكانت لوعة ثم اطمانت كذاك لكل سائلة قرار

ومنها أن يأخذ المعنى فيسيء ويتعسف فى اللفظ ، مثل قول مسلم :

يكسو السيوف نفوس الناكحين به

ويجعل الهام تيجان القنا الذُبلِ

أخذه أبو تمام ، وأساء الأخذ وتعسف اللفظ فقال :

أبدَلْت أرؤسهم يومَ الكريهة من قنا الظهور قنا الخطّيِّ مُدَّعَما

وقد يأخذ المعنى فيقصر فيه عن الأول ، كما قال ذو الرمة :

وليل كجلباب العروس ادرعته بأربعة والشخص فى العين واحد

أحم غلا فى وأبيض صارم وأعيس مهرى ، وأروع ماجد

أخذه أبو تمام فقصر ، وليس هو المعنى بعينه فقال :

البيد والعيس والليل التمام معاً ثلاثةٌ أبداً يُقْرَنَّ فِى قَرَنِ

ثم أوضح بعد ذلك أن السرقات ليست من كبير عيوب أبي تمام فقال : « ومع هذا فلم أرَ المنحرفين عن هذا الرجل يجعلون السرقات من كبير عيوبه ، لأنه باب مايعرى من أحد من الشعراء إلا القليل، بل الذى وجدتهم يعيبون كثرة أخطائه وإخلاله و إحالاته وأغاليطه فى المعانى والألفاظ(١) .

ثم أرجع أسباب ذلك إلى مارواه أبو عبد الله بن الجراح فى كتابه (الورقة) عن محمد بن القاسم بن مهرويه عن حذيفة بن محمد الطائى : أن أبا تمام يريد البديع فيخرج إلى المحال »(٢) .

« وكذلك مارواه محمد بن داود عن محمد بن القاسم بن مهرويه عن أبيه : أن أول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد، وأن أبا تمام اتبعه وسلك فى البديع مذهبه فتحير فيه ، كأنهم يريدون إغراقه فى طلب الطباق والتجنيس والاستعارات وإسرافه فى التماس هذه الأبواب وتوشيح شعره بها حتى صار كثير مما أتى به من المعانى لا يعرف ولا يعلم غرضه فيها إلا بعد الكد والفكر وطول التأمل ومن لا يعرف معناه إلا بالظن والحدس ، ولو كان أخذ عفو هذه الأشياء ولم يوغل فيها ، ولم يجاذب الألفاظ والمعانى مجاذبة ، ويقتسرها مكارهة . . ، ليسلم من هذه الأشياء التى تهجن الشعر وتذهب بماء رونقه (إلى أن يقول) فخلط الجيد بالردىء ، والعين النادر بالرذل الساقط والصواب بالخطأ »(٣) .

وهكذا يرى الآمدى أن أبا تمام قد حمل متتبعيه أمرا عظيما ، فحاول أنصاره الدفاع عن أخطائه بكل حجة ، ولو تكلفوا ذلك ، كما حاول أعداؤه

---

(١) الموازنة ص ١٣٨

(٢) نفس المرجع ص ١٣٩

(٣) الموازنة ص ١٤٠

أن يصموه بكل فاحشة ، وأن يوردوا عليه كل خطيئة ؛ حتى ولو أدخلوا فيها ما ليس بخطأ »(١) .

ومهما يكن من شيء ، فالآمدى قد عرض لسرقات أبى تمام ووضحها ، ثم علل لذلك بكثرة محفوظه واختياراته ، ثم أوضح أن هذا ليس من كبير عيوبه ، ثم وقف موقفا وسطا ، فنظرته للسرقات ومبدؤه فى ذلك الاعتدال فلا إفراط ولا تفريط ، وقد تبعه كثير من البلاغيين والنقاد فى ذلك .

وأشار الآمدى إلى أن أبا تمام قد يأخذ المعنى من عدة سرقات ، كما فى قوله تعالى :

وركب كأطراف الأسنة عرسوا
على مثلها والليل تسطو غياهبه
لأمر عليهم أن تتم صدوره وليس عليهم أن تتم عواقبه

فأخذ صدر البيت الأول من قول كثير :

وركب كأطراف الأسنة عرجوا
قلائص فى أصلابهن نحول

ويشبه قول البعيث :

أطافت بشعث كالأسنة هجد بخاشعة الأصداء غير صحونها

وأخذ معنى البيت الثانى من قول الآخر :

غلام وغى تقحمها فأبلى فخان زمانه الزمن الخؤون
فكان على الفتى الإقدام منه وليس عليه ماجنت المنون(٢)

ويتردد أحيانا فى الحكم على سرقته ومن أين أخذها ؟ فقال فى بيت مسلم بن الوليد فى وصف الخمر .

---

(١) تاريخ النقد العربى ص ١٧٦
(٢) الموازنة ج ١ ص ٥٨ ، ٥٩

قُتِلَتْ وعاجلَها المدبر فلم تُقَدْ فإذا به قَدْ صيرته قتيلا

فأخذه الطائى فأحسن الأخذ، فقال :

إذا اليد نالتها بوتر توقرت

على ضغنها ثم استقادت من الرجل

فإن كان قد أخذه من ديك الجن، فلا إحسان له فيه، لأنه أتى بالمعنى. قال ديك الجن :

تظل بأيدينا تتعتع روحها وتأخذ من أقداحنا الراح ثارها

كذا وجدته فيما نقلت، وليس ينبغى أن تقطع على أيهما خذ من صاحبه، لأنهما كانا فى عصر واحد(١).

موقف الآمدى من السرقات فى شعر البحترى(٢) :

وبعد أن ناقش الآمدى سرقات أبى تمام، انتقل لمناقشة سرقات البحترى، وسأترك الآمدى يتحدث عن ذلك بنفسه : « وحكى أبو عبد الله محمد بن داود الجراح فى كتابه، أن ابن أبى طاهر أعلمه أنه أخرج للبحترى ست مائة بيت مسروق، منها ما أخذه من أبى تمام خاصة مائة بيت، فكان ينبغى ألا أذكر السرقات فيما أخرجه من مساوىء هذين الشاعرين، لأنى قدمت القول فى أن من أدركته من أهل العلم بالشعر، لم يكونوا يرون سرقات المعانى من كبير مساوىء الشعراء وخاصة المتأخرين، إذ كان هذا باباً ماتعرى منه متقدم ولا متأخر

ولكن أصحاب أبى تمام ادعو أنه أول سابق، وأنه أصل الابتداع

---

(١) السابق جـ ١ ص ٥٧ ، ٥٨

(٢) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الله ولد فى قرية (منبج) سنة (٢٥٠ هـ) شاعر مطبوع، مدح الكثير من الخلفاء، وهو تلميذ أبى تمام توفى سنة (٢٨٤ هـ).

والاختراع ، فوجب إخراج ما استعاره من معانى الناس ، ووجب من أجل ذلك إخراج ما أخذه البحترى من معانى الشعراء ، ولم أستقص باب البحترى ، ولا تصدت الاهتمام إلى تتبعه ، لأن أصحاب البحترى ما ادعوا ما ادعاه أصحاب أبي تمام ، بل استقصيت ما أخذه من أبي تمام خاصة ، إذ كان أقبح المساوىء أن يتعمد الشاعر ديوان رجل واحد من الشعراء ، فيأخذ من معانيه ما أخذه البحترى من أبي تمام ، ولو كان عشرة أبيات ، فكيف والذى أخذ منه يزيد على مائة بيت(١) » .

ويذكر الآمدى سرقات البحترى ، ولم يهتم بها اهتمامه بسرقات أبي تمام لأن أصحاب البحترى لم يدعوا ما ادعاه أصحاب أبي تمام ، من أنه رأس مذهب شهر به ، وصاحب طريقة عرف بها ، ويمثل لهذه السرقات بثمانية وعشرين بيتا ، ولم يفته أن ينبه إلى أنه لم يستقص سرقات كلها .

قال البحترى :

كالرمح فيه بضع عشرة فقرة منقادة تحت السنان الأصيد

أخذه من قول بشار :

خلقوا قادة وكانوا سواء ككعوب القناة تحت السنان

وقال البحترى :

قوم ترى أرماحهم يوم الوغى مشغوفة بمواطن الكتمان

أخذه من قول عمرو بن سعد يكرب الزبيدى :

والضاربين بكل أبيض مرهف والطاعنين مجامع الأضغـــان

إلا أن قول عمرو : « والطاعنين مجامع الأضغان » فى غاية الجودة الإصابة ، لأنهم يطاعنون الأعداء من أجل أضغانهم ، فإذا وقع الطعن موقع الضغن ، فذلك غاية كل مطلوب .

---

(١) الموازنة : ١ / ١٢٤

وقال عبد الصمد بن المعذل :

ظبى كأن بخصره من دقة ظمأ وجوعاً
إنى علقت لشقوتى ياقوم ممنوعاً منوعاً

أخذه البحترى ، فقال :

من غادة منعت وتمنع نيلها فلو أنها بذلت لنا لم تبذل

فزاد على عبد الصمد بقوله : « بذلت لنا لم تبذل » .

هذه بعض الأمثلة من سرقات البحترى من غير أبي تمام .

ويتحدث الآمدى عن سرقات البحترى من أبي تمام خاصة ، فيقول :
« وهذا ما أخذه البحترى من معانى أبى تمام خاصة ، مما نقلته من صحيح ماخرجه أبو الضياء بشر بن يحي الكاتب ، لأنه استقصى فى ذلك استقصاء بالغ فيه حتى تجاوزه إلى ماليس بمسروق(١) .

قال أبو تمام .

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حقود

فقال البحترى :

ولن تستبين الدهر موضع نعمة
إذا أنت لم تدلل عليها بحاسد

وقال أبو تمام :

فإن تك وعكة قاسية سورتها فالورد حلف لليث الغابة الأضم
إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت
عيدان نجد . ولم يعبأن بالرتم

فقال البحترى :

---

(١) الموازنة : ١ / ٣٠٤

ولست ترى شوك القتادة خائفاً
رياح السموم، والاختان من الرند
ولا الكلب محموماً وإن طال عمره
إلا إنما الحمى على الأسد الورد

وقال أبو تمام :

ونغمة معتف جدواه أحلى   على أذنيه من نغم السماع

فقال البحترى :

نشوان من نغم السماع كأنما   غناه مالك طيء أو معبد

هذا، وقد انتبه النقاد والدارسون إلى ابن الآمدى لم يظهر العناية فى استخراج سرقات البحترى كما أظهر العناية فى استخراج سرقات أبى تمام، وأنه لم يقف فى الاستقصاء موقفا متساويا من الشاعرين(١) .

ظن النقاد أن الآمدى قد عمد إلى ذلك، تعصبا ضد أبى تمام، لكن الآمدى نفسه قد فطن إلى ذلك، ونبه إليه، وهو بصدد البحث عن سرقات الشاعرين، وهو بذلك يرد على هؤلاء المتحاملين عليه .

١ ـ قد فطن الآمدى إلى أن الباحث عن سرقات أبى تمام أحوج إلى الاستقصاء وطول التفتيش، مالم يحتج إلى مثله فى حالة البحث عن سرقات البحترى .

٢ ـ يعترف الآمدى أنه لم يجمع للبحترى فى السرقات مثل ما جمع لأبى تمام .

٣ ـ يرى الآمدى أن ذلك لا يرجع إلى عصبيته للبحترى، بل إلى أسباب أخرى يراها مقنعة، وهى :

(١) قضايا النقد الادبى بين القديم والحديث ص ٣٥٥

(ا) أن أصحاب أبي تمام ادعوا أنه أول سابق ، وأنه أصل في الابتداع والاختراع ، فوجب إخراج ما استعاره من معاني السابقين عليه حتى يتبين وجه الحق فيما زعم انصار أبي تمام من أنه في الصنعة الشعرية الجديدة ، وأنه قد سبق الناس إلى أشياء ابتدعها لم يسبقه إليها غيره . فكان طبيعيا أن يقف الآمدي عند أبي تمام وقفة أطول من التي وقفها مع البحتري الذي لم يدع ما ادعاه صاحبه ، ولم يزعم لنفسه ولا للناس أنه إمام في طريقة جديدة في صياغة الشعر وتجويده .

(ب) أنه لو كان الآمدي يتعمد العصبية للبحتري ، ويقصد التشويه من صورة أبي تمام لما أفرد بابا خاصا لسرقات البحتري من أبي تمام ، فقد جمع من سرقات البحتري العامة ثمانية وعشرين مثالا ، بينما جمع من سرقات البحتري من أبي تمام أربعة وستين مثالا .

(ح) حدد الآمدي السرقة في المخترع والمبتدع من المعاني ، والبحتري يسير على عمود الشعر ؛ ويتبع في صنعته وأسلوبه سبيل القدماء ؛ فالمجال في البحث عن السرقة في ضوء هذا المفهوم وهذا التحديد يكون أكثر سعة وأرحب باعا عند أبي تمام منه عند البحتري .

(د) أن الآمدي لم يفعل بأبي تمام مافعل بالبحتري ، فلم يفتش في في شعره عن سرقاته من البحتري ، مما يدل على إنصافه مع الشاعرين ، وكان حريا أن يقال : إنه يتعصب ضد البحتري لأنه بحث في سرقاته من أبي تمام .

(ه) إذا كان أنصار أبي تمام يجدون في كثرة ما استقصاه الآمدي من سرقات أبي تمام تعصبا ضده ، فإن من حق أنصار البحتري كذلك أن يجدوا فيما خرجه الآمدي من سرقات البحتري من أبي تمام لونا من التعصب ضده كذلك(١) .

---

(١) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث . د . العشماوي ص ٣٥٥ - ٣٥٧

والحق أن موقف الآمدى من سرقات البحترى ، لم يكن كموقفه من سرقات أبى تمام ، فلم يقف وقفة تأمل فى سرقاته ، بل مر عليها مرورا سريعا ، وعرض لما يمكن عرضه دونما تكلف أو اهتمام ، وذلك لأن الآمدى فى داخله يتعصب للبحترى وإن حاول أن ينفى ذلك ، فالآمدى من أنصار القديم ، ومن أنصار عمود الشعر والمحافظة عليه ، وشعر البحترى كذلك .

وبرغم ذلك فلا نستطيع أن ننكر أن التعصب ضد المحدثين كان السبب فى مغالاة النقاد فى استخراج سرقات أبى تمام على اعتبار أنه رأس مذهبهم، والحق أن الآمدى قد تنبه إلى ذلك ، ونبه عليه كما مر بنا .

كما نستطيع أن نقرر فى النهاية أن الآمدى قد تابع النقاد السابقين فى قضية السرقات ، فردد آراءهم، وإن كان أكثر دقة فى تحديداته،وفى موقفه من السرقات فى شعر صاحبيه أبى تمام والبحترى .

وهكذا نجد أن الآمدى فى قضية السرقات لم يقدم إضافة إلى مجمل آراء سابقيه فيها .

وأن موقفه من السرقات فى شعر أبى تمام يتلخص فيما يلى :

١ - أشار إلى كثرة محفوظه الشعرى وأثره فى كثرة ماظهر من السرقة فى شعره .

٢ - يرى أن ماخفى من سرقات أبى تمام أكثر مما ظهر منها على كثرتها .

٣ - يرى أن السرقة ليست من كبير عيوب أبى تمام .

٤ - استقصى سرقاته بدقة وعناية ، وأحصى الكثير منها ، حتى اتهم بالتعصب ضده ، ولكن ذلك راجع إلى أن انصار أبى تمام ادعوا أنه مخترع مبتدع فأراد أن يتبين صحة ذلك الكلام ، وأنه حدد السرقة فى

المخترع المبتدع ، فالبحث عن السرقة فى ضوء ذلك التحديد يكون أوسع مجالا فى شعر أبى تمام .

٥ ـ رفض بعض السرقات التى أحصاها خصوم أبى تمام عليه ، لأنها لا تتفق مع مذهبه فى السرقة ، ويمكن أن يكون ذلك إنصافا له .

٦ ـ أحصى سرقات البحترى من أبى تمام ولم يحص سرقات أبى تمام من البحترى ، ويمكن أن يعد ذلك لونا من ألوان إنصاف أبى تمام كذلك ، وتعصبا ضد البحترى .

٧ ـ رفض الفكرة القائلة بأن أبا تمام ليس له من المعانى المبتدعة إلا ثلاثة ، وأثبت أن له ابتكارات كثيرة .

٨ ـ حدد مواضع الحسن فى سرقات أبى تمام ، ومواضع القبح فيها كذلك .

كذلك نجد موقف الآمدى من السرقات فى شعرى البحترى يتخلص فيما يلى :

١ ـ لم يستقص سرقاته كما فعل أبى تمام ، لأن أصحاب البحترى لم يدعوا أنه مخترع ومبتدع أو سابق ، كما ادعى أصحاب أبى تمام .

٢ ـ استقصى سرقاته من أبى تمام وعابه بها .

٣ ـ علل كثرة سرقاته من أبى تمام باتحاد البيئة بينهما ؛ ولكثرة ماطرق سمع البحترى من شعر أبى تمام ، وهو يرد بذلك على أنصار أبى تمام حين ذهبوا إلى أن البحترى يتكىء كثيرا على معانى أبى تمام ، فجعل اتخاذ البيئة بين الشاعرين من الأمور التى تنتفى السرقة معها .

٤ ـ رفض كثيرا من السرقات التى أحصاها خصوم البحترى عليه لأنها لا تتفق مع مذهبه فى السرقة .

٥ - رفض ان تـكون السرقة فى المعانى المشتركة ليناصر شعر البحترى ، حيث إن جل معانيه عام مشترك .

وتجدر الإشارة إلى أن الآمدى أثبت أن السرقة لا يعرّى منها شعر شاعر متقدما كان أو متأخر ، ليعتذر عن أبى تمام والبحترى ، والمحدثين بعامة فى سرقاتهم ، وأنه يجب ألا تحمل عليهم هذه الحملة بسبب السرقات، وكذلك حين قرر أن السرقات ليست من كبير مساوىء الشعراء .

الفصل الرابع

السرقة عند الجرجانى فى كتابه (الوساطة)

مؤلف (كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه) هو القاضى على على بن عبد العزيز الجرجانى ؛ ولد فى جرجان سنة (٢٩٠) هـ ، ونشأ بها . كانت وفاته - كما يقول ابن خلكان - سنة (٣٦٦ هـ) ، وعمره ٧٦ عاما . وسنتحدث فى هذا ، الكتاب عن موضوعات أهمها :

المواضع التى تكون فيها السرقة عند الجرجانى :

اتفق القاضى الجرجانى مع الآمدى فى كثير من المواضع ، وسنبين هنا المواضع التى ذكرها القاضى الجرجانى :

يرى أن السرقة لا تكون إلا فى المختص الذى حازه المبتدىء فملكه ، يقول : « وتفرق بين المشترك الذى لا يجوز ادعاء السرق فيه ، والمبتذل الذى ليس أحد أولى به ، وبين المختص الذى حازه المبتدىء فملكه ، وأحياه السابق فاقتطعه ، مضار المعتدى ، مختلساً سارقا ، والمشارك له محتذيا تابعا »(١) .

فهو يرى السرقة فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر دون غيره ، لكنه يرى أن هذا متى ما استفاض وتدوول لم يعد مأخوذا يقول: « وصف سبق المتقدم إليه ففاز به ، ثم تدوول بعده فكثر واستعمل ، فصار كالأول فى الجلاء والاستشهاد ، والاستفاضة على ألسن الشعراء ، فحمى نفسه عن السرق .

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجانى ص ١٨٣

(٢) نفس المرجع ص١٨٥

كذلك يرى الجرجانى فى مواضع السرقات التى ذكرها ، مواضع محمودة فى السرقه ، وأخرى مذمومة ، يقول الجرجانى : « ومتى ماجاءت السرقة هذا المجىء لم تعد مع المعايب ولم تخص فى جملة المثالب ، وكان صاحبها بالتفضيل أحق ، وبالمدح والتزكية أولى »(١) .

ومن مواضع السرقة المحمودة :

(١) الزيادة : مثال ذلك : أن العباس بن الأحنف قال :

بكت غـــير آنسة بالبكا   ترى الدمع فى مقلتيها عزيب

قال المتنبى :

أتتهن المصائب غافلات   فدمع الحزن فى دمع الدلال

« فزادوا وأحسن وملح بذكر الدلال »(٢) .

(٢) والاختصار كبيت أبى دهبل الجمى :

وكيف أنساك لا أيديك واحدة   عندى ولا بالذى أوليت من قدم

وهو من قول النابغة :

أبى غفـــلتى أنى إذا ما ذكرته   تقطع حزنه فى حشا الجون داخل
وأن تلاوعه إن نظرت وشكتى   ومهرى وما ضمت إلى الأنامل
حباؤك والعين العتـــاق كألفا   هجان المها تردى عليها الرحائل

« فإذا أنصفت أبا دهبل عرفت فضله ، وشهدت له بالإحسان ؛ لأنه جمع هذا الكلام الطويل فى : « ولا أيديك واحدة عندى» . ثم أضاف إليه

(١) نفس المرجع ص ١٨٨
(٢) الوساطة ص ٢٢٨

« ولا بالذى أوليت من قدم » فتم المعنى وأكده أحسن تأكيد ، لأن الأمور العظيمة قد تنسى إذا طال أمدها وتقادم عهدها فنفى وجوه النسيان كلها ، وقد اختصر النابغة أبياته هذه فى بيت من كلمة أخرى فقال :

وما أغفلنا شكرك فانتصحى فكيف ومن عطائك جل مالى

« فاحسن وزاد على أبي دهبل بأن جعل جل ماله من عطائه . واقتصر أبو دهبل على تتابع الأيادى ، وقد تصغر وقد تكبر ، لكنه انفرد بالمصراع الثانى ، فحصل له زيادة لاتقصر بمعنى منفرد(١) .

(٣) « النقل : وهو نقل المعنى من غرض إلى آخر »(٢) .

قال الجرجانى : « ومتى لايغرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيبا والآخر مديحا(٣) أو أن يكون هذا هجاء وذاك افتخارا ؛ فإن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس ، عدل به عن نوعه وصنفه ، وعن وزنه ونظمه ، وعن رويه رقافيته فإذا أمر بالغير الغفل وجدهما أجنبين متباعدين . وإذا تأملها الفطن الذكى عرف قرابة مابينهما ، والوصلة التى تجمعهما قال كثير :

أريد لأنس ذكرها فكأنما تمثل لى ليلى بكل سبيل

وقال أبو نواس :

ملك تصور فى القلوب مثاله فكأنه لم يخل منه مكان

فلم يشك عالم فى أن أحدهما من الآخر ، وإن كان الأول نسيبا والثانى مديحا » .

---

(١) نفس المرجع ص ١٩٠
(٢) اتجاهات النقد الادبى لاحمد مطلوب ص ٣٠٧
(٣) الوساطة ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

(٤) القلب : « وأكمل هذه الألوان من السرقات بأخرى هى : القلب ويعتبره من لطيف السرقة[١] » يقول المتنبي :

أأحبه وأحب فيه ملامة　　إن الملامة فيه من أعدائه

وإنما نقض قول أبي الشيعى :

أجد الملامة فى هواك لذيذة　　حباً لذكرك فليلمنى اللوم[٢]

والسرقة المذمومة عنده نوعان :

١ ــ السرقة ظاهرة تكون فى اللفظ والمعنى ، وهى أسوأ الأنواع[٣] ومثل لها الجرجانى : « حكى أبو عبيدة وغيره أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده لنفسه :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته　　على طرف الهجران إن كان يعقل

فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معمر بن أوس المزنى فأنشده كلمته التى أولها .

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل　　على أينا تعدو المنية

حتى التى عليها وهذه الأبيات فيها . فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير فقال ألم تخبرنى أنها لك ، فقال : المعنى لى واللفظ له . وبعد فهو أخى من الرضاع وأنا أحق الناس بشعره[٤] .

٢ ــ « وسرقة خفية تحتاج إلى فطنة »[٥] قال الجرجانى ؛ « وأول ما يلزمك فى هذا الباب أن لا تقصر السرقة على ما ظهر ودعا إلى نفسه

---

(١) اتجاهات النقد الأدبي لأحمد مطلوب ص ٣٠٧

(٢) الوساطة ص ٢٠٦

(٣) اتجاهات النقد الأدبى ص ٣٠٩

(٤) الوساطة ص ١٩٢

(٥) اتجاهات النقد الأدبى ص ٣١٠

دون ما كن ونضح عن صاحبه، وأن لا يكون همه فى تتبع الأبيات المتشابهة والمعانى المتناسخة طلب الألفاظ والظواهر دون الأغراض والمقاصد ولن تكمل ذلك حتى تعرف تناسب قول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يوماً أن ترد الودائع

وقول الأفوه الأودى :

إنما نعمة قوم متعة ... وحياة المرء ثوب مستعار

وإن كان هذا ذكر الحياة وذلك ذكر المال والولد ، وكان أحدهما جعل وديعة والآخر عارية »(١) . إلى هنا نكتفى بعرض تلك المواضع ، وقد ذكرتها بشيء من التفصيل لما رأيت لأهميتها وننتقل إلى :

المواضع التى لا تكون فيها سرقة :

١ ــ المعانى المشتركة التى لا ينفرد بها شاعر دون شاعر « فإن حسن الشمس والقمر ومضاء السيف وبلادة الحمار وجودة الغيث وحيرة المجنون ونجد ذلك مقرر فى البداية ، وهو مركب فى النفس تركيب الخلقة »(٢) ، ويشترك فيه الناطق والأبكم ، والفصيح والأعجم والشاعر والمفحم .

٢ ـ المعانى المخترعة التى استفاضت على ألسن الشعراء حتى صارت كالمعانى المشتركة كما فى تمثيل الطلل بالكتاب والبرد البالى والفتاة بالغزال فى جيدها وعينها والمهاة فى حسنها وصفائها . »(٣) ثم أسماء المواضع والألفاظ المشهورة وما يأتى من قبيل توارد الخواطر يقول الجرجانى : زعم بعضهم أن قول الشاعر :

حبا رباب جهلتى ملحوب ... فالقطبيات إلى الذنوب

---

(١) الوساطة ص ٢٠١

(٢) نفس المرجع ص ١٨٣

(٣) الوساطة ص ٢٨٣

أخذه من قول عبيد :

أقفر من أهــله ملحوب فالقطبيات فالذنــوب

وهذه أسماء مواضع لا معنى للسرقة فيها »(١) .

٣ — « لا سرقة فى المعنى الذى يأخذه الشاعر ويزيد عليه ، أو يضغطه ويحبكه بعد أن كان مفرقاً »(٢) .

٤ — « لا سرقة فى المعنى الذى يأخذه الشاعر ويصوره تصويراً مغايراً للتصوير الأول »(٣) .

كذلك لا يمكن إدعاء السرقة فى الألفاظ لأنها متداولة أو منقولة اللهم إلا إذا كان اللفظ مستعاساً أو موضوعاً كقول أبى نواس :

طوى الموت ما بينى وبين محمد وليس لما تطوى المنية ناشر

وقول البطين البجلى :

طوى الموت ما بينى وبين أحبة بهم كنت أعطى ما أشاء وأمنع

٥ — « لا يسمى سرقة إلا ما كان مسخاً أو نسخاً »(٤) مما وقع مثله لعبد الله بن الزبير الذى نسب لنفسه بعض أبيات المعمر بن أوس .

وحول المعانى المشتركة والمعانى المبتدعة التى استفاضت وتدوولت يقول الجرجانى : « ولو سمعت قائلا يقول : إن فلانا الشاعر قد أخذ عن فلان قوله : لا مرحبا بالشيب ، وحبذا الشباب ، وكيف لو عاد ، ويا أسفى لفراق الأحبة ، وما لذذت العيش بعدهم ، وفاضت عينى صبابة لذكرهم ، لحكمت بجهله ، ولم تشك فى غفلته » .

---

(١) الوساطة ص ٢١٠

(٢) الخصومة بين القديم والجديد فى النقد العربى القديم للبسيونى ص ٣٧٥

(٣ ، ٤) نفس المرجع ص ٣٧٥

وقد أشرنا إلى أن الألفاظ المشهورة لا تقع فيها السرقة عند الجرجانى ، وإنما تقع فى اللفظ المستعار أو الموضوع ، ومثلنا للفظ المستعار أو الموضوع .

ومثال الألفاظ المشهورة التى لا سرقة فيها ، قول الشاعر :

ترى العين تستعفيك من لمعانها وتحسر حتى ما تقل جفونها

فقد زعم أنه مسروق من قول الأبيرد :

وقد كنت أستعفى الإله إذا اشتكى من الأمر لى فيه وإن عظم الأمر

يقول القاضى : « ولا أراهما اتفقا فى الاستعفاء ، وهى لفظة مشهورة مبتذلة ، فإن كانت مسروقة ، فجميع البيت مسروق ، بل جميع الشعر كذلك لأن الألفاظ منقولة متداولة »(١) .

وإذا كان الجرجانى قد حدد السرقة فى المبتدع المخترع ، الذى لم يشع حتى أصبح كالمشترك ، فإننا لا نعثر عنده على تحديد لهذين المصطلحين ، وإن ضرب الأمثلة عليهما .

وإن كنا نستنتج أن المعنى المبتدع المخترع هو الذى لم يقعوا على شاعر جاء بمثله قبل ما بين أيديهم ، وإن كان ابن رشيق قد جعل فيما بعد المبتدع خاصا باللفظ ، والمخترع خاصا بالمعنى .

وبرغم هذا فإن الجرجانى قد أوضح مواضع الخصوصية فى « المعانى الخاصة التى ابتدعها منشئها ولم يتداولها الشعراء والتى تقع السرقة فيها ، فجعل الخصوصية بلفظة تستعذب ، أو ترتيب يستحسن ، أو تأكيد يوضع موضعه ، أو زيادة اهتدى إليها الأديب دون غيره ، فيريك المشترك المبتذل فى صورة المبتدع والمخترع .

(١) الوساطة ص ٢١١

فتشبيه الخد بالورد والورد بالخد من الباب الذى لا يدعى فيه السرق إلا بتناول زيادة تضم إليه أو معنى يشفع به ، كقول على بن الجهم :

عشية حيانى بورد كأنه   خدود أضيفت بعضهن إلى بعض

فأضاف (بعضهن إلى بعض) له ، وإن أخذ فمنه يؤخذ ، وإليه ينسب .

وكقول أبى سعيد المخزومى :

والورد فيه كأنما أوراقه   نزعت ورد مكانهن خدود

فلم يزد على ذلك التشبيه المجرد ، لكن كساه هذا اللفظ الرشيق ، فانفرد بفضيلة لم ينازع فيها ، فصاحب مثل هذه الإضافة ومثل هذه الزيادة يكون أولى بالتفضيل وأحق بالتزكية .

وتتأتى الخصوصية للمعنى من اللفظ الخاص المستعار أو الموضوع ، كعبارة (طوى الموت) التى أخذها أبو نواس من البطين البجلى ، كما أشرنا سابقا .

وكقول أشجع السلمى :

إذا خالطت الشيب الشباب تجهزت
إلى البين أفراس الصبا ورواحله

مع قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله
وعرى أفراس الصبا ورواحله

فالبطين البجلى سبق إلى (طى الموت) وزهير سبق إلى (أفراس الصبا ورواحله) ، وليس السرق فى هذا منظورا فيه اللفظ من حيث هو لفظ ، بل من حيث دلالته على معنى اخترعه صاحبه وأنشأه إنشاء . . . .

والمعانى الخاصة عند الجرجانى يقع السرق فيها سواء اتفقت أغراضها

أم اختلفت . . . . وهو يقول فى ذلك : « لا يغرك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيبا والآخر مديحا ، وأن يكون هذا هجاءاً وذاك افتخاراً ، فإن الشاعر الحاذق إذا علق المعنى المختلس عدل به عن نوعه وصنفه ، وعن وزنه ونظمه ، وعن رويه وقافيته .

ومن هذا اللون ما نقض معناه فجىء به على وجه القلب ، وهو - عند القاضى الجرجانى - من لطيف السرق ، ومن الأمثلة التى ذكرها لهذا اللون قول أبي الشيعى:

أجد الملامة فى هواك لذيذة　　　حبا لذكرك فليلمنى اللوم

أخذه المتنبي فنقضه وقال :

أأحبه وأحب فيـــه ملامة　　　إن الملامة فيه من أعدائه »(١)

كذلك » لا سرق عند القاضى الجرجانى فى المعانى المتخالفة ، ولذلك نفى أن يكون المتنبي أخذ بيته :

تجـاذب فرسان الصباح أعنة　　　كأن على الأعناق منها أفاعيا

من بيت ذى الرمة :

رجيعـــة أسفار كأن زمامها　　　شجاع لدى يسرى الذراعين مطرق

ففى بيت المتنبي معنى يخرجه عن اتباع بيت ذى الرمة ، لأن ذا الرمة لم يزد على التشبيه ، وليس هو الذى قصد أبو الطيب ، وإن كان قد جرى فى غرض بيته ، وإنما أراد أنها (أى الخيل) لا تترك الأعنة تستقر فى أيدى فرسانها ، لما يزعجها من سورة المرح وحسن البقية بعد طول السرى ، فكأنما الأعنة أفاع تلدغ أعناقها إذا باشرتها ، فيجاذبها الفارس فرسه

(١) اتجاهات النقد الادبى العربى . د . فرهود ص ١٩٧ - ٢٠٠

وهى تجاذبه إياها ، وهـــذا غرض آخر ، ومقصد لم يتعرض له ذو الرمة (١) » .

قِدَمُ السرقة :

« أوضح الجرجانى أن السرقة داء قديم ، وأن الشعراء درجوا على أن يستعين بعضهم ببعض فى الاستمداد من قريحته ، والاعتماد على معناه ولفظه .

وأوضح كذلك أن السرق كان أول أمره ظاهرا كالتوارد، ثم تجاوزه قليلا فى الغموض فلم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ ، ثم أسهم المحدثون فى إخفائه بالنقل والقلب وتغيير المنهاج والترتيب .

ونستطيع أن ننتقى من الأمثلة التى أوردها الجرجانى فى سرقات المتنبى ما يعتبر شاهدا لصنيع المحدثين فى السرقة الذى أشار إليه الجرجانى.

ومن ذلك قول ابن الخياط :

لست بكفى كفه أبتغى الغنى
ولم أدر أن الجود من كفه يعدى
فلا أنا منـــه ما أفاد ذوو الغنى
أفـدت وأعـدانى فأتلفت ما عندى

وقول أبى تمام :

علمنى جـــودك السماح فما
أبقـــيت شيئا لدى من صلتك

وقول آخر :

لست أضحى مصالحا اسلام   إننى إن فعلت أتلفت مالى

(١) السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

نقله المتنبى إلى الزمان فصار كالمعنى المنفرد فى قوله :

أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا

دفاع الجرجانى عن معاصريه :

دافع الجرجانى فى (وساطته) عن أهل عصره فى الأخذ دفاعا جيدا .

١ — فهو يرى أن الأقدمين استغرقوا المعانى ، وسبقوا إليها ، وأتوا على معظمها ، وما تركوه منها إنما تركوه رغبة عنه أو استهانة به أو لبعد مطلبه ، واعتياص مرامه .

٢ — وهو يقول كالمواسى للشعراء . . . ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره وذهنه فى تحصيل معنى يظنه غريبا مبتدعا ، ونظم بيت يحسبه فردا مخترعا ، ثم تصفح عنه الدواوين ، لم يخطئه أن يجده بعينه ، أو يجد له مثالا يغض من حسنه .

٣ — حاول أن يضع قاعدة فى الحكم على السرقة ، بها يصل إلى العدل والإنصاف عند الحكم .

فقد آثر أن يواجه بين النصين ، ولا يبت فى الحكم بالسرقة ، اغتناما لفضيلة الصدق ، وسلامة من اقتحام التهور . ودعا غيره كذلك إلى أن ينهج نهجه ، ويعمل الفكر ، ويحسن النظر ، ويتحرز من الإقدام قبل التبين ، ومن الحكم إلا بعد الثقة ، وأن يرتاض صناعة النقد بريئاً من الهوى والجور والتحامل ، وخوفه العاقبة بأن وراء نقده من ينقده ، ويحصى له صوابه ، ويعد عليه خطأه(١) » .

والجرجانى بذلك يحاول أن يلتمس العذر للشعراء المعاصرين له فى كثرة ما شاع فى شعرهم من معانى السابقين وألفاظهم ، لأن القدماء ضيقوا أمامهم دائرة القول .

(١) اتجاهات النقد الادبي العربي . د فرهود ص ٢٠٤ - ٢٠٧

والجرجاني لا يدعي القدرة على الإحاطة بجميع أنواع السرقات ، ويدعو إلى التحرز فى الحكم بالسرقة ، والتحفظ فى ادعائها ، ولا يستطيع الحكم على معنى ما بأنه مبتكر مخترع ، وأن شاعرا سبق إلى كذا وكذا من المعاني . كما فعل النقاد الأقدمون ، وبخاصة ابن قتيبة ، يقول : « وليس لك أن تلزمني تمييز ذلك وإفراده والتنبيه عليه بأعيانه ، كما فعله كثير ممن استهدف الألسن ولم يحذر من جناية التهجم ، فقال ، معنى فرد وبيت بديع ، ولم يسبق فلان إلى كذا ، وانفرد فلان بكذا ، لأني لم أدع الإحاطة بشعر الأوائل والأواخر(١) » .

موقف الجرجاني من السرقات فى شعر المتنبي :

لعل موقف الجرجاني من السرقات فى شعر المتنبي يتضح إذا عرضنا لبعض مبادئه التي ذكرها تجاه السرقات الشعرية عامة وكأنه يجعل ذلك تمهيداً للدفاع عن المتنبي ضد اتهامات خصومه .

فالجرجاني ينبه « إلى أن تهمة السرقة لا تطلق جزافا على كل من تشابه لفظه ومعناه ، بل لها حدود وأصول ، وحدودها التي وضعها لا تكاد تخرج عن حدود الآمدي »(٢) .

وهو كما حذر من الإفراط بالاتهام بالسرقة يحذر كذلك من التفريط ، كأن تقصر السرقة على مجرد الاشتراك فى اللفظ . يقول : « ومتى أحكمت هذا الباب حق الإحكام ، وأوليته حسن التمييز فقد ألقيت عن نفسك ثقلا ، وكفيتها مؤونة ، ولم يبق عليك إلا أن تحترس من التفريط ، كما احترست من الإفراط . فلا تكن كمن يرى السرقه لا يتم إلا باجتماع اللفظ والمعنى ، ونقل البيت جملة والمصراع تاما »(٣) .

---

(١) الوساطة ص ١٦٠

(٢) تاريخ النقد العربي لمحمد زغلول ص ٢٢٦

(٣) الوساطة ص ١٩٢

من ذلك تظهر رؤية الجرجانى إلى السرقة بشكل عام ، والتى تدلنا على موقفه من سرقات المتنبى بشكل خاص ، فمدى ما ذكر المتهمون بالسرقة للمتنبى ولا بأس أن نذكر قول بعض المتهمين للمتنبى ومفهمه العميدى الذى يقول : لقد حدثنى من الحق به أنه لما قتل المتنبى فى طريق الأهداز وجد فى خرج كان معه ديوانا الطائيين بخطه ، وعلى حواشى الأوراق علامة على بيت أخذ معناه وسلخه فهو يحمل به أن يفكر أسماء الشعراء وكناهم ، ويجحد فضل أولاهم وأخراهم وأنا بمشيئة الله تعالى وإذنه أورد ماعندى من أبيات أخذ الفاظها ومعانيها وادعى الإعجاز لنفسه فيها لتشهد بلؤم طبعه فى إنكاره فضيلة السابقين ، وتهمه فيما نهب من أشعارهم بسمة السارقين » .

وبعد هذا ، كان الجرجانى يشير إلى البيت السابق ثم يأتى ببيت أبى الطيب ، دون تعليق ، وقد يعلق على ذلك فيقول مثلا :

قال منصور بن الفرج :

حل فى جسمى ما كا ن بعينيــــك مقيما

قال البحترى :

وكأن فى جسمى الذى فى ناظريك من السقم

قال أبو الطيب :

أعادنى سقم جفنيه وحملنى من الهوى ثقل ماتحوى مآزره

« فاختصر وأحسن ، وأورد البيت فى نصف مصراع »(١) .

« وما زال الجرجانى يدافع عن المتنبى فى بعض ما ألصق به من تهمه

---

(١) تاريخ النقد العربى ص ٢٢٦

السرق من سابقيه ، ولا يتجاهل فى دفاعه ماهو ظاهر السرقة وهو قليل نسبيا ، حسب ماوضع من مقاييس(١) .

ثم بعد ذلك أوضح الجرجانى أن المعانى قد سبق إليها القدماء ، فلما أتى المحدثون ، صاغوا تلك المعانى فى ثياب تناسب عصرهم ، وهذا ليس بكبير عيب بل ليس عيبا ، لأنهم معذورون فى ذلك ولذا فهو يقول : « والسرق ـ أيدك الله ـ داء قديم، وعيب عتيق ، وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر ، ويستمد من قريحته، ويعتمد على معناه ولفظه ، وكان أكثره ظاهراً كالتوارد الذى صدرنا بذكره الكلام ، وإن تجاوز ذلك قليلا فى الغموض لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ ، ثم تصبب المحدثون إلى إخفائه بالنقل والقلب ، وتغيير المنهاج والترتيب ، وتكلفوا جبر ما فيه من النقيصة بالزيادة والتأكيد والتعريض فى حال ، والتصريح فى أخرى ، والاحتجاج والتعليل ؛ فصار أحدهم إذا أخذ معنى إضافة إليه من هذه الأمور ما لا يقصر معه عن اختراعه وإبداع مثله ، وقد ادعى جرير على الفرزدق السرق فقال :

سيعلم مَنْ يكون أبوه فينا ومن عرفت قصائده اجتلابا

وادعى الفرزدق على جرير فقال :

إن استراقك ياجرير قصائدى مثل ادعاك سوى أبيك تنقل

ومتى أنصفت علمت أن أهل عصرنا ، ثم العصر الذى بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة ، وأبعد من المذمة ؛ لأن من تقدمنا قد استغرق المعانى وسبق إليها ، وأتى على معظمها ؛ وإنما يحصك على بقايا : إما أن تكون تركت رغبة عنها ، واستهانة بها ، أو لبعد مطلبها ، واعتياص مرامها ،وتعذر الوصول إليها ، ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره

---

(١) الوساطة ص ١٩٢

وذهنه فى تحصيل معنى يظن غريبا مبتدعا ، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثالا ، يغض من حسنه ، ولهذا السبب أحظر ، على نفسى ، ولا أرى لغيرى بت الحكم على شاعر بالسرقة .

وقد أحسن أحمد بن أبى طاهر فى محاجة البحترى لما ادعى عليه السرق قوله :

والشعر ظهر طريق أنت راكبه ... فمنه منشعب أو غير منشعب
وربما ضم بين الركب منهجه ... وألصق الطنبَ العالى على الطنبِ

إلا أنى وجدت فى شعره معان كثيرة أجدها لغيره حكمت بأن فيها مأخوذاً لا أثبته بعينه ، ومسروقاً لا يتميز لى من غيره وإنما أقول : قال فلان كذا ، وقد سبقه إليه فلان فقال : كذا .

فأغتنم به فضيلة الصدق ، وأسلم من اقتحام التهور »(١) .

لم يكن ما ذكرته هذا ، من قول الجرجانى مجرد مقدمة لموقفه من المتنبى فى سرقاته ، وإنما هو لب الموضوع ، وأساس الموقف ، فقد سرد الجرجانى فى أبيات أبى الطيب وما شابهها من شعر السابقين وذلك فيما ينيف على مائة وثلاثين صفحة .

كذلك اعتمد فى دفاعه عن المتنبى وسرقاته الشعرية ، على المقايسة ، أو قياس الأشباه والنظائر ، ولذا فقد تحدث عن سرقات الشعراء ، ولا سيما المحدثون لأبى نواس والبحترى وأبى تمام لينصف المتنبى الذى كان أحد المحدثين وعرض سرقاته التى تحدث عنها خصومه وأضاف إليها ما عثر به .

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص٢٨٩

ولم يكتف الجرجانى برد بعض أبيات الشاعر وإلى أبيات من سبقه من الشعراء. بل يرد بعضاً آخر إلى جمل نثرية لما بينها من شبه فى المعنى، ومن ذلك قوله: حكى بعض الحكماء أنه سئل عن أسوأ الناس حالا فقال: من قويت شهرته وبعدت همته واتسعت معرفته وضاقت مقدرته، فقال أبو الطيب:

وأتعب خلق الله من زاد همه وقصر عما تشتهى النفس وجده

وفى موضع آخر يورد قول النبى - صلى الله عليه وسلم - «لقد نصرت بالرعب...» ثم يعدد أبيات المتنبي وغير المتنبي التى تعبر عن معنى يقارب هذا كقول أبى الطيب:

بعثوا الرعب فى قلوب الأعادى فكأن القتال قبل التلاقى

وقوله:

لو لم يزاحفهم لزاحفهم له ما فى صدورهم من الأدجال

«وأخيراً يختتم الجرجانى هذه القوائم الطويلة»(١) بقوله: «وقد أتينا على ما حضرنا من هذا الكتاب، ونبثنا عنك فى جمعه واستحضاره ولقطه، وتصفح الدواوين، ولقاء العلماء فيه؛ وبيضنا أوراقاً لما لعله شذ عنا من غريبه، وما عسانا نظفر على مرور الأوقات به، وما نأبى أن يكون عندك، أو عند أحد من أصحابك فيه زيادات لم نعثر عليها، أو لطائف لم نفطن إليها، وإن كنت على شقة من علمك، أو بصيرة بما عندك وعرفت من طرق السرق، ووجوه النقل بما يسوغ فيه حكمك وتعدل فيه شهادتك، فلا بأس أن تلحق به ما أصبته وأن تضيف إليه ما وجدته، بعد أن تتجنب الحيف

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٩٠

وتتنكب الجور، وتعلم أن وراءك من النقاد من يعتبر عليك نقدك، ومن لا يستسلم للعصبية استسلامك»(١) .

« بذا ينتهى الدفاع عن المتنبي، وهو كما نرى أشبه بالدفاع القضائى منه بالنقد، وقوامه كما لاحظنا قياس الأشباه والنظائر، أو اعتماد على المقاصة، فإن يكن المتنبي قد قال شعراً رديئاً، فقد قال مثله سيد المطبوعين وسيد أهل الصنعة . . . »(٢) .

إلى هنا يتضح لنا موقف الجرجانى من السرقات الشعرية عند المتنبي قلب موقفه من القضايا التى دارت حوله ومن الاتهامات أيضاً التى دارت حول المتنبي .

ولعل موقف الجرجانى هذا فيه الكثير من الإنصاف والعدل برغم ما قيل عن موقفه من تحيز أو ميول ذاتية أو غير ذلك، حتى موقفه الدفاعى الواضح لا يقلل من محاولته التوسط والإنصاف .

ونذكر هنا أن الجرجانى أخرج من باب السرقات كل المواضع التى لا يكون فيها سرقة عنده، لينفى عن صاحبه المتنبي كثيرا مما أخذ عليه فى هذا الباب .

« وقد تتبع الجرجانى سرقات المتنبى، وبلغ مجموع ما أثبته منها أكثر من ثلاثمائة مثال، ومنها ما أخذه من أبى تمام، ومن البحترى، ومن غيرهما، وفى عدد منها تعقيب من الجرجانى باستحسان المعنى أو استهجانه أو بوصف الأخذ، أو بيان زيف الدعوى فيه .

من ذلك : قال أبو تمام :

لو حار مرتاد المنية لم يجد　　　إلا الفراق على النفوس دليلا

---

(١) الوساطة ص ٤١٠

(٢) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٩٠

فقال المتنبى :

لولا مفارقة الأحباب ماوجدت   لهـا المنايا إلى أرواحنا سبلا

قال : أبو تمام :

وما سافرت فى الآفاق إلا   ومن جدواك راحلتى وزادى

فقال المتنبى :

لحبــك حيثما اتجهت ركابى   وضيفك حيث كنت من البلاد

قال الجرجانى : وهذا من أقبح ما يكون السرق ، لأنه يدل على نفسه باتفاق المعنى والوزن والقافية .

قال أبو العتاهية :

إن المطايا تشتكيك لأنها   قطعت إليك سباسبا ورمالا

فقال المتنبى :

قصدت من مشرقها ومغربها   حتى اشتكتك الركاب والسبل

فزاد السبل(١) » .

وعلى هذا يمكننا أن نلخص موقف الجرجانى من سرقات المتنبى فيما يلى :

١ ـ رفض كثيرا من السرقات التى عدها خصوم المتنبى عليه ، لأنها لا تتفق مع مذهبه فى السرقة ، ولما يبدو فيها من تحامل شديد من الخصوم على المتنبى .

٢ ـ استقصى سرقاته بدقة وعناية حتى وصل بها إلى ما يقرب من ثلاثمائة مثال ، بعضها من عامة الشعراء ، وأكثرها من أبى تمام والبحترى .

---

(١) اتجاهات النقد الادبى العربى . د . فرهود ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

٣ ـ فى بعض السرقات التى أحصاها الجرجانى للمتنبى تعليقات دقيقة باستحسان المعنى المسروق واستهجانه ، أو وصف الأخذ ، وهذا منحى طريف .

٤ ـ رفض الجرجانى ما اعاده خصوم المتنبى من أنه سلخ معانى أبى تمام والبحترى ، وغيرهما ، وأثبت أنه شاعر مبتكر مبتدع .

٥ ـ أثبت أن السرقة داء قديم ، ولا يخلو منها شعر الفحول من المحدثين ، ولهذا لا يستحق المتنبى هذه الحملة الشديدة التى شنها عليه خصومه ، لأنه بدعا فيها ، فكل الشعراء سرق معانى السابقين والمعاصرين .

٦ ـ بين الجرجانى فضل المتنبى فى بعض السرقات التى سرقها حيث زاد فى المعنى أحيانا أو اختصره أحيانا أخرى ، وهكذا ، ومثل هذا يعد فضيلة للآخذ ، وتحسب له .

ومن ذلك : قال العباس بن الأحنف :

بكت غير آنسه بالبكا ترى الدمع فى مقلتيها غريبا

وقال أبو الطيب :

أتتهن المصائب غافلات فدمع الحزن فى دمع الدلال

يقول القاضى الجرجانى : « فزاد وأحسن ، وملح بذكر الدلال » .

٧ ـ دافع الجرجانى دفاعا قويا عن المتنبى فى السرقات ، ويرى أنه يجب أن يحتفظ بمكانته ومنزلته بين الشعراء ، كما احتفظ الفحول غيره بمكانتهم برغم ما لهم من سرقات .

الفصل الخامس

موازنة بين الرجلين

١ — فى مواضع السرقة :

لاشك أن القاضى على بن العزيز الجرجانى ، وأبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى كانا كفرس رهان - إن جاز التعبير - فقد ألم كل واحد منهما بالموضوع الذى بحثه وتعمق فيه حتى أخرجه رائعاً كافيـــا فيه المبلغ والـكفاية .

« وقد بحث النقاد والبلاغيون السرقات قبل القاضى ووضعوا لهـا القواعد والأصول وكان الآمدى معاصره ممن عنى بها عناية كبيرة وقرر أنها لا يخلو منها أحد ولذلك فهى ليست من العيوب الـكبيرة »(١) .

ولذا فقد اتفق كل منهما على مواضع السرقة حتى أن القاضى الجرجانى بحـكم تأخره عن صاحبه قد وافق صاحبه (الامدى) فى كل المواضع عدا بعض المواضع التى زادها عليه .

ولذلك فالامدى لا يرى أن فى المعانى المشتركة سرقة وكذلك القاضى الجرجانى ، كذلك عند اختلاف المعانى لا يكون سرقة ، وكذلك السرقة لا تـكون إلا فى المعانى إلا الألفاظ مباحة غير محظورة .

فقد ساد القاضى الجرجانى « على التقسيم الظاهر الذى سبق أو قال به الامدى فى السرقات(٢) » .

---

(١) اتجاهات النقد الأدبى أحمد مطلوب ص ٣٠٥

(٢) تاريخ النقد العربى إلى القرن الرابع الهجرى ص ٢٣٤

لكن القاضى الجرجانى يزيد موضعا لم يسبق إليه الامدى « هو المعنى المخترع المبتدع الذى تدوول واستفاض فأصبح لا يعد مأخوذا »(١) .

إذن فلا يوجد اختلاف كبير حول مواضع السرقة التى ذكرها كل منهما إلا بعض زيادات قليلة ولا صاحبه بنا إلى الإسهاب حول هذا الموضوع ، إذ يمكن الرجوع إلى ماذكره كل منهما فى هذا المجال .

وهكذا اتفق الامدى ، والجرجانى ، فى أن السرقة تكون فى البديع المخترع ، الذى لا يوجد فيه اشتراك بين الناس ، والذى لم يشع بينهم حتى أصبح كالعام المشترك ، وانفرد الجرجانى بالإلفاظ الخاصة أيضا التى لم تستفيض وتتداول ، فجعل فيها سرقة .

وأما المواضع التى لا يكون فيها سرقة :

فقد اتفق الامدى والجرجانى فى :

١ ـ المعانى المشتركة .

٢ ـ الألفاظ المتبادلة والمشهورة التى لا يكون فيها سرقة .

٣ ـ المعانى المختلفة .

واختلفا فيما يلى :

زاد الامدى :

١ ـ اختلاف الأعراض .

٢ ـ تقارب بيئة الشاعرين .

وزاد الجرجانى :

١ ـ المعانى المخترعة التى تدوولت واستفاضت على ألسن الشعراء حتى صارت كالمعانى المشتركة .

٢ ـ الألفاظ الخاصة التى استفاضت وتدولت .

---

(١) قضايا النقد العربى العشماوى ص ٣٥٥

٣ ـ أسماء المواضع .

فهما قد وسعا المفاهيم البلاغية والنقدية ، وأضافوا إليها أشياء جديدة ، فالآمدى أضاف لأول مرة أن السرقات ليست من كبير مساوىء الشعراء ، وأن للبيئة أثرا فى تشابه المعانى ، والقاضى الجرجانى كان ذا نظرات صادقة مبتكرة فى أكثر هذه القواعد ، فلم يفصل القول أحد قبله فى السرقة الممدوحة ، ولم يتحرز أحد قبله فى الحكم على السرقة ، وأن ذلك قد يكون من باب التوارد ، وممن تأثر بهما ممن جاء بعدهما .

أبو هلال العسكرى فى (الصناعتين) ، والشريف المرتضى فى (الأمالى) (وطيف الخيال) ، وابن رشيق فى (العمدة) ، وابن سنان الخفاجى فى (سر الفصاحة) ، والجرجانى فى (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز) وابن الأثير فى (المثل السائر)

ولا شك أن اتفاق الناقدين طبعى ؛ لكونهما فى عصر واحد وثقافتهما متقاربة ، وذوقهما متقارب ، وموقفهما من القدماء والمحدثين يكاد يكون واحدا ، لذلك كانت أحكامهما فى كثير من الأحيان متقاربة ، اللهم إلا ذلك الاختلاف فى منهج كل منهما ، فالآمدى اعتمد على الموازنة ، والآخر اعتمد على المقايسة .

وقد يحق لنا أن نقول إن الآمدى كان أكثر دقة من الجرجانى فى بيان المعانى المشتركة حيث ذكر فيها :

(ا) الاتفاق : اتفاق الشاعرين فى المعنى أو اللفظ أو البيئة .

(ب) الأقوال السائرة .

(ح) التقاليد الشعرية .

بينما الجرجانى اكتفى بسرد بعض المعانى والتشبيهات التى يقال إنها عامة .

وقد يحق لنا أيضا أن نقول : إن الجرجانى كان أكثر دقة من الآمدى فى بيان المعانى الخاصة ، حيث بين أن الخصوصية فى المعنى تكون بلفظة تستعذب ، أو ترتيب يستحسن ، أو تأكيد يوضع موضعه ، أو زيادة يهتدى إليها الأديب دون غيره ، أو بلفظ مستعار أو موضوع ، بينما الآمدى لم يحدد المراد بالمخترع البديع عنده والذى حدد فيه السرقة .

٢ — موقفهما من السرقة عند الشعراء السابقين :

سبق أن مر بنا أن منهج الآمدى قام على الموازنة ومنهج الجرجانى قام على المقايسة ولكن هذا لم يمنع من أن يقف كل واحد منهما ، ليضع نفسه حكما فيزن بالقسطاس المستقيم ، وميزات العدل والإنصاف الذى اعتمد كثيراً على النقد التذوقى أو الذوق الأدبى الخالص عند الرجلين أو المعرفة ثم الذوق .

ولذلك يقول القاضى الجرجانى : « والسرق — أيدك الله — داء قديم وعيب عتيق وما زال الشاعر يستعين بخاطر الآخر ويستمد من قريحته ويعتمد على معناه ولفظه » .

وفهم الجرجانى هذا إنما هو تكرار لما رآه صاحبه (الآمدى) فليس هناك من جديد يستحق الذكر .

كذلك فالامدى يتحفظ كثيرا فى اتهام الاخرين بالسرقة ولا يرى سرقا إلا فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر يقول : « إن السرقة إنما هى فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر لا فى المعانى المشتركة بين الناس . . » أيضا قد نبه الجرجانى إلى أن تهمه السرقة لاتطلق جزافا على كل من تشابه لفظه ومعناه . . » .

فكان واضحا موقف الرجلين من السرقة عند معرفة المبادىء التى ساد عليها كلاهما ولكن لعل هذا الموقف الواضح يشويه بعض الشوائب بسبب عدم التزام أحدهما أحيانا بمبادئه التى ساد عليها ووعد بالالتزام بها(١) .

« وأما السرقات فالجرجانى بعد أن بسط فيها كثيرا من المبادىء السليمة لم يأخذ بها بل اكتفى بأن استبعد اللفظ ثم راح يجمع كل ماقيل مشابها لمعانى الشاعر سواء فى ذلك الشعر والنثر دون أن يدل على أخذ أو يرفض دعوى فى هذا السبيل حتى جاء هذا الجزء الخاص بالسرقات خاليا من كل درس أو تحقيق أو تطبيق للمبادىء أو إن يكن لصاحبه فيه فضل فهو فضل الجمع لا أكثر ولا أقل . وأما القسم الثالث من كتابه فهو كما قلنا خير ما كتب وذلك لما فيه من مناقشات تفصيلية ونقد موضعى دقيق وهو جدير بأن يسمى الوساطة بين المتنبى وخصومه(٢) .

أما الآمدى فقد كان بريئا من التعصب « ولكم من مره يرد اتهامات ابن أبى طاهر عن أبى تمام لأن المعنى الذى قصد إليه أبوتمام غير المعنى الموصوف بالسرقة . او لأنه معنى شائع تتوارده الخواطر او لأنه قد قصد منه إلى غرض مباين هذا ليس منحى التعصب وإنما هو المنهج الصحيح والنظر العادى الوقت »(٣) .

فإذا كان الامدى والجرجانى قد اعترفا واقرا بالسرقة فى زمانهما ، فقد آمنا بأن السرقات الشعرية كانت موجودة فى القديم ، كما اعترف بذلك ابن سلام وغيره من النقاد ، يقول الامدى : « إن من ادركته من

(١) تاريخ النقد العربى ص ٢٢٦
(٢) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٩١
(٣) نفس المرجع ص ١٠٤

أهل العلم بالشعر ، لم يكونوا يرون سرقات المعانى من كبير مساوى الشاعر ، وخاصة المتأخرين ، إذا كان هذا باباً ماتعرى منه متقدم ولا متأخر(١) » .

ويشير القاضى الجرجانى إلى أن السرقة ليست مستحدثة ، فيقول :

« والسرق ـ أيدك الله ـ داء قديم وعيب عتيق ، ومازال الشاعر يستعين بخاطر الاخر ، ويستمد من قريحته ، ويعتمد على معناه ولفظه ، وكان أكثره ظاهراً ـ كالتوارد الذى صدرنا بذكره الكلام ـ وإن تجاوز ذلك قليلا فى الغموض ، لم يكن فيه غير اختلاف الألفاظ »(٢) .

ويدلل على قوله بأن السرقة داء قديم وعيب عتيق ، بأن جريراً قد ادعى على الفرزدق السرق ، فقال :

سيعلم من يكون أبوه فينا ومن عرفت قصائده اجتلابا

وادعى الفرزدق على جرير ، فقال :

إن استراقك ياجرير قصائدى مثل ادعاك سوى أبيك تنقل

ولعل من ذلك كله يظهر جليا موقف الناقدين العظيمين من السرقات عند الشعراء السابقين .

فقد اتفقا على أن السرقة قديمة ، موجودة فى الشعر منذ العصر الجاهلى ، وليست خاصة بالمحدثين حتى نتهمهم بها وحدهم ، ونعيبهم عليها ، فالامدى يرى أن السرقة لا يعرّى منها شعر شاعر متقدماً كان أو متأخرا . والجرجانى يرى أن السرقة داء قديم وعيب عتيق .

ولذلك فينبغى أن نعتذر للمحدثين فى سرقاتهم ولا نغض من شأنهم ، لأن القدماء سبقوهم إلى السرقة من جانب ، ومن جانب آخر سبق القدماء

---

(١) الموازنة : ١ / ٢٩١

(٢) الوساطة : ٢١٤

إلى المعانى واستفرقوها ، فضيقوا مجال الابتكار فى المعنى أمام المحدثين ، فلم يعد أمامهم سوى الاتكاء على معانى القدماء ؛ فليست السرقة وقفا على المحدثين وحدهم كما ذهب كثير من النقاد المتعصبين ضد المحدثين .

وقد ذهب الامدى والجرجانى إلى هذا الحكم لإنصاف المحدثين وبيان أن ماوقعوا فيه من أخطاء وعيوب يوجد مثلها فى شعر القدماء ، ولذلك يطالبان النقاد بالإنصاف عند بحث ظاهرة السرقات فى شعر المحدثين ، وقياسها بمثيلتها عند القدماء .

وقد قدم كلا منهما نماذج كثيرة من السرقات فى شعر القدماء ، فى معرض الدفاع عن المحدثين فى هذا المجال .

٣ — فى موقفهما من السرقة فى شعر كل من :

(ا) أبو تمام .　　　(ب) البحترى .　　　(حـ) المتنبى .

(ا) موقف الآمدى من السرقة فى شعر أبى تمام :ـ

كانت الظاهرة التى يمثلها أبو تمام فى الشعر قد شغلت النقاد والمتذوقين فى القرن الثالث ثم ورثها نقاد القرن الرابع وامعنوا فيها وانقسموا إلى فريقين على طرفى نقيض ثم جاء الامدى ليقف موقف الوسطية والاعتدال ويوازن بين أبى تمام والبحترى وقد اتهم الامدى فى القديم بأنه تحامل على أبى تمام . قال أبو الفرج منصور بن بشر النصرانى الكاتب : « كان الآمدى النحوى صاحب كتاب الموازنة يدعى هذه المبالغات على أبى تمام ويجعلها استطرادا لعيبه إذا ضاق عليه المجال فيما ذكره»(١)

يقول الامدى نفسه عن أبى تمام : « فسلك طريقا وعرآ واستكره

---

(١) تاريخ النقد الادبى ص ١٦٢

الألفاظ والمعانى ففسد شعره وذهبت طلاوته ونشف ماؤه ، بعكس اهتمامه بسرقات صاحبه .

ومع هذا فقد حاول أن يكون منصفا فى كثير من المواضع فها هو الامدى ينقد كتاب سرقات أبى تمام لابن أبى طاهر ، واتهمه بأنه خلط الخاص من المعانى بالمشترك بين الناس ولا يكون مثله مسروقا »(١) .

ومثل لذلك قول أبى تمام :

ألم تمت ياشقيق الجود من زمن
فقال لى لم يمت من لم يمت كرمه

قال بن أبى طاهر أخذ ، من قول العتابى :

ردت صنائعه إليه حياته فكأنه من نشرها منشور

ومثل هذا لا يقال له مسروق .

وبذلك نرى أن الامدى حدد الاتهام بالسرقة ولم يطلقه إطلاقا كسابقيه .

ثم يحدثنا عن سرقات ابى تمام فى رايه فيقسمها إلى محاسن ومساوىء ولكل منهما درجات وقد سبق تفصيل القول فى ذلك .

إلى هنا نرى الصورة قد اتضحت كثيرا فى موقف من ان ابى تمام فهو يحاول ان يكون منصفاً غير أن ميله الداخلى يغلب احيانا محاولته الإنصاف ، وليس من شك أن الامدى كان يؤثر طريق البحترى ويميل إليها ومن أجل ذلك جعلها « عمود الشعر » ونسبها إلى الأوائل(٢) .

وهذا يدفعنا إلى معرفة موقف الآمدى من السرقات الشعرية عند

---

(١) تاريخ النقد العربى حتى القرن للرابع محمد زغلول ص ١٧٠
(٢) تاريخ النقد الأدبى عند العرب ص ١٦٢

البحترى والسؤال هو : هل اهتم بسرقات شعر البحترى كما أهتم بسرقات شعر أبي تمام ؟

هذا سؤال يجيب عنه ماقدمناه فى حديثنا عن موقف الامدى من سرقات أبي تمام والبحترى ، وما سنقدمه بعد قليل عن موقف الامدى من سرقات البحترى .

إن الآمدى حاول قدر استطاعته أن ينصف فى تعداد سرقات أبى تمام ، ولكنه ابتعـــد عن الإنصاف أحيانا بسبب استقصائه الدقيق لسرقات أبي تمام .

لقد مرت بنا مناقشة الآمدى لسرقات أبي تمام ، ولقد حكم الآمدى فى مناقشته لأبى تمام ذوقه الفنى الخالص، ولقد اجتهد الآمدىفى تتبع سرقات أبي تمام ، لأن أصحابه ادعوا أنه رأس مذهب ، ومخترع طريقة عرف بها وشهر « فكأن تتبع الآمدى لسرقاتأبي تمام رد فعل للصنعة البديعية ، التى كانت من أكبر سمات شعر المحدثين من أصحاب البديع ، ذلك الذى أعان على السرق ، لأن السرق لا يكون فى العام المشترك ، وإنما يكون فى البديع المخترع .

ومن هنا ذهب الكثير من النقاد إلى أن الآمدى قد تعصب للبحترى على حساب أبي تمام ، مما جعل الرجل يتلعثم فى قوله ، ويتناقض فى موازنته ، ومن هؤلاء :

١ ـ ما كتبه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المحقق لأصول الموازنة والمعلق عليهما ، حيث يقول : « وأذكر ما تجمع لدى من الملاحظات عليه (كتاب الموازنة بعد أن صحبته عمراً ليس بالقصير) وأحدثك ـ على الأخص ـ على تحامله (أى الامدى) على أبى تمام ، وإغضائه البالغ عن البحترى » .

٢ ـ ما كتبه الدكتور خفاجي ، حيث يقول: « تحامل الآمدى فى كتابه على أبى تمام ، وذلك ظاهر كما أسلفنا من روح الموازنة واتجاهها » .

٣ ـ ما كتبه المؤرخ الأديب ياقوت الحموى فى كتابه (معجم الأدباء) حيث يقول: « وكتاب الموازنة للآمدى بين الطائيين فى عشرة أجزاء ، وهو كتاب حسن ، وإن كان قد عيب عليه فى مواضع منه ، ونسب إليه الميل مع البحترى فيما أورده ، ثم يقول الحموى : إنه جد واجتهد فى طمس محاسن أبى تمام ، وتزيين مرذول البحترى » .

وبالرغم من هذا كله ، فقد نفى محمد مندور(١) تعصب الآمدى ، وفسر دعوى التعصب بفساد ذوق اللاحقين ، وإعجابهم بالصنعة ، والمبالغات ، والإحالات .

وكان الآمدى يدافع أحياناً عن أبى تمام فى سرقاته ، لأنه كان مشتهرا بالشعر ، مشغوفاً به ، مشغولا مدة عمره بتخيره ودراسته ، وله كتب اختيارات فيه مشهورة معروفة »(٢) .

موقف الآمدى من السرقة فى شعر البحترى :

إن الآمدى لم يتتبع سرقات البحترى بمثل ما تتبع سرقات أبى تمام ، وهو يعترف بهذا ، فيقول : « إنه لم يتتبع سرقات البحترى بنفس الاهتمام الذى تتبع به سرقات أبى تمام ، لأن أحدا لم يدع أن البحترى رأس مذهب « جديد »(٣) ،

ونراه مع هذا يعلل فى مواطن كثيرة من كتابه سرقات البحترى ويحاول

(١) النقد المنهج عند العرب : محمد مندور : ١٤٦

(٢) الموازنة : ٤٦

(٣) الموازنة : ١ / ١٤

تخريجها فأحياناً يعلل سرقاته من أبى تمام « بكثرة ما كان يطرق سمع البحترى من شعر أبى تمام ، فيعلق شيئاً من معانيه »(١) .

وأحيانا يعلل سرقات البحترى بقرب بيئته من بيئة أبى تمام ، فيقول: « غير منكر لشاعرين متناسبين ، من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا فى كثير من المعانى »(٢) .

وأحس أن الآمدى يميل إلى البحترى دون أبى تمام، ويمثل هذا قوله : « وبعد فينبغى أن تتأملوا محاسن البحترى ومختار شعره ، والبارع من معانيه، والفاخر من كلامه . فإنكم لا تجدون فيه على غزره وكثرته حرفا واحدا مما أخذه أبو تمام » .

لقد انتبه الدارسون والنقاد إلى «أن الآمدى لم يظهر العناية فى استخراج سرقات البحترى كما أظهر العناية فى استخراج سرقات أبى تمام وأنه لم يقف فى الاستقصاء موقفا متساوياً من الشاعرين »(٣) .

يقول الآمدى : « ولم أستقصى باب البحترى ولا حرفت الاهتمامات التى تتبعه لأن أصحاب البحترى لم يدعوا ما ادعاه أصحاب أبى تمام لأبى تمام »(٤) .

« وهذا حق لا نستطيع إلا أن نقر الآمدى عليه وهو على عكس ذلك يعلق أهمية كبيرة على ما اتهم به البحترى من سرقة معانى ابى تمام وهو يقول على لسان انصار البحترى .. » واما ادعاؤكم كثرة الأخذ منه فقد قلنا إنه غير منكر ان يكون أخذ منه من كثرة ما كان يرد على سمع البحترى من شعر ابى تمام فيعتلق معناه قاصدا الأخذ أو غير قاصد .

---

(١) الموازنة : ١ / ٧ (٢) الموازنة ج ١ ص ٤
(٣) قضايا النقد الأدبى العشماوى ص ٣٥٠
(٤) الموازنة للآمدى ص ٣١٢

لكن ليس كما ادعيتم وادعاه أبو الضياء بشر بن غيم فى كتابه لأنا وجدناه قد ذكر ما يشترك الناس فيه وتجرى طبائع الشعراء عليه فجعله مسروقا وإنما السرق يكون فى البديع الذى ليس للناس فيه اشتراك . فما كان من هذا الباب فهو الذى ذكره البحترى من أبى تمام لا ما ذكره أبو الضياء ومشابه كتابه » . ويضيف الآمدى « وأنا اذكر هذين الشقين فى موضعهما من الكتاب وأبين ما أخذه البحترى من أبى تمام على الصحة دون ما اشتركا فيه إذ كان غير منكر لشاعرين متناسبين من أهل بلدين متقاربين أن يتفقا فى كثير من المعانى لاسيما ما تقدم الناس فيه وتردد فى الأشعار ذكره وجرى فى الطباع والاعتياد من الشاعر وغير الشاعر استعماله .

وهذا مافعله الآمدى فى باب سرقات البحترى فقد أورد فى عدة صفحات ماراه مسروقا من الشعراء السابقين »(١) .

وهكذا تتضح لناروح الآمدى العلمية الدقيقة العادلة فى دراسه هذين الشاعرين . فهو إنما لم يستقصى سرقات الشعر عند البحترى كما فعل عند صاحبه ، تعصبا وإنما رؤيه حقه صحيحة لا غبار عليها كما يقول ذلك محمد مندور فى كتابه « وهذا حق لايستطيع إلا أن نقر الآمدى عليه .

(ج) موقف الجرجانى من السرقات فى شعر المتنبى :

نصب الجرجانى نفسه مدافعا عن المتنبى ، حتى المبادىء التى اعتمد فى السير عليها لم تكن إلا تمهيداً للدفاع عن سرقات المتنبى .

وهو يعتمد المقايسه فى دفاعه وهو يشير إلى الأبيات السابقة لأبيات المتنبى ثم يأتى بأبيات المتنبى ويبدأ فى التبرير أو الدفاع وربما علت بعض تعليقات فيقول مثلا العباس بن الأحنف :

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ١٠٦

بكت غير آنسه بالبكا ترى الدمع فى مقلتيها غريبا

وأبو الطيب :

أتتهن المصائب غافلات فدمع الحزن فى دمع الدلال

فزاد وأحسن وملح بذكر الدلال(١) .

« ومازال الجرجانى يدافع عن المتنبي فى بعض ما ألصق به من تهمة السرق من سابقين ولا يتجاهل فى دفاعه ماهو ظاهر السرقة وهو قليل نسبيا حسب ماوضع من مقاييس »(٢) .

ودفاعه كما نرى أشبه بالدفاع القضائى منه بالنقد وقوامه كما لا حظنا قياس الأشباه والنظائر أو اعتماد على المقاصة فإن يكن المتنبي قد قال شعراً رديئاً فقد قال مثله سيد المطبوعين وسيد أهل الصنعة(٣) .

فموقف الجرجانى من السرقات فى شعر المتنبي كان موقف دفاع أكثر من كونه مجرد وساطة حتى جاء هذ الجزء الخاص بالسرقات خاليا من كل درس أو تحقيق أو تطبيق للمبادىء وأن يكن لصاحبه فيه فضل فهو فضل الجمع لا أكثر ولا أقل »(٤) .

والحق أن القسم الثالث من كتابه هو خير ما كتبه الجرجانى ، وهو جدير بأن يسمى الوساطة بين المتنبي وخصومه »(٥) .

لأنه ذكر فى هذا الفصل عيوب المتنبي بشكل صريح وواضح وعلى

---

(١) الوساطة ص ٢٢٨

(٢) تاريخ النقد العربي فى القرن الرابع الهجرى ص ٢٢٩

(٣) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٩٠

(٤) نفس المرجع السابق ص ٢٩١

(٥) المرجع السابق ص ٢٩١

أى حال فإن الناقد الكبير (الجرجانى) كان بحث مدرسة فى النقد المنهجى الذى اعتمد فيه على المعرفة ثم الفروق .

وكان موقفه مع دفاعه الكبير عن المتنبى لا يخلو من وسطيه واعتدال ولاسيما - كما ذكرنا - فى القسم الثالث من كتابه

بهذا نكتفى من موقف الجرجانى من سرقات المتنبى ، بعد أن تبين دفاعه عنه ، ومحاولته الاقتراب إلى التوسط والاعتدال منه إلى التحيز أو مجرد الدفاع .

إن القاضى الجرجانى رجل مبادىء ، وهذا لم يمنعه من الاحتكام إلى الذوق واتخاذه المرجع النهائى لكل نقد ، فهو رجل سليم الفطرة ، سديد النظر ، بصير بأسرار الشعر ، ولقد ناقش المتنبى فى سرقاته مناقشة بناءة ، لا حيف فيها ولا جور ، فلم يزغ عن طريق الحق ، فلم يغفل ماسرقه المتنبى، ولم يتجاهله ، كما أنه لم يتشدد فى إظهار سرقاته وعيوبه ، فسلم الجرجانى بما فى شعر المتنبى من عيوب ، ولكنه يردف ذلك بالروائع من ديوانه ، « فإذا كانت الأولى تشغل من كتابه اثنتى عشرة صفحة (من ٧٦ - ٨٨) فإن الثانية تشغل خمسا وخمسين (من ٨٨ — ١٤٣)[١] .

وقد دافع الجرجانى عن المتنبى فى مواضع كثيرة ، وانبرى الرد على خصومه ، فخصوم المتنبى إما أناس لا يرون فضلا إلا المتقدمين ، جاهلين وإسلاميين وأمويين ، وهؤلاء إذ يرفضون الشعر الحديث ، كان من الطبيعى أن يجرحوا المتنبى ويمجنوا شعره ، لأنه لاحق بالمحدثين ، وإما أناس يسلمون بفضل أبى تمام وحزبه ، ومع ذلك يهاجمون المتنبى ، وهؤلاء قوم مغرضون ، أفسد الهوى أحكامهم ، وأتلف الحسد نظراتهم .

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٨٣

وبعد ، فيمكن أن نرى موقف كل من الناقدين من صاحبه متمثلا فيما يلي :

١ ـ كل منهما دافع عن صاحبه فى سرقاته ، وعلل لها تعليلات دقيقة ، وإن كان دفاع الآمدى عن البحترى أوضح من أن يحتاج إلى برهان ، ولا ننكر أن دفاعهما عن الشعراء الثلاثة يعد دفاعا عن المحدثين بعامة ، لأنهم رموز الشعر الحديث ورؤوسه .

٢ ـ كل منهما أثبت أن السرقة عند جميع الشعراء قدماء ومحدثين ليخفف من حدة الحملة على صاحبه ؛ لأن السرقة ليست من كبير مساوىء الشعراء وعيوبهم .

٣ ـ كل منهما رفض كثيرا من السرقات التى عدها خصوم صاحبه عليه ، لأنها لا تتفق مع مذهبه فى السرقة ، وقد يكون من دوافع هذا المذهب الدفاع عن الشعراء الثلاثة والمحدثين بعامة .

٤ ـ كل منهما استقصى سرقات صاحبه ، وعلق على بعضها تعلقات دقيقة ، وحاول بعضها الآخر بيان فضل صاحبه وما أضافه إلى المعنى المأخوذ .

٥ ـ كل منهما رفض السرقة فى المعانى المشتركة لينصف صاحبه من خصومه ، وبخاصة الآمدى مع البحترى لأن جل معانيه مشتركه ، وليثبت كل منهما أن شاعره لا يؤاخذه بذلك لأن هذه المعانى مما تفطن إليه النفس ويشترك فيها كل الناس ، وشائعة فى الشعر العربى ، بحيث أصبح لا يعرف سابق فيها من لاحق ، وبحيث أصبح من غير الممكن نسبتها إلى شاعر بعينه .

٦ ـ الآمدى تعصب للبحترى وإن حاول أن ينفى ذلك ، والجرجانى تعصب للمتنبي وإن حاول أن يتوسط فى الخصومة بينه وبين خصومه .

٨ - كل منهما استشهد بنماذج من سرقات القدماء ليثبت قدم السرقة ، وليدافع عن صاحبه فى سرقاته ، وعن المحدثين كذلك .

٨ - إذا كان الآمدى يتهم بالتعصب ضد أبى تمام لكثرة ما استقصاه من سرقاته ، فإننا يمكن أن نتهم القاضى الجرجانى بالتعصب ضد المتنبى ، لأنه أحصى له مايزيد على ثلاثمائة مثال فى السرقة ، وقد تكون فكره التعصب هذه مرفوضة ، وإن قلنا : إن الآمدى يفضل البحترى ، والقاضى الجرجانى يفضل المتنبي ، دون تعصب ، لا نبعد عن الحقيقة .

٩ - الآمدى رفض الرأى القائل بأنه ليس لأبى تمام سوى ثلاث معان فقط مبتكرة ، وأثبت له ابتكارات كثيرة ، والجرجانى أيضا رفض الفكرة القائلة بأن المتنبي مسخ معانى أبى تمام والبحترى ، وأثبت أنه شاعر مبتكر مبتدع .

١٠ - الآمدى أبرز سرقات البحترى من أبى تمام واهتم باستقصائه وعابه بها ، والجرجانى أبرز سرقات المتنبى كذلك من أبى تمام واهتم باستقصائها وعابه بها أحيانا ، وإن كان الجرجانى قد تفرد باستقصاء سرقات المتنبي من البحترى كذلك .

وقد نلمح فى هذا الصنيع من الناقدين إنصافا لأبى تمام ، ولو من بعيد .

١١ - الآمدى يرى أن ماخفى من سرقات أبى تمام أكثر مما ظهر منها على كثرتها ، والسبب فى ذلك مذهبه الشعرى ، وكذلك الجرجانى يرى أن المتنبي قد أبدع فى إخفاء السرقة وقبلها ، والسبب فى ذلك أيضا مذهبه الشعرى .

١٢ - كلا الناقدين يعرض ما قيل إن صاحبه قد أخذه عن غيره ، فيورد البيت أو البيتين للشاعر السابق وقديما كان أو حديثا ، ثم يقول وأخذه صاحبه فقال ... ويورد البيت أو البيتين من شعر صاحبه ، وكلاهما يعلق

على السرقة أحيانا تعليقات مختصرة ، وأحيانا أخرى يشرح ويحلل .

٤ ـ مدى تأثرهما بالنقاد والبلاغيين السابقين فى مجال السرقة :

مما لابد من الإشارة إليه أولا أن آراء البلاغيين والنقاد السابقين للآمدى والجرجانى كانت على قدر كبير من الدقة والشمولية فنرى الجاحظ يقول : « إن المعانى مطروحة فى الطريق » ويقصد بذلك أن المعانى المشتركة لا يختص بها شاعر دون غيره مثلا فالفضيلة إنما هى للثدب المواسى التى تندرج تحته المعانى .

والآمدى عندما قال : « إن السرقة إنما هى فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر لا فى المعانى المشتركة بين الناس التى هى جارية فى عاداتهم ومستعملة فى أمثالهم ومحاوراتهم »(١) .

كأنه يردد ماسبق إليه الجاحظ ولكن بصورة أوضح وأكثر دقة .

كذلك الجرجانى يقول : « وتفرق بين المشترك الذى لا يجوز ادعاء السرق فيه »(٢) .

إنما يردد أيضا الفكرة نفسها .

ولا ننسى آراء الصولى الذى تنبه إلى أنواع من السرقة ، ولعله أول من تنبه لها وهى سرقة اللفظ وسرقة المعنى وسرقة اللفظ والمعنى ، وقد تنبه ابن قتيبة أيضا لنوعين من السرقة هما :

سرقة اللفظ ، وسرقة المعنى ، كما ذكر ذلك الصولى .

ولما جاء الآمدى بقى على هذا مع بعض التغييرات التى جاءت تبعاً لمبادئه

---

(١) الموازنة ج ١ ص ١٢٣

(٢) الوساطة ص ١٨٣

التى سار عليها - والتى سبق أن وضحت غير هذا الوضع - وكذلك صاحبه (الجرجانى) كان على ما كان عليه الآمدى لى كثير من الآراء .

من ذلك نلحظ مدى تأثر الرجلين بآراء السابقين، فقد استفاد كل منهما مما كتبه النقاد والبلاغيون قبلهم ، فليس كل ما كتباه وسطراه من عندهما ، بل هناك أشياء كثيرة استفاداها من قبلهم، فمن ذلك أثر المحفوظ فى خواطر الشعراء ، فلا شك أن الآمدى قد استفاد بفكرة رياضة الطبع التى قررها ابن طباطبا من قبل ، وابن قتيبة سبق الجرجانى إلى بيان فضل الزيادة فى السرقة ، كما أن ابن طباطبا قد سبق الجرجانى إلى تقرير بعض أنواع السرقة الممدوحة ، وسبق أبو الضياء إلى فكرة أن السرقات لا تكون فى الظواهر فحسب ، بل قد يعمد الشاعر إلى إخفائها .

ومن الطبيعى أن يفيد الناقدان من دراسات السابقين حول السرقة ، لأنهما قد اطلعا على تلك الدراسات ، ووقفا على آراء أصحابها فى السرقة ، ورددا كثيرا من تلك الآراء ، كما لا يغيب عن أذهاننا أن الإنسان - أى إنسان - لا يستطيع أن ينفصل عن تراث آبائه وأجداده ، بل يكون لهذا التراث أثر واضح ، وتواصل التراث أمر مقرر ومعروف .

وبرغم هذا فلا نستطيع أن نذكر أنهما أضافا آراء جديدة ، أو هى أشبه بنظريات رآها كل واحد منهما ، ولعل السبب فى ذلك هو العصر الذى نشأ فيه الرجلان ، وما حدث فيه بين معارك نقدية ، وخصومات أدبية ، بالإضافة إلى ذوقهما الشخصى ، ورؤيتهما الذاتية .

٥ - ما أضافه كل منهما فى مجال السرقة :

«لقد اعتمد الجرجانى آراء الآمدى فى مشكلة السرقات ولكن طورها وأمعن فى التدقيق والتحليل(١)» .

(١) تاريخ النقد الأدبى عند العرب ص ٣٢٣

ولذا فعندما نعرض ما أضافه الجرجانى فى هذا المجال خاصة ، فلأنه استوق الكثير من آرائه من آراء السابقين له ، فالآمدى إنما ذكر ما سبق إليه المتقدمون .

ولا شك أن لهما إضافات بارزة فمنها :

أنهما لم يطلقا الحكم جزفاً بالسرقة بعكس النقاد الذين أتوا قبلهما ، وإن كان لهما من فضل ، فإن هذا يعد من كبير ما قدمنا للنقاد من بعدهما ، فتهمه السرقة لا تطلق إلا بعد تريث كبير وإمعان نظر .

كذلك فقد فصل الآمدى فى المواضع التى تكون فيها السرقة بما لم يسبق إليه متقدم ، فالتقاليد الشعرية ، والأقوال السائرة ، واختلاف المعنى بين الآخذ والمأخوذ ، وغير ذلك - مما سبقت الإشارة إليه - كل هـذا يعد جديرا فى ميدان السرقة .

وكما أن للآمدى إضافاته ، فكذلك لمعاصره (الجرجانى) ، إضافات كذلك لعل من أبرزها :

أنه عـد المعنى الخاص الذى أبدعه الشاعر بنفسه ما إذا تدوول واستفاض ، فإنه يكون كالمعانى المشتركة سواء بسواء فلا يجوز عند ذلك إطلاق السرقة عليه .

والحقيقة أن للجرجانى مبادىء عظيمة « لكن بعد أن بسط الكثير من المبادىء السليمة لم يأخذ بها بل اكتفى بأن استبعد اللفظ ثم راح يجمع كل ماقيل مشابهاً لمعانى الشاعر(١) » .

وهذا ليس علما إطلاقه ، لأن الجرجانى حاول أن يطبق مبادئه التى رسمها قدر المستطاع ، وإن كان قبله يدفعه أحياناً إلى عدم الإلتزام بها ،

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٢٩١

لكن هذا لا يقلل من جهده الكبير وبما أضافه من آراء حول السرقات ومواضعها .

ولذا فقد أضافا الكثير ، ولعل لعظيم اطلاعهما ، وسعة ثقافتهما دوراً كبيرا ، فى إضافة ما أضافاه ، أو حتى فى السير على الآراء السابقة .

ونلخص القول فى ذلك أن السابقين لهما كانت لهم آراء متميزة لكنها تخلو كثيرا من ذوق الناقد الحكيم الذى جعل العدالة والإنصاف شعاره ، فكان الآمدى وصاحبه (الجرجانى) مثالا رائعاً فى النقد القويم المعتدل ويعدان بحق مؤسسى النقد الأدبى الحديث ، ليس لأنهما أول الناقدين ، ولكن لأنهما أول من دخل مجال النقد دون تحيز وعصبية وإنما للإنصاف والتوسط ، وقلما كان النقاد وقبلهما يفعلون ذلك .

ونضيف أيضاً أن الآمدى أضاف لأول مرة أن السرقات ليست من كبير مساوىء الشعراء ، وأن للبيئة أثرا فى تشابه المعانى .

والقاضى الجرجانى كان ذا نظرات صادقة مبتكرة فى أكثر هذه القواعد ، فلم يفصل القول أحد قبله فى أنواع السرقة الممدوحة ، ولم يتحرز أحد قبله فى الحكم على السرقة ، وأن ذلك قد يكون من باب التوارد .

وقد يحق لنا الآن أن نقول: إنه إذا كان الآمدى والجرجانى قد استفاد من النقاد القدماء وآرائهم البلاغية والنقدية فى السرقة ، فقد استفادا منهما من جاء بعدهما ، فقد وسعا المفاهيم البلاغية والنقدية ، وأضافا إليها أشياء جديدة ، كما رأينا ، وممن تأثر بهما ممن جاء بعدهما : أبو هلال العسكرى فى (الصناعتين) ، والشريف المرتضى فى (الأمالى) ، و (طيف الخيال) ، وابن رشيق فى (العمدة) ، وابن سنان فى (سر الفصاحة) ، والجرجانى فى (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز) ، وابن الأثير فى (المثل السائر) .

هكذا « كانت السرقات الشعرية من أمهات المسائل التى عنى بها النقد الأدبى فى عصور المحدثين [والآمدى والجرجانى بخاصة] ، فقد حددت رسوم هـــذه السرقة : أين تكون ؟ ومتى تكون ؟ وفى أية الأحوال لا تدعى كذلك ؟ وكثرت فيها التآليف ، وعنى كثير من النقاد بإخراج سرقات الشعراء تعصباً عليهم ، أو نيلا وغضباً من مكانتهم ، أو وضعاً للأمور فى نصابها ، وإرجاع الأفكار والمعانى إلى أهلها الذين اخترعوها ، وابتدعوها وكانوا السابقين إليها ...

وما كان النقاد ليعنوا كل العناية بتخريج سرقات المحدثين لولا كثرتها ، وأنهم التقوا مع القدماء فى كثير من المعانى ، تواردت فيها خواطرهم ، أو استلهموها ، أو ألموا بها ، أو أخذوها وأخفوها بنقلها من مديح إلى رثاء ، أو من خمر إلى مديح ، أو من نفى إلى إيجاب ، ضروب شتى عنى بحصرها البلاغيون والنقاد ...

لقد فطن النقاد والشعراء أنفسهم من قديم إلى الأخذ أو السرقة إلا أن عنايتهم بها ، وحرصهم على استخراجها لم يكثر ، ولم يعم إلا من عهد أبى تمام ، فجعلوا يتتبعونها ، ويصلون بين البيت والذى أوحى به ، ويجعلون لها رسوما وأصولا ، وكان طبيعياً أن يخوض فيها الآمدى والجرجانى(١) » ، ولهذا عرضنا لآرائهما فى السرقة هنا ، وموقفهما من السرقة فى شعر الشعراء الثلاثة الذين عرضنا لشعرهم ، ونأمل أن نكون وفينا الغرض ، وحققنا الهدف المنشود .

---

(١) تاريخ النقد الأدبى عند العرب . طه إبراهيم ص ١٦١ - ١٦٣

الفصل السادس

السرقات الشعرية بين النقد القديم والحديث

التطور من سنن الله فى الكون ، وهو بمثابة مؤرخ لظواهر هذا الكون وطبيعته ، ولا ريب فإن الكائن البشرى مر بتطورات عديدة على مدى الحياة فى هذا الكون . ومن مظاهر ذلك التطور انتقال حياته من اقتصارها على المحسوسات فقط إلى إدراكها للمعنويات أيضا ، فقد انتقل الإنسان من الحياة المادية إلى الحياة التجريبية ، وقد صاحب هذا الانتقال تطور كبير جدا فى المفاهيم والأشياء التى يؤمن بها أو يبحث فيها .

ولعل من مظاهر ذلك الانتقال هو العلوم الفلسفية والعلوم العربية التى تقوم على بعض الأسس التجريدية غير أن الإنسان دائما يحن إلى الماضى ، فيحاول - كثيراً - أن يربط حاضره بماضيه. ومن هنا كانت عملية الربط بين الأمور التجريدية وما يشابهها من الأمور المادية ، وربما تؤدى عملية الربط هذه إلى إضفاء الأحكام الخاصة بالماديات على الأمور التجريدية التى تماثلها .

ولعل الأفكار الخاصة والنتاج الأدبى من أبرز الأمور التجريدية التى مُنِحَتْ إطارا خاصا يحميها ، ويحفظها من أى محاولات للسطو عليها ، معاملة لها معاملة الأمور المادية التى تحظى بتلك الحماية كالأموال والبيوت ونحو ذلك .

وكما أن من يسطو على المال يسمى سارقا فكذلك من يسطو على الأفكار والنتاج الأدبى يسمى سارقا . ومن هنا ظهر مصطلح السرقات الأدبية على وجه العموم ، أو السرقات الشعرية على وجه خاص .

إن المتصفح فى كتب اللغة ومعجماتها على الأخص يرى أن تعريف السرقة عندهم هو « من جاء مستترا إلى حرز ، فأخذ مالا لغيره »(١) بينما تعرف السرقة فى اصطلاح البلاغيين والنقاد بأنها « أخذ شاعر من شعر آخر أو إغارته على بعض شعره ، ونسبه لنفسه »(٢) . وبتعريف مقارب : « أن يأخذ الأديب كلام غيره ، وينسبه لنفسه »(٣) ، وإرتباطا بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى فإن السرقة غالبا ما تتم فى خفاء ، ولذلك فإن العلماء ينصون على أن السرقة إنما تتجلى فى سرقة المعانى لا الألفاظ . يقول الآمدى : « ينبغى لمن نظر فى هذا الكتاب ألا يعجل بأن يقول : هذا مأخوذ من هذا . حتى يتأمل المعنى دون اللفظ ، ويعمل الفكر فيما خفى ، وإنما المسروق فى الشعر ما نقل معناه دون لفظه ، وأبعد آخذه فى أخذه »(٤) ، ويقول صاحب الطراز : اعلم أن معنى السرق فى الأشعار : هى أن يسبق بعض الشعراء إلى تقرير معنى من المعانى واستنباطه ، ثم يأتى بعده شاعر آخر يأخذ ذلك المعنى ، ويكسوه عبارة أخرى ، ثم يختلف حال الآخذ : فتارة يكون جيدا مليحا ، وتارة يكون رديئا قبيحاً »(٥) .

« ولعل السر فيما ذهبا إليه : إما لأن سرقة الألفاظ غالبا ما تكون

---

(١) الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، تحقيق مكتب تحقيق التراث ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، ص : ١١٥٣

(٢) د . عبد العزيز عتيق : فى النقد الأدبى ، دار النهضة العربية ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ . ص : ٣١٠

(١) المعجم المفصل فى الأدب : ٢ / ٥٢٤

(٤) الطراز : ٣ / ١٨٨

(٥) المعن الآمدى : الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى ، تحقيق للسيد أحمد الصقر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ : ١ / ٣٤٥

ظاهرة ، فتسمى حينئذ اختلاسا أو انتهابا أو اغتصابا(١) ، وإما لأن الألفاظ عامة مباحة لا تقصد فيها السرقة قصدا ، وذلك إذا كانت مجردة عن المعنى الكلى للتركيب ، وقد نص الآمدى على هذا بقوله : « وأتى بضرب آخر ادعى ـ أيضاً ـ فيه السرق والمعانى مختلفة ، وليس فيه إلا اتفاق ألفاظ ليس مثلها مما يحتاج واحد أن يأخذه من آخر ، إذ كانت الالفاظ مباحة غير محظورة »(٢) .

ويكاد يتفق المحدثون الذين عرضوا لهذه القضية على أن لفظ السرقة فى الأدب لا يقف عند حد الاعتداء على آثار الآخرين وأفكارهم ، ومن ثم الآخذ منها ، ولكن يتجاوز ذلك إلى أمور أخرى كالمتضمنين والاقتباس والمحاكاة والتحوير ... ونحو ذلك(٣) ، وذلك لأن هذه الأمور وما ماثلها لم تكن إلا بسبب التأثر بالمتقدم ، ومحاولة إخفاء ذلك التأثر .

وإذا نظرنا إلى نشأة هذه القضية فإننا نجد أنها نشأت فى نطاق ضيق جدا كعادة الأشياء الأخرى ، التى تنشأ صغيرة ، ثم تكبر . كانت هذه القضية مرتبطة ارتباطا كبيرا بالمخزون الشعرى عند من يتعرض لها إذ كانت فى بداية أمرها مجرد ملاحظات عابرة تبرز فى ذهن الاديب عند سماعه للشعر ، وإحساسه بأنه مقارب لشعر آخر قد سبقه ، فيشير إلى ذلك إشارة عابرة بلفظ لطيف ، وكان هذا النهج ملاحظا فى طائفة الأدباء ومؤرخى الأدب ، ومن أولئك ابن سلام فى كتابه طبقات فحول الشعراء .

---

(١) فى النقد الأدبى: ٣١٠

(٢) الموازنة : ١ / ٣٤٦

(٣) فى النقد الادبى : ٣١٠ ، د. محمد مصطفى هدارة : مشكلة السرقات فى النقد الأدبى ، المكتب الإسلامى ببيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ ه ، ص : ١٣

ثم اتسعت هذه القضية اتساعا أكبر - رغم أنها ما تزال محصورة فى نطاق ضيق - وذلك عند بعض مؤرخى الأدب الذين بدأوا يذكرون الآخذ والمأخوذ والمأخوذ عنه ، ويبرز ذلك عند ابن قتيبة فى كتابه « الشعر والشعراء » .

غير أن الخصومة العنيفة بين أنصار مذهب أبى تمام وأنصار مذهب البحترى غيرت مسار البحث فى هذه القضية ، إذ تخلت معظم كتب الأدب عن بحثها ، وتسلم المهمة بدلا عنها كتاب آخرون تسرى فى عروقهم دماء الأدب والنقد ، لكن نظراً لأن للبلاغة فى بداية نشأتها ارتبطت بالنقد ، فقد عرضت هذه القضية فى كتب نقدية بلاغية ، ومن هنا حدث نوع من الارتباط بين قضية السرقات وبين النقد والبلاغة ، ويتبدى ذلك فى الكتب النقدية فى تلك المرحله أمثال : غيار الشعر لابن طباطبا ، والموازنة للآمدى . . . . وهذا ما يعلل دخول السرقات فى البلاغة والنقد معا .

وقد أدت هذه الخصومات إلى لفت الأنظار نحو السرقات عند القدماء بشكل كبير ؛ وذلك لأن من يدافع عن أحد هذين الشاعرين لابد أن يستشهد بوقوع أمثال تلك السرقات عند القدماء ، ولتحقيق هذا العرض ؛ بدأت تظهر فى الساحة من مؤلفات تختص بالبحث فى السرقات الشعرية ، وبهذا انفصلت هذه القضية عن المباحث البلاغية ، وبدأت تشكل مبحثا نقديا مستقلا، ولعل من أبرز العوامل التى قوت هذا الانفصال ، ونشطت البحث فى هذه القضية هى الخصومة الكبيرة حول المتنبى ، ومن هنا فإننا نذكر أبرز الكتب التى استقلت بهذه القضية وطرحتها طرحا فيه إجحاف - أحيانا - ، ومنها : سرقات أبى تمام لابن أبى طاهر ، سرقات البحترى من أبى تمام لأبى الضياء : « الرسالة الموضحة » و « الرسالة الحاتمية » لأبى على الحاتمى » ، « المصنف » لابن وكيع ، « الإبانة عن سرقات المتنبى » للعميدى ، « المآخذ الكندية » لابن الدهان ، « سرقات الشعراء » لابن المعتز . . .

ولا ندعى أن هذه الكتب هى باكورة الكتب فى هذه القضية ، وذلك لأنه تقدمتها بعض الكتب التى ألفت قبل الخصومة بين مذهب أبى تمام ومذهب البحترى ، ولعل من أبرز تلك الكتب : سرقات الكميت من القرآن وغيره لابن كناسة (٢٠٧ هـ) ، « سرقات الشعراء وما اتفقوا عليه » لابن السكيت (٢٤٠ هـ) ، « إغارة كثير على الشعـــراء » للزبير ابن بكار القرشى (٢٥٦ هـ) ، « سرقات أبى نواس » لمهلهل بن يموت . . . » ولعل هذه الكتب تخالف ماظنه د . محمد مندور من أن البحث فى السرقات لم يظهر إلا عندما ظهر أبو تمام(١) . لكن ربما نخرج كلامه على أنه يقصد الدراسة المنهجية للقضية ، فدراسة هذه القضية دراسة منهجية من المحتمل أنها لم تظهر إلا بعد ظهور أبى تمام ، لكن يبقى الدليل على هذا الاحتمال معدوما ، لأنه من المحتمل - أيضا - أن بعض تلك الكتب تضمنت شيئا من المنهجية فى دراستها .

وهذا يعنى أننا نأخذ بشىء من الحذر ما قاله الدكتور مندور وغيره من أن السرقات نشأت بعد ظهور الخصوبة النقدية العنيفة حول مذهب أبى تمام الشعرى ، بالأخص ما يقال عن ابتكاراته فى معانيه ، ذلك أن خصوم أبى تمام لم يجدوا (سبيلا الى رد ذلك الإدعاء خيرا من أن يبحثوا للشاعر عن سرقاته ليدلوا على أنه لم يجدد شيئا)(٢) .

وبرغم أن د. هدارة يرى أن السرقات قد درست قبل ذلك(٣) ، ونحن نرى هذا أيضا ، إلا أن المؤكد أن السرقات قد ازدادت حدة بعد أبى تمام الذى عرف بتوليده للمعانى وعنايته الشديدة بها - كما ينقل الآمدى عن أهل

---

(١) النقد المنهجى عند العرب : ٣٥٧ ، ٣٥٨

(٢) النقد المنهجى ص ٣٥٧

(٣) مشكلة السرقات فى النقد العربى ص ٨٨

النصفة من أصحاب البحترى ، من أنهم لا ينكرون له (لطيف المعانى ودقيقها ، والإبداع والإغراب فيها ، والإستنباط لها . . . وأن اهتمامه بمعانيه أكثر من اهتمامه بتقويم ألفاظه)(١) .

« وأكبر دليل على أن دراسة السرقات منهجية [وقد يشفع هذا للدكتور مندور فى رأيه] قد نشأت عن تلك الخصومة هو استعمال لفظ (سرقات) منذ تلك الخصومة ، وكانوا قبل ذلك يستعملون لفظ (الأخذ) كما فعل ابن قتيبة ، أو لفظ (السلخ) كما فعل أبو الفرج الأصفهانى فى (الأغانى) ، ثم تلت ذلك كتب ، فألف أحمد بن أبى طاهر ، وأحمد بن عمار فى سرقات أبى تمام ، وكتب أبو الضياء بشر ابن تميم كتابا فى سرقات البحترى عن أبى تمام ، وكتب مهلهل بن يموت فى سرقات أبى نواس .

وقامت المتنبى بعد ظهوره سواء فى حياته أم بعد مماته خصومة جديدة ، حاول فيها أعداؤه تجريحه بإظهار سرقاته أيضا ، وحاول أنصاره أن يدافعوا عنه ، ووجد من يبتعد عن الهوى قائلا ماله وما عليه مثل صاحب الوساطة الذى يشبه الآمدى إلى حد بعيد فى اتجاهه الذوقى ، وفى إيثاره عمود الشعر العربى .

ومنهج الدراسات عند النقاد العرب القدامى فى ذلك لم يفرق تفرقة دقيقة بين السرقة ، والإستيحاء ، والتأثر ، وإنما كان هؤلاء النقاد يردون أبيات من يودون تجريحه إلى أبيات تشبهها شبها قريبا أو بعيدا فى المعنى أو اللفظ أو فيهما معا ، ويجهدون أنفسهم فى التفنن للتدليل عليها فى جرأة فى الحكم وتعميم فيه .

---

(١) الموازنة ص ٣٧٨ .

وإذا كانت السرقات شيئا اختلف حوله النقاد من مثبت وناف ، فإن هذه الدراسة قد عادت على النقد العربى بثراء واسع فى الفكر ، وعطاء فى الأدب ، ونظرات فاحصة نافذة تنم عن الذوق(١) » .

والمطلع على الكتب التى ذكرناها آنفا وعلى الكتب النقدية الأخرى يلحظ مدى ارتباط هذه القضية بالنقد ؛ وذلك لأن هذه القضية هى التى تبين قدرة الشاعر ومهارته ، وبحر معانيه ، ومعين ألفاظه ، وتوضح مدى ابتكاره فى معانيه ، ومدى حسن الأخذ عنه ، وبراعة الذوق لديه ، وقدرته على الإتيان بأحسن مما أتى به من تقدمه . . بعد المنظر فى نتاجه الشعرى كله بهذا المنظار يمكن الحكم على شاعريته ، وعلى مدى إضافته فى مسيرة الأدب والشعر ، ولكن ينبغى أن يكون كل ذلك بإنصاف وموضوعية ؛ حتى يتحقق الهدف السامى من النقد .

وإذا كانت قضية السرقات الشعرية مرتبطة بالنقد من حيث البداية والهدف ، فإن بعض البلاغيين يرى أنها ترتبط بالبلاغة من حيث المضمون ؛ لأن فيها تحسينا للكلام وتزيينا(٢) . ولأجل ذلك يكاد يتفق البلاغيون على أن السرقات إذا بحثت فى البلاغة فإنها تبحث إلحاقا بعلم البديع ، وإن كان صاحب « الطراز » يذكر أن فى ذلك خلافا(٣) . وإذا نظرنا إلى الكتب البلاغية وجدنا كثيرا منها قد جعل السرقات من العلوم البلاغية المرتبطة بالبديع ، ومن تلك الكتب : « الصناعتين » لأبى هلال العسكرى « جوهر الكنز » لابن الاثير « الآيضاح للقزوينى » ، « عروس الافراح

---

(١) الذوق الادبى . د . عبد الفتاح على عفيفى ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) د بدوى طبانة : السرقات الأدبية . دار الثقافة ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م ص : ٦٥ .

(٣) الطراز : ٣ / ١٨٩ ، ١٩٠

للسبكى « شرح المختصر » للتفتزانى ، « مواهب المفتاح » المغربى ، « التبيان» للطيبي ، « الطراز » للعلوى ، « جواهر البلاغة » للهاشمى . . .

ولكن تختلف هذه الكتب من حيث عدها للسرقات فى علم البديع أو جعلها ملحقة به إلحاقا ، إذ يذهب بعض البلاغيين إلى أنها فن من فنون البديع ، وهذا ما فعله صاحب « الطراز »(١) ومن معه بينما يجعل كثير من البلاغيين هذا المبحث ملحقا بعلم البديع - بمثابة خاتمة له - ، وهذا ما سار عليه صاحب « الإيضاح »(٢) وصاحب « جواهر البلاغة »(٣) ومن معهما . ويميل كثير من المحدثين إلى جعلها فى آخر علم البديع -(٤) من غير النص على أنها فن من فنونه - ، وذلك توفيقا بين الرأيين .

وإذا علمنا أن تعريف علم البديع هو « علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة »(٥) ، وإذا أدركنا أن بعض البلاغيين لم يكن يعـــد علم البديع من البلاغة أصلا كالسكاكى ؛ فإننا نتوصل إلى أن الراجح عدم دراسة السرقات الشعرية فى البلاغة ، وإنما تكون دراستها خاصة بالنقد فقط .

غير أنه لا يمكن أن نغفل وجهات نظر السابقين الأفذاذ ، ولكى نتوسط فى هذا الأمر ، ولإدراكنا بأن الحجة ربما تكون منفكة ، وذلك بأن

---

(١) الطراز : ٣ / ١٨٨ ، وقد جعله « الصنف الخامس والثلاثون » .

(٢) عبد المتعال الصعيدى : بغية الإيضاح . مكتبة الآداب والمطبعة النموذجية بمصر : ٤ / ١٠٨، ١٠٩

(٣) السيد أحمد الهاشمى : جواهر البلاغة ، دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة السادسة : ٣٣٤

(٤) مثلاً : أحمد مصطفى المراغى : علوم البلاغة ، دار القلم ببيروت : ٣٤١

(٥) بغية الإيضاح : ٤ / ٢ علوم البلاغة : ٢٩٥

تكون دراسة السرقات من حيث البداية والنهاية الهدف نقدية ، بينما تكون دراستها من حيث المضمون بلاغية ، فإنه ربما تكون دراسة السرقات فى البلاغة أقرب منها فى النقد ، وذلك إذا كانت السرقات سرقات خاصه بالبديع كسرقة الطباق والجناس ونحوهما ؛ لأن فى ذلك ارتقاء فى مدارج الحسن ، ويكون الهدف حينئذ وبيان الأحسن لا بيان ضعف الشاعر ، وبهذا ترتبط القضية بالبديع أكثر . ولقد تنبه ابن المعتز إلى هذا النوع من السرقات حينما درس سرقات أبى تمام(١) : ثم توسع الثعالبي فى عرض أمثلة كثيرة لذلك(٢) ، وبلا ريب فإن هذا النوع من السرقات اكتسب الناحية البلاغية نتيجه لارتباطه بفنون بلاغية أصيلة ، وهذا ما جعله قريبا من علم البديع .

نخلص إلى أن السرقات الشعرية - وإن كانت موضوعا نقديا فى مجمله - إلا أنها ستظل مرتبطة بالبلاغة عموما ، وبخاصة عند التطبيق لا التنظير ؛ وذلك لأن البلاغة والنقد يشتركان فى مقياس مهم هو الذوق .

والحق إننا نهدف من هذه الدراسة الموجزة أن نبين :

أولا : أن الفروق دقيقة جدا بين آراء النقاد حول قضية السرقات ، سواء أنصار اللفظ ، أو أنصار المعنى ، أو أنصار النظم ، كما أنها فروق دقيقة جدا بين أنصار المذهب الواحد .

ثانياً : أن الفروق بين آراء النقاد العرب القدامى والمحدثين حول قضية السرقات أيضا دقيقة جداً ، فبرغم النهضة الأدبية الحديثة التى عادت على

---

(١) عبد الله بن المعتز : البديع ، مطبعة ستيفن أوستن بهرتفورد ١٩٣٥م : ٢٦

(٢) الثعالبى : يتيمة الدهر ، مطبعة الصاوى بالقاهرة ١٩٣٤ م : ٢/١٠٧ ، وهذا مخالف صاحب فى النقد الادبى : ٣٢٩) الذى جعل الثعالبى أول من فطن لهذا النوع .

النقد الأدبي الحديث بالأزدهار ، وبرغم الاتصال القوى بين النقد العربى والنقد الغربى الحديث ، وإفادة النقد العربى الحديث منه فى جوانب كثيرة ، برغم ذلك كله تبقى آراء نقادنا العرب فى العصر الحديث امتداداً طبيعيا لآراء النقاد العرب القدماء ، حتى إننا لانكاد نجد جديداً يذكر فى تلك القضية فى النقد الحديث ، ولا ننسى أن نشير فى هذا السياق إلى أن ظاهرة العودة إلى التراث العربى فى عصور الأزدهار ، والتأثر به كدافع من دوافع النهضة الأدبية الحديثة ، كان سببا قويا فى امتداد التواصل والتقارب بين آراء النقاد القدامى والمحدثين حول قضية السرقات ، بالإضافة إلى أن النقاد القدماء لم يتركوا مايمكن أن يضاف الجديد فى إطار هذه القضية .

ثالثا : أن اتكاء عبد القاهر الجرجانى رائد نظرية النظم فى النقد العربى ، على فكرته فى النظم حين عالج قضية السرقات ، لايعنى أنه قد أتى بجديد فى تلك القضية ، بل جل ما قاله فى تلك القضية إنما هو امتداد للنقاد السابقين من أنصار اللفظ وأنصار المعنى ، وإن كان فضله فى تحديد الأطر وبلورة الآراء ، وربط السرقة بالصياغة الفنية ، أو بطريقة النظم ، وليس باللفظ وحده ، ولا بالمعنى وحده ، وإن كان ذلك لايمنع من أن آراء النقاد العرب من أنصار اللفظ أو أنصار المعنى ، فيها مايعد نواة حقيقية لفكره ربط السرقة بطريقة النظم عند عبد القاهر ، وسوف تلقى الدراسة الضوء السريع على هذا الجانب .

رابعا : أننا لانريد الدراسة التفصيلية لتلك القضية ، بقدر مانريد أن نلقى ظلالا سريعة على أبرز الجوانب فيها ، لأننا نؤمن بأن الطرح الذى قدم للقضية فى بحوث ودراسات عديدة يكفى عن التفصيل هنا ، وإنما نركز على ماقد يكون فيه شيء من الطرح الجديد من منظورنا ، وهو بيان الاتفاق والاختلاف بين أصحاب النظريات المختلفة فى النقد العربى القديم ، بما يؤكد دقة الفروق القائمة بين نقادها ، وكذلك إلقاء الضوء على آراء

بعض النقاد فى العصر الحديث ، بما يؤكد دقة الفروق القائمة بينهم وبين النقاد القدماء .

إن الطرح الدقيق لقضية السرقات وما فيها من آراء للنقــاد على اختلاف توجهاتهم ، يثبت أن هناك تقاربا شديدا بين أنصار اللفظ ، وأنصار المعنى ، وأنصار النظم ، حتى وإن لم تصرح بعض الدراسات التى تناولت القضية بذلك ، لأنها تقوم فى الغالب على استعراض الآراء مع النماذج الشعرية .

وإذا كان عبد القاهر الجرجانى هو رائد نظرية النظم ، وأتى بجديد يذكر له فى ضوء هذه النظرية ، فإن رأيه فى السرقة لايختلف كثيرا عن سابقيه ، بل إنه يتشابه إلى حد كبير مع آراء أنصار اللفظ ، وأنصار المعنى ، والدراسة تلقى الضوء على هــذا الجانب وتفصله بالشواهد والآراء النقدية .

ويمكن القول هنا : إن أصحاب نظرية النظم لم يقدموا فى مجال السرقات مايسمح بأن يميزهم عن أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، إذ هناك تقارب شديد بين آراء عبد القاهر وآراء أمثال الآمدى والقاضى الجرجانى وابن طباطبا وأبى هلال العسكرى .

فاختلاف الأحوال بين الشاعرين والمعنيين الذى أشار إليه عبد القاهر بأنه يمنع وقوع السرقة رغم ماقد يكون من تشابه أو تقارب بين المعنيين ، وهو من الآراء الجديدة التى يظن أنه قدمها فى مجال السرقة ، نجد له جذورا عند الآمدى - مثلا - فى حديثه عن اتفاق البيئات بين الشعراء وانتفاء السرقات معها ، وكذلك فى حديثه عن اختلاف الأغراض أحيانا وانتفاء السرقة معه ، كما نجد له جذورا عند القاضى الجرجانى فى حديثه عن اختلاف

الغرضين ووقوع السرقة رغم ذلك ، فهذه الفكرة وإن كانت تضاد فكرة عبد القاهر إلا أنها تعد أساسا انطلق منه عبد القاهر فى نظرته .

كما نجد له جذورا بصورة أوضح عند ابن طباطبا عندما نصح الشاعر بأن يستعمل المعانى المأخوذة فى غير جنسها وفى غير حالتها لتنتفى السرقة ، وعند أبى هلال العسكرى حين نصح الأديب بنقل المعنى من الشعر إلى النثر أو العكس ، أو بنقل المعنى من غرض إلى غرض لتنتفى السرقة أيضا ، وستشير الدراسة إلى ذلك إن شاء الله .

وبهذا يتبين لنا مقدما أن ماقدمه أصحاب نظرية النظم من آراء وأفكار فى السرقة مطروق عند أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، وإن كنا لاننكر فضلهم فى التحديد الدقيق ، وبلورة الآراء بشكل واضح ، كما أن هذا لايمنع من أن لهم بعض اللفتات الجديدة الدقيقة التى تحسب لهم فى مجال السرقة ، بالنظر إلى الفكرة الجديدة التى قام عليها نقدهم ، وهى فكرة النظم .

أولا : السرقات فى ضوء قضية اللفظ والمعنى

بالنظر إلى موقف أصحاب هذه النظرية من اللفظ والمعنى فى العمل الشعرى ، وفصلهما التام بينهما عند النظر فى هذا العمل وقياس جودته ، يتضح الأساس الذى انطلقت منه فكرة السرقات ، وهو النظر إلى المعنى بمعزل عن الصياغة الأدبية ، بسبب توهم انفصال المعنى عن اللفظ فى النظر إلى العمل الأدبى . وهو ما يؤكده د. رجاء عيد ، الذى يرى أن أبرز أسباب إثارة القضية (معتقد الفصل بين اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون ، حيث لم ينظر إلى العطاء الفنى بحسبانه وحدة متداخلة لها كيانها الفنى الخاص بها)(١) .

وبما أن نظرية النظم قد نظرت إلى العمل الأدبى بوصفه وحدة متكاملة فألغت الفصل بين اللفظ والمعنى ، فإنه يجدر قبلا إلقاء الضوء على أثر قضية اللفظ والمعنى فى مبحث السرقات . وذلك لأن هذا العرض كفيل بإبراز البون الشاسع الذى تكون عليه قضية السرقات فى ضوء النظريتين :(نظرية الفصل بين اللفظ والمعنى) و (نظرية النظم) التى تقوم على أساس تفاعل اللفظ والمعنى جميعا . مع إلمامة سريعة بموقف النقد الأدبى الحديث من قضية السرقات ، لنرى إلى أى النظريتين يميل ، ويتخذ من آرائها فى السرقات قدوة يقتدى بها ، مع الإشارة إلى ما قد يكون فى موقفه من جديد .

افترق النقاد والبلاغيون العرب - قبل عبد القاهر - إلى فريقين ، انحاز أحدهما للمعنى ومال الفريق الآخر إلى جانب اللفظ . ويكاد أبو عمرو الشيبانى فى قصته الشهيرة مع الجاحظ يكون من أوائل من انتصروا للمعنى

---

(١) التراث النقدى . نصوص ودراسة ص ٣٢٤

على حساب اللفظ(١) . فهو يقدم الشعر ويعجب به ويستحسنه لجلال معناه دون اعتبار لصياغته وبناء ألفاظه .

وكذلك كان ابن قتيبة فى تقسيمه الرباعى للشعر ، إذ يرى أن الشعر أربعة أضرب : ضرب حسن لفظه وجاد معناه ، وضرب حسن لفظه وحلا فإذا فتشته لم تجد هناك فائدة فى المعنى ، وضرب جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه ، وضرب تأخر لفظه(٢) . وبتتبع الأمثلة التى يذكرها ابن قتيبة يتبين احتفاله الشديد بأمر المعنى ، ورؤيته (أن الشعر الذى يخلو من مضمون أخـــلاقى أو فلسفى أو طرائف غريبة أو تصورات نادرة لا يعتبر شعراً ذا قيمة ، وبهذا يعلق جودة الشعر على مضمونه مستقلا عن الصياغة والتصوير)(٣) .

وينتصر العلوى للمعنى أمام أنصار اللفظ فينكر تبعية المعانى للألفاظ ، ويرى بأن العكس هو الصحيح مستدلا لذلك بأن المعانى لوكانت تابعة للألفاظ للزم اختلاف المعانى تبعاً لاختلاف الألفاظ . وأن لوكان الأمر كذلك للزم فى كل معنى وجود لفظ يدل عليه ، ولكن المعانى لانهاية لها والألفاظ متناهية(٤) .

وقد أثرت هذه النظرة التى تنتصر للمعنى إلى أن يتتبع بعض النقاد معانى الشعراء تتبعاً دقيقاً . وأن يحكموا بالسرقة لتشابه المعانى وتكرارها ، على نحو إفراط أبى الضياء بشر بن تميم فى تتبع سرقات البحترى ، إذ (لم يقنع بالمسروق الذى يشهد التأمل بصحته ، حتى تعتدى ذلك إلى التكثير وإلى أن

---

(١) الحيوان جـ ٣ ص ١٣١

(٢) الشعر والشعراء جـ ١ ص ١٢ - ١٥

(٣) قضايا النقد الأدبى . د . محمد زكى العشماوى ص ٣٥٩

(٤) الطراز جـ ٢ ص ١٥٠ - ١٥١

أدخل فى الباب ماليس منه)(١) . وبذلك ساهم هـــذا الفريق من النقاد والبلاغيين فى جعل الشاعر يجهد نفسه فى ابتكار معانيه ، ولو أهمل فى مقابل ذلك فى أمر الصياغة والبناء ، على نحو ماذكر عن أبى تمام من (أنه إذا لاح له المعنى أخرجه بأى لفظ استوى من ضعيف أو قوى)(٢) .

أما أنصار اللفظ فيبدو الجاحظ على رأسهم فى قولته الشهيرة : (والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العربى والعجمى والقروى والبدوى . وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير اللفظ .. وإنما الشعر صياغة وضرب من النسج وجنس من التصوير)(٣) . والجاحظ هاهنا يذهب إلى أن الحسن يكمن فى جمال الألفاظ وحسن رصفها وصوغها وانتقائها .

ويبدو ابن خلدون أكثر تصريحاً بهذا الرأى من الجاحظ ، وذلك عندما يرى أن العبرة بالألفاظ وأن المعانى تبع لها . (لأن المعانى موجودة عند كل واحد ، وفى كل طوع كل فكر منها ما يشاء ويرضى فلا تحتاج إلى صناعة. وتأليف الكلام للعبارة عنها هو المحتاج للصناعة)(٤) . وقد تبدو دوافع تفضيل الصياغة اللفظية على المعانى عند الجاحظ وابن خلدون واحـــدة ، إذ (مرد ذلك إلى أن كلا من هذين المفكرين كان ينظر إلى ما يملك نظرته إلى شىء لايُنفِق عناء فى سبيل الحصول عليه)(٥) .

إلا أن دوافع الانتصار للصياغة اللفظية تكون مختلفة إذا ما لوحظت عند ابن طباطبا أو أبى هلال العسكرى إذ يريان أن المعانى قد استفدت ولم يبق على المتأخرين من الشعراء إلا إعادة سبك المعانى القديمة وتجديد صياغتها . حيث يرى ابن طباطبا أن (المحنة على شعراء زماننا فى أشعارهم

---

(١) الموازنة ص ٣١٢ (٢) الموازنة ص ٣٧٨
(٣) الحيوان جـ ١ ص ١٣٢ (٤) المقدمة ص ٧٩٥
(٥) تاريخ النقد الأدبى . د. إحسان عباس ص ٦٢٧

أشد منها على من كان قبلهم ، لأنهم قد سبقوا إلى كل معنى بديع ولفظ فصيح وحيلة لطيفة وخلابة ساحرة)(١) . وهى فكرة تجد صداها عند القاضى الجرجانى الذى يؤكد على أن الشعراء المتأخرين (أقرب إلى المعذرة وأبعد من المذمة ؛ لأن من تقدمنا قد استغرق المعانى وسبق إليها وأتى على معظمها)(٢) .

وفى ضوء هذه الفكرة لا يصبح فى وسع الشاعر إلا إعادة الصياغة وتجديد نظم الألفاظ عادة رصفها - كما يرى أبو هلال العسكرى - إذ (ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن أول المعانى ممن تقدمهم ، والصب على قوالب من سبقهم . ولكن عليهم إذا أخذوها أن يكسوها حظاظاً من عندهم ، ويبرزوها فى معارض من تأليفهم ، ويوردوها فى غير حليتها الأولى ، ويزيدوها فى حسن تأليفها وجودة تركيبها)(٣) . ولذلك لا يعد عيباً - فى نظر ابن طباطبا - السطو على معانى الأقدمين ، إذا تناول الشاعر المعانى (التى سبق إليها فأبرزها فى أحسن من الكسوة التى فيها . بل وجب له فضل لطفه وإحسانه فيه)(٤) .

وبذلك كان أنصار الصياغة اللفظية لا يعنون بتتبع السرقات الشعرية ، وأن فلاناً أخذ لما المعنى من الشاعر الآخر ، ولكن بشرط تجديد المتأخر فى صياغة المعنى المطروق حتى لا ينسب فضل لذلك الشاعر الذى سبق إلى معناه(٥) وكان لهذا التوجه أثره السلبى - كما يذكر شوقى ضيف - على

(١) عيار الشعر ص ١٣
(٢) الوساطة ص ١٩٨
(٣) الصناعتين ص ١٩٦
(٤) عيار الشعر ص ١٢٣
(٥) مشكلة السرقات ص ٢٣٢

الشعراء . إذ جعلهم لا يبحثون عن موضوعات جديدة ، وإنما ينصب عملهم في تحوير المعاني القديمة وإعادة صوغها(١) .

وبهذا العرض يتبين أثر قضية اللفظ والمعنى في مبحث السرقات إذ كان أنصار المعنى يطالبون الشعراء بالجيد الجديد من المعاني ، ويحكمون على الشاعر بالسرقة لمجرد الشبه الظاهري من معناه والمعنى المتقدم . كما كانوا يفاضلون بين المعاني على أساس التقصير فيها أو استيفائها أو سبق إليها أو تكرارها. أما أنصار اللفظ فقد تسامحوا كثيراً في شأن السرقات وأباحوا للشاعر بعد معاني الأقدمين بشرط تحويرها وإعادة حوكها وصياغتها .

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي ص ٢٩٣

ثانياً : السرقات فى ضوء نظرية النظم

١ - أثر اختلاف الصياغة :

يمكن القول بأن الحديث عن النظم حديث عن اللفظ والمعنى بمفهومه الصحيح ، وتصحيح لتلك المفاهيم الخاطئة للشعر عن العرب . فعبد القاهر لم يرض بالرجوع إلى مجرد المعنى فى تقويم الأدب كما لم يقنع بالوقوف عن حدود الألفاظ . وإنما أراد البحث فى المعانى التى تفيدها الألفاظ حال التركيب . وبذا يظهر أن الفرق بين عبد القاهر وأنصار الصياغة اللفظية - كما يذكر د. غنيمى هلال - يكمن فى أنصار اللفظ يهموم الكشف عن حسن الكلام فى حسن ألفاظه فى ذاتها ، ويذهبون إلى تناسى المعانى التى تدل عليها الصياغة الأدبية . إذ الأمر عندهم افتتان بالألفاظ - التى هى وسائل - عن - المعنى الذى تستخدم الألفاظ لبيانه(١) .

وإذا كان دافع الانتصار للفظ عند أنصاره هو اعتقادهم أن المعانى قد استنفدت - كما سبق أن قيل - فإن أصحاب مدرسة النظم يرون (أن باب الابتداع للمعانى مفتوح إلى يوم القيامة)(٢) - كما يصرح ابن الأثير - الذى ينص د. غنيمى هلال على أنه ممن تابع عبد القاهر فى نظريته فى النظم(٣) .

ولذلك اتخذ أنصار النظم موقفاً وسطاً بين أنصار اللفظ الذين لا يعتدون وبين أنصار المعنى الذين يتمحلونها فى الصغيرة والكبيرة . إذ يكاد يتفق أنصار النظم على تقسيم المعانى إلى قسمين : المعنى الجديد المخترع الذى يختص به شاعر معين ، والمعنى العام المشترك الذى لا يختص به أحد .

(١) النقد الأدبى الحديث ص ٢٥٨

(٢) المثل السائر ج ٣ ص ٢٦٢

(٣) النقد الأدبى الحديث ص ٢٦٩

و(السرق إنما هو فى البديع المخترع الذى يختص به الشاعر ، لا فى المعانى المشتركة بين الناس التى هى جارية فى عاداتهم ، ومستعملة فى أمثالهم ومحاوراتهم)(١) . ـ كما ينص الآمدى ـ وإلى مثل رأى الآمدى يذهب القاضى الجرجانى ويضيف إلى مالا تقع فيه السرقة المعنى المخترع (الذى سبق إليه المتقدم ففاز به ، ثم تدوول بعد فكثر واستعمل فصار كالأول ـ يعنى العام المشترك ـ فى الجلاء والاستشهاد والاستفاضة على ألسن الشعراء)(٢).

وينتقل هذا الرأى إلى عبد القاهر الذى يورد القسمة السابقة بصورة أخرى ، حيث أطلق على المعنى العام المشترك اسم: « المعنى العقلى » ، وأطلق على المعنى الخاص اسم : « المعنى التخييلى »(٣) . وكذلك يذهب ابن الأثير وحازم القرطاجنى إلى هذا التقسيم الثنائى(٤) .

ويبدو اعتراض الآمدى على أبى الضياء مثلا واضحاً للمعنى العام الذى لاسرقة فيه ، إذ ذهب أبو الضياء إلى سرقة البحترى من أبى تمام فى تشبيه أعين النساء بأعين البقر وتمثيلهن بالظباء . وينكر الآمدى السرقة فى ذلك ؛ لأن (جل كلام العرب عليه يجرى فلا يكون الشعراء فيه إلا متفقين)(٥) . وأما المعنى الخاص المبتدع فيمثل له عبد القاهر(٦) بقول أبى تمام :

لاتنكرى عطل الكريم من الغنى   فالسيل حرب للمكان العالى

وفى ضوء نظرية النظم التى تحفل بالمعانى التى تنبثق عنها الصياغة الأدبية، فإن المعنى العام المشترك إذا كان ذا خصوصية فى نظمه يصبح معنى خاصاً

---

(١) الموازنة ص ٣١٣   (٢) الوساطة ص ١٧٢

(٣) مشكلة السرقات ص ١٢٢

وينظر : أسرار البلاغة ص ٢٦٣ - ٢٦٧

(٤) ينظر : المثل السائر جـ ٣ ص ٢٦٣ . ومنهاج البلغاء ص ١٩٢ - ١٩٣

(٥) الموازنة ص ٣٢٠   (٦) اسرار البلاغة ص ٢٦٧

تقع فيه السرقة ولا يدين لكل أحد . وذلك كتشبيه الورود بالخدود فإنه من المعانى العامة المشتركة . وهو - كما يقول عنه القاضي الجرجاني - (من الباب الذى لا يمكن ادعاء السرقة فيه إلا بتناول زيادة تضم إليه أو معنى يشفع به . كقول على بن الجهم :

عشيه حيـــانى بورد كأنه خدود أضيفت بعضهن إلى بعض

فأضاف بعضهن إلى بعض ، وإن أخذ منه يؤخذ وإليه ينسب)(١) .

وإلى مثل ذلك يشير عبد القاهر من أن المعنى المشترك العامى والظاهر الجلى الذى لا يدخـــله التفاضل (إنما يكون كذلك ماكان صريحاً ظاهراً لم تلحقه صنعة .. فإذا ركب عليه معنى ودخل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح ، فقد صار بما غير من طريقته ، واستؤنف من صورته . داخلا فى قبيل الخاص الذى يتملك بالفكرة والتعمل ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل)(٢) . ويمثل عبد القاهر لذلك بقول المشبه : « سرقن الظباء العيون » . فإنه موهم أن ثم سرقة ، وأن العيون منقولة إليها من الظباء ولكنك تعلم إذا نظرت أنه يريد أن يقول : إن عيونها كعيون الظباء فى الحسن والهيئة(٣) .

وكذلك الشأن فى المعنى الخاص المبتدع ، فإنه لو جاء متأخرا وأجاد نظمه لكان أولى بالمعنى وأحق . كما يشير لذلك الخطيب القزوينى من أن المعنى قد يأخذه الثانى اللاحق عن الأول السابق فإن هو أخذ المعنى (مع تغيير لنظمه ، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمى إغارة ومسخا . فإن كان الثانى أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى فهو ممدوح مقبول)(٤) .

---

(١) الوساطة ص ١٧٤ (٢) أسرار البلاغة ص ٣٤٠
(٣) السابق ص ٣٤٢ (٤) الإيضاح ص ٣٧٢

من الواضح - إذاً - أن أنصار النظم لا يعنيهم فى شىء أمر سبق الشاعر إلى المعنى أو تأخره ، بقدر ما يهمهم قدرته على نظم المعنى وصوغه الصياغة الأدبية التى تتغاير مع صياغته الأولى فى كيفية أدائها للمعانى وإيصالها الدلالات . وهو مايبدو بشكل تطبيقى فى مقارنة عبد القاهر بين بيتى النابغة وأبى نواس . حيث يقول أبو نواس :

تتأبى الطير غدوته ثقة بالشبع من جزره

فقيل إنه قد أخذه من النابغة فى قوله :

إذا ما غزا بالجيش حلق فوقه عصائب طير تهتدى بعصائب
جوانح قد أيقنّ أن قبيله إذا ما التقى الصفان أول غالب

فلا يرى عبد القاهر وقوع سرقة من أبى نواس ؛ لأن (الأمر ظاهر لمن نظر فى أنه قد نقل المعنى عن صورته التى هو عليها فى شعر النابغة إلى صورة أخرى . وذلك أن ههنا معنيين : أحدهما ، أصل وهو علم الطير بأن الممدوح إذا غزا عدواً كان الظفر له ، وكان هو الغالب . والآخر ، فرع وهو طمع الطير فى أن تتسع عليها المطاعم من لحوم القتلى . وقد عمد النابغة إلى « الأصل » الذى هو علم الطير بأن الممدوح يكون الغالب فذكره صريحاً وكشف عن وجهه . واعتمد فى « الفرع » الذى هو مطمعها فى لحوم القتلى وأنها لذلك تحلق فوقه على دلالة الفحوى . وعكس أبو نواس القصة ، فذكر « الفرع » . صريحاً . وعول فى « الأصل » .. على الفحوى)(١) .

وهنا يبدو عبد القاهر حكيماً حينما لا يحكم بالسرقة لمجرد التشابه السطحى بين البيتين ، وإنما يجعل من طريقة نظم المعنى أساساً يحكم من خلاله بالسرقة او عدمها . ولذلك فهو يؤكد فى موضع آخر على أن قولهم

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٥٠٢

قولهم بأن المعنى فى هذا البيت هو المعنى فى ذاك إنما مقصودهم فيه منصرف إلى الصورة الأولية للمعنى فقط وإلا فالحق (أن للمعنى فى كل واحد من البيتين من جمع ذلك صورة وصفة غير صورته وصفته فى البيت الآخر .. ولكن قالوا ذلك على حسب ما يقوله العقلاء فى الشيئين يجمعهما جنس واحد ، ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد فى الصنعة والعمل)(١) .

وفى ضوء هذه النظرة التى تجعل النظم معيار التفاضل بين المعانى المتشابهة لا يعد من السرقة شىء إلا ماكان فاقداً الصياغة النظمية الجديدة . ولذلك عاب أنصار النظم أخذ اللفظ والمعنى معاً وعدوا ذلك سرقة مذمومة لعدم اختلاف البيتين فى نظمهما ، وأسموا ذلك « نسخاً » ـ من نسخ الكتاب ـ سواء كان ذلك بأخذ اللفظ والمعنى جميعاً ، أو بأخذ المعنى وأكثر اللفظ(٢) ويعلل القزوينى قبحه لأن اللفظ فيه قد أخذ (كله من غير تغيير لنظمه ، فهو مذموم مردود لأنه سرقة محضة)(٣) .

وكذلك يرى أنصار النظم أن تغيير الالفاظ بألفاظ أخرى جديدة دون أن يتغير نظم البيت وصياغته معدود فى جملة السرقة المذمومة التى لا يشفع لصاحبها استبدال ألفاظ بألفاظ ، مادام لم يتصرف فى الصياغة الأدبية وفق ما يتطلبه مقام التعبير . ولذلك قرر الآمدى أن أبا تمام قد أخذ اللفظ والمعنى جميعاً فى بيته الذى يقول :

كأن بنى نبهان يوم وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر

فقد أخذه ـ كما يقول الآمدى ـ من قول مريم بنت الطارق :

كنا كأنجم ليل بينها قمر يجلو الدجى فهو من بينها القمر(٤)

---

(١) السابق ص ٥٠٧ (٢) المثل السائر ج ٣ ص ٢٧٣
(٣) الإيضاح ص ٣٧٠ (٤) الموازنة ص ٦٤

فعلى الرغم من أن أبا تمام قد قال : « خر من بينها البدر » فى حين قالت الأخرى : « فهوى من بينها القمر ، إلا أن الآمدى عده من سرقة اللفظ والمعنى لعدم تغاير البيتين فى نظمهما ولانحصار الاختلاف فى استبدال كلمة بكلمة أخرى .

ويجلى عبد القاهر هذه الفكرة ويزيدها من بيانه وضوحاً حينما لايعد القائل واضع كلام أو قائل شعر ، إذا ما عمد إلى بيت فوضع مكان كل لفظة منه لفظة فى معناها ، دون أن يعرض لنظمه وتأليفه ، كمثل أن يقول فى بيت حطيئه :

دع المكارم لاترحل لبغيتها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

فيقول على منواله :

ذر المآثر لاتذهب لمطلبها ... واجلس فإنك أن الآكل اللابس

فيرى عبد القاهر أن (ما كان هذا سبيله .. لايصح أن يجعل عبارة ثانية ولا أن يجعل الذى يتعاطاه بمحل من يوصف بأنه أخذ معنى .. لأن بيت حطيئة لم يكن كلاما وشعراً من أجل معانى الألفاظ المفردة التى تراها فيه مجردة عن معانى النظم والتأليف)(١) .

وهذا الكلام من أدل الأدلة على أن النظم والصياغة الأدبية هى المعيار الأساس الذى يتم فى ضوئه الحكم بوجود السرقة أو نفيها . وهو مايلخصه كلام عبد القاهر الذى يهدم دعوى السرقة عند اختلاف نظم البيتين بتلك القاعدة التى يقرر فيها بأنه (لا يتصور أن تكون صورة المعنى فى أحد الكلامين أو البيتين مثل صورته فى الآخر ألبتة)(٢) .

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٨٧ (٢) السابق ص٤٨٧

إن نظرية عبد القاهر فى النظم لاتكشف النقاب عن حقيقة لاسبيل إلى الشك فيها ، وهى أن كل مزية أو فضيلة إنما مردها إلى خصائص معينة فى صياغة الكلام ونظمه .

وهذه الحقيقة على بساطتها تضع حدا نهائيا لموضوع السرقات الذى طال الحديث والكلام والخلاف حوله ، فإن مجرد التشابه فى الفكرة أو فى المعنى العام ، أو حتى فى الصوره البيانية ، أو فى المخترع المبتدع من الاستعارة لا يكفى فى الإدانه بالسرقة .

ذلك إذا سلمنا مع عبد القاهر بأن العبرة بصياغة الفكرة لا بالفكرة فى ذاتها ، وبما يضفيه النظم نفسه على الاستعارة من خصائص لم تكن لها من قبل . وفى هذا يقول عبد القاهر : (إن من الاستعارة مالا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته) ...

وفى ضوء فكرة النظم عنده ، وماساقته إلينا هذه الفكرة من حقائق أصيلة عن مفهوم الخلق الفنى ، سوف ننتهى إلى حقيقة لاسبيل إلى الشك فيها ، وهى أن الفن ليس فى الفكرة ، ولا فى المعنى الأخلاقى الفلسفى ، ولا فى المضمون بعامة مهما تكن قيمة هذا المضمون ، وإنما الفن فى تطويع الشكل للمضمون والمضمون للشكل ، وفى إخضاع التجربة للصورة اللفظية أو لأى صورة من صور الفن ، سواء أكانت هذه الصورة قصيدة غنائية أم مروية أم رواية مسرحية،أم غير هذا وذلك من أشكال الفن الأخرى .

على هذا الأساس السليم لمعنى الخلق الأدبى ، يكون مجال النقد الأدبى منصبا إلى حد كبير على ما يكون فى داخل الأثر الفنى من علاقات تنشأ من الصياغة ، وترتد إليها ، وعلى هذا الأساس لا يتم تشابه أو تشاكل أو ترادف فى صورتين لشاعرين أو تعبيرين أدبيين لكاتبين

مختلفين إلا إذا نقل الثانى عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل ، عندئذ ، وعندئذ فقط يكون الثانى سارقا من الأول .

ومن ثم فإن التوليد الذى هو أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر سبقه أو تقدمه ، ويحاول أن يتأثر به أو يزيد عليه ، لا يصح أن يسمى سرقة ، ذلك لأننا مع اعترافنا بما فى التوليد من الاقتداء بالغير والاقتباس منه ، فإن صياغة المعنيين هما وحدهما اللذان يحددان قيمة كل منهما(١) ، ومدى ما أضافته الثانية إلى الأولى ، وقد تحول هذه الإضافات الجديدة المعنى تحويلا كاملا ، بل إن تحويرا صغيرا فى العبارة قد يرفع قيمتها درجة عالية من السمو .

وليس أدل على أن ماسماه النقاد الأقدمون توليد المعنى سابق لا يمت إلى السرقة بصفة ، من المثال الذى أورده أبو هلال العسكرى عندما زعم أن ابن الرومى قد سرق معنى البيتين الآتيين :

يقتر عيسى على نفسه ... وليس بباق ولا خالد
ولو يستطيع لتقتيره ... تنفس من منخر واحد

من قول الجاحظ : « إن بعضهم قبر إحدى عينيه ، وقال إن النظر بهما فى زمان واحد من الإسراف » .

وواضح مافى هذا الاتهام من تعسف وإجحاف ، بل ومن جهل بحقيقة

(١) قد يكون هذا أحد مظاهر التطور فى بحث السرقة عند عبد القاهر حين غض النظر عن تشابه المعنيين وصرف اهتمامه إلى الصياغة الفنيه وما يمكن أن تضيفه إلى المعنى من توليدات ، أما تشابه المعنيين فقط فلا سرقة فيه . وبهذا يبقى عبد القاهر فى دائرة الذين سمحوا للشعراء بأخذ معانى السابقين مع التجديد فى صياغتها ، أو من الذين يعتمدوا بالشكل أكثر .

الخلق الأدبي ومفهومه الدقيق ؛ فليس من شك فى أن قيمة شعر ابن الرومى لا ترتد إلى الفكرة التى استقاها أو استوحاها من الجاحظ بقدر ما ترجع إلى صياغة بيتيه على هذه الصورة لو قارناهما بعبارة الجاحظ لما وجدنا مجالا للمقارنة ، فليس من شك أن فى بيتى ابن الرومى من عناصر الصياغة ما يحدد الفكرة ويلونها ، بل ويضيف إليها إضافات كثيرة ، تمنحها القدرة على الإيحاء بموقف مختلف ، بل وتكسبها روحا مميزا وجديدا .

فالتنفس من منخر واحد ليس مساريا للنظر بعين واحدة ، وعلى الأخص فى هذا المجال الذى يتحدث فيه الشاعر عن تقتير عيسى على نفسه وشحه البالغ الذى يوشك أن يقطع عليه أنفاسه ، وأن يجعله يحاسب نفسه ويراقبها مراقبة تبلغ حد الخنق حين يتمنى لغلبه الشح عليه لو استطاع أن يتنفس من منخر واحد .

أفبعد هـــذا يمكن أن يقال بأن ابن الرومى قد سرق بيتيه من عبارة الجاحظ ؟ وهل يجوز لمن له بعد بالشعر أن يخلط فى مفهومه للسرقة إلى هذا الحد الذى لا يفرق الإنسان فيه بين السرقة والتأثر أو الاستيحاء أو الاقتباس ؟(١) » .

وليس من شك فى أننا فى ضوء نظرية اللفظ والمعنى تعد هذين البيتين من قبيل السرقة المعنوية ، إذ لا اعتداد عند أصحاب تلك النظرية بالصياغة والنظم ، أو بتحويل المعنى من غرض إلى غرض ، أو من حال إلى حال ، فمجرد التشابه بين المعنيين يدفع إلى الحكم بالسرقة .

---

(١) قضايا النقد الادبى بين القديم والحديث . د . محمـــد زكى العشماوى ص ٣٦٢ - ٣٦٥

٢ - أثر اختلاف الأحوال :

لا يبدو مفهوم عبد القاهر للنظم مقصوراً على دراسة البناء الأدبي معزولا عن السياق الذي يضم الكلام وينتج فيه. فالنظم عند عبدالقاهر يعني توخي معاني النحو فيما بين الكلم حسب الأغراض التي يصاع لأجلها الكلام(١) . وهذه الأغراض التي يذكرها عبدالقاهر تمثل متطلبات السياق أو المقام الذي يؤثر في تغيرات الصياغة الأدبية للكلام . وهو ما يؤكده تعريف الخطيب القزويني للبلاغة من أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته(٢). حيث ينص القزويني على أن (تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه عبد القاهر بالنظم(٣)) . فمقتضى الحال (أي متطلبات المقام) الذي يعنيه القزويني هنا ، هو الأغراض التي عناها عبد القاهر ، ذلك أن مقتضى الحال يختلف لأن مقامات الكلام متفاوتة - كما ينص القزويني(٤) - .

لذلك يصرح عبد القاهر في مواضع كثيرة بارتباط بنـــاء الألفاظ بالسياق الذي يحتويها من حيث تكوينها والدلالات الثواني ، فهو يرى أن ليس شيء (يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه)(٥) . فهناك - إذن - وجوه ومواضع خاصة لمعاني النحو يجب أن توضع في مواضعها وأن تنزل في أماكنها وفق ما تتطلبه المقامات المختلفة . ولذلك يصرح القزويني بأن حسن الكلام أو قبحه

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٧ (٢) الإيضاح ص ١٣
(٣) الإيضاح ص ١٣ (٤) الإيضاح ص ١٣
(٥) دلائل الإعجاز ص ٨٢

راجعان إلى مدى مناسبة الكلام للمقام الذى ورد فيه . إذ إنما يكون (ارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدم مطابقته له)(١) .

وهذه الوجهة التى اختارها عبد القاهر فى ربط النص بسياقه لا تبدو وجهة نظرية فقط . بل إنها تظهر فى تطبيقاته وموازناته بين النصوص . كما يظهر ذلك فيما يلحظه من التشابه فى الغرض بين قول النابغة :

فإنك كالليل الذى هو مدركى
وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

وقول الآخر :

نعمة كالشمس لما طلعت بثت الإشراق فى كل بلد

إذ أن غرض التشبيهين فى البيتين واحد فالشاعر فالبيت الثانى قد قصد (نفس ماقصده النابغة فى تعميم الأقطار والوصول إلى كل مكان)(٢) . إلا أنه برغم وحدة الغرض فإن اختلاف المقام أدى إلى اختلاف الصياغة . فاختصاص النابغة « الليل » (دليل على أنه قد روى فى نفسه ، فلما علم أن حالة إدراكه وقد هرب منه حالة سخط رأى التمثيل بالليل أولى)(٣) . أما اختيار « الشمس » فى البيت الآخر ، فلذلك لأن (النعمة لما كانت تسير وتؤنس أخذ المثل لها من الشمس)(٤) . ويشدد عبد القاهر فيقرر بأن الشاعر (لو ضرب المثل لوصول النعمة إلى أقاصى البلاد ، وانتشارها فى العباد بالليل ووصوله إلى كل بلد ، وبلوغه كل أحد لكان قد أخطأ خطأ فاحشا)(٥) . وهنا لم يفاضل عبد القاهر بين النصين إلا بعد ربط المعنى بسياقه العام وبالنظر إلى مناسبة الصياغة للمقام .

---

(١) الإيضاح ص ١٣
(٢) أسرار البلاغة ص ٢٥٥
(٣) السابق ص ٢٥٥
(٤) السابق ص ٢٥٥
(٥) السابق ص ٢٥٥

إن عبد القاهر تنهض فى ذهنه فكرة تغاير المعنيين برغم اتحاد البيتين فى الغرض ، وذلك لأن لكل بيت مقاماً خاصاً يجب أن تراعيه الصياغة الكلامية . فإن هى لم تفعل وقعت فى أخطاء فاحشة . ومثل هذا الرأى يهدم الأساس الذى تقوم عليه فكرة السرقات، إذ أنها تعتمد على استدلال المعانى من سياقها وعزلها عن ملابساتها والحكم ـ من ثم ـ على أن بعضها قد سرق من بعض .

ولذلك يذهب حازم القرطاجنى إلى صعوبة وقوع المفاضلة بين الشعراء وأنها لا تكون إلا على سبيل التقريب وترجيح الظنون ، وذلك لأن (أحدهما قد يساعده الزمان والمكان والحال والباعث على التغلغل إلى استثارة تخاييل ومحاكاة فى شىء لا يساعد الآخر شىء من ذلك عليه)(١) . فبرغم أن حازماً ههنا يدرك أثر الظروف التاريخية والعوامل فى ابتداع المعانى وصياغة النصوص ، إلا أنه قد ذكر أيضاً أن اختلاف الأحوال والمقامات على الإنشاء الأدبى ، حيث يرى أن (الشعر أيضاً يختلف بحسب اختلاف أحوال القائلين وأحوال مايتعرضون للقول فيه)(٢). ولذلك يصرح حازم القرطاجنى بعدم التسامح فى التعرض إلى شىء من معانى الأقدمين المبتدعة إلا بشروط : (منها أن يركب الشاعر على المعنى معنى آخر ، ومنها أن يزيد عليه زيادة حسنة ، ومنه ـ وهنا موضع الشاهد ـ أن ينقله إلى موضع أحق به من الموضع الذى هو فيه)(٣) ، أى أن يجوز به مقامه وحاله إلى المقال والحال التى هى به ألصق .

ولعله فى ضوء هذه الرؤية يمكن أن يعاد فهم كلام ابن طباطبا وأبى هلال العسكرى اللذين يوجهان الشاعر ـ إذا أخذ معانى الأقدمين ـ أن ينقلها

---

(١) منهاج البلغاء ص ٣٧٦

(٢) منهاج البلغاء ص ٣٧٥

(٣) منهاج البلغاء ص ١٩٣

موضع إلى موضع آخر ، فابن طباطبا ينصح الشاعر بأن يستعمل (المعانى المأخوذة فى غير الجنس الذى تناولها منه ، فإذا وجد معنى لطيفاً فى تشبيب أو غزل استعمله فى المديح ، وإن وجده فى المديح استعمله فى الهجاء)(١) . ومثله أبو هلال الذى يقترح على الشاعر (أن يأخذ معنى من نظم فيورده فى نثر أو نثر فيورده فى نظم . أو ينقل المعنى المستعمل فى صفة خمر فيجعله فى مديح ، أو مديح فينقله إلى وصف)(٢) . وبرغم أنهما يريان ذلك من إلطاف الحيلة وإخفاء السرق ، إلا أن كلاهما ـ سواء قصدا أو لم يقصد ـ يشير الى أنه باختلاف مقامات التعبير سيتغير تبعاً لذلك بناء المعنى ، فلا يصبح سرقة مادام المعنى قد تشكل وفق مايقتضيه المقام الجديد ، فكأنه بذلك قد انسلخ من صورته السابقة إلى صورة جديدة مغايرة .

وعلى ذلك تظهر دقة الآمدى حين يقارن بين المعنيين المتشابهين فى ضوء مناسبتهما المقام ، وحكمه ـ من ثم ـ بأن المتأخر قد أخذ المعنى وقصر فى العبارة إذ لم يستطع تشكيل المعنى وفق متطلبات السياق . ويظهر ذلك فى موازنته بين قول مسلم بن الوليد :

فأذهب كما ذهبت غوادى مزنة أثنى عليها السهل والأوعارُ

وبيت أبى تمام :

وقفنا فقلنا بعد أن أفرد الثرى به ما يقال فى السحابة تقلع

فيرى الآمدى أن أبا تمام قصر فى المعنى عن مسلم ، لأن (مسلماً قال : « أثنى عليها السهل والأوعارُ » فأراد أن هذه السحابة عمت بنفعها ، وفى قول أبى تمام : « مايقال فى السحابة تقلع ، إبهام ، لأنه لم يفصح بالثناء عليها وأنها نفعت . وكثيراً مايضر المطر إذا كانت هذه حاله)(٣) .

---

(١) عيار الشعر ص ١٢٦ (٢) الصناعيتين ص ١٩٨

(٣) الموازنة ص ٦٥

إن الآمدى هنا يوازن بين البيتين من حيث دلالة نظمها على المعنى الإيحائى الذى يتطلبه مقام المدح الذى يقال فيه البيتان ، فيرى فى بيت أبى تمام تقصيرا ، إذ لم تستطع اختياراته اللغوية أن تنفى احتمال انقلاب المعنى إلى إيحاءات سلبية تناقض ما تتطلبه الحال . أى أن أبا تمام لم يستطع - حسب ما يعبر البلاغيون - أن يحترز لمعناه فى عدم إتيانه بما يدفع خلاف المقصود .

ويحاول باحث معاصر أن يوظف فكرة ربط النص بسياقه فى إعادة النظر فى بعض الأبيات التى حكم عليها بعض النقاد العرب بالسرقة، ولكنها عند قراءة البيت فى ضوء سياقه - فى نظر ذلك الباحث - لا يصبح ثم سرقة . فصاحب الوساطة يذكر فى سرقات المتنبي بيته الذى يقول فيه :

وكيف يبيت مضطجعاً جبانٌ فرشت لجنبه شوك القتاد
يرى فى النوم رمحك فى كلاه ويخشى أن يراه فى السهاد

ويفضل عليه بيت أشجع :

وعلى عدوك يا ابن عم محمدٍ
رصدان : ضوء الصبح والإظلامُ
فإذا تنبه رعته وإذا غفا سلت عليه سيوفك الأحلامُ

وذلك أن (المتنبي قصر فى ذكر السهاد، لأنه أراد أن يقابل بها النوم، وبذلك يتم المعنى وليس كل يقظة سهاداً ، وإنما امتناع الكرى فى الليل ، ولا يسمى المنصرف فى حاجته بالنهار ساهداً وإن كان مستيقظاً)(١) . ويذهب ذلك الباحث إلى أن هذا التحليل لم ينظر إلى السهاد على أنه قيمة قائمة فى ذاتها

---

(١) الوساطة ص ٢٣٠

ولذاتها ، وليست بديلا لليقظة حمل عليها الشاعر لأجل القافية ، بل إن لكلمة السهاد أصالة فى السياق الذى وردت فيه . ومن هنا فإن الواجب إعادة النظر فى بيت المتنبى لإدراك ما أفضى به إلى إزاحه اليقظة وإحلال السهاد محلها .

إن المتنبى لا يترك لليقظة مكاناً لأنه يلمح فيها معانى الحياة والانتباه والصحة والقوة باعتبار أنها هى والنوم تشكلان طرفى الحالة الطبيعية للإنسان . غير أن الجبن لا يجد صاحبه لجنبه مضجعاً ـ كما جاء فى البيت السابق على هذا البيت ـ لا يترك لليقظة مكاناً فصاحبه متوتر بين حالين : هروب إلى النوم لا يفلت فيه من المطاردة ، وسهاد لا ينعتق فيه من الخوف .

والرمح المغروس فى الكلى لا يؤخذ على أنه محاولة من المتنبى للخروج عن السيوف المسلولة عند أشجع ، وإنما هو امتداد لتلك الرؤيا التى فرشت شوك القتاد لجنب الجبان فى البيت الذى قبله ، وهى الرماح التى ظلت تتراءى فى القصيدة من بيت لبيت حتى تلاقت بالهموم لا تسكن إلا فى القلب ، فى قوله :

وقد صغت الأسنة من هموم ... فما يخطرن إلا فى فؤاد

وهكذا فنى سياق الجبن وشوك القتاد والرماح المغروسة فى الكلى لا يعود لليقظة مكان ، فتزاح لكى يقوم السهد مكانها(١) .

وبهذا يظهر أن الحكم على المعنى فى ضوء سياقه ينفى كثيراً مما قيل

(١) قراءة جديدة فى تراثنا النقدى (ندوة) ٢ / ٧٦٥ ـ الرياض ـ سعيد السريحى بحث بعنوان « تكثيف اللغة الشعرية — قراءة فى مبحث السرقات » .

عنه بأنه مسروق ، ويجعل النظر إلى المعنى على أنه نمو اللغة الشعرية فى داخل النص بتفاعلها مع أجزاء النص وملابساته ، وهو ما يجعل المعانى الواردة امتداداً طبيعياً نبع من داخل النص ذاته وليس استعانة بأشياء من خارجه ، وعلى هذا يصبح للمعانى المشتركة فى ضوء سياقها الجديد معانى وآفاقاً آخر لم تمنح لها من قبل ، وهو ما يهدم دعوى استراقها من أى مكان آخر .

السرقة فى ضوء النقد الحديث

وحين نبحث فى النقد الحديث لنقف على رأى نقاده فى السرقة ، فإننا نجد كثيرا من النقاد يدلون برأيهم فى السرقات ، ولكن هذا الرأى - فى مجموعة - لايختلف كثيرا عن آراء النقاد القدماء ، مما يعنى أن هؤلاء كانوا يبحثون فى السرقات وأعينهم على النقد القديم ، برغم تقدم النظريات النقدية ، وبروز نظريات جديدة فى النقد الحديث .

وسنحاول هنا عرض آراء بعض النقاد المحدثين ، لنقف على مدى تأثرهم بالنقد القديم ، وما أضافوه إلى هذه القضية من جديد .

١ - الشيخ حسين المرصفى :

للمرصفى رأى فى السرقة الشعرية ، حيث نجده يحرم منها نوعا ، ويحل منها نوعا آخر ، فما يحرمه هو تلك السرقة التى يكون فيها المسروق أجود ، وما يحله هو عكس ذلك ، « ونحن وإن كنا نستنكر النقد الذاتى ، ونستنكر التقليد والنقد اللغوى المحض من مثل مارأينا الآن عند المرصفى ، ولكننا نرى آراءه فى السرقة وفى اللفظ وفى المعنى ، نراها جيدة وقمينة بالتقدير(١) » .

فالمرصفى « يرى فى السرقة أن يؤاخذ الشاعر على أخذ المعنى ، لاسيما إذا كان السابق أصح معنى ، أما إذا لم يكن الكلام ذا معنى غريب ، ولم يشتمل على نكتة بديعة ، فإن الشعراء يتسامحون فى تناوله والتوافق عليه .

---

(١) نشأة النقد الادبى الحديث فى مصر ص ١٧

وعلى ذلك فهو يعيب قول أبي نواس :

فما جازه جود ولا حل دونه ولكن يصير الجود حيث يصير

لأنه مأخوذ من قول الشنفرى :

ظاعن بالحزم حتى إذا ما حل حل الحزم حيث يحل

ويعقب على ذلك بقوله إن الحزم يتعلق بالسير والحلول ، وأما الجود فإنه لا يصح ربطه بالسير والإقامة ، وإنما يربط بالأموال فيقال إنه جواد على حال من عسر ويسر ، ومن ثم يرى أن بيت الشنفرى أجود وأسبق .

ولنضرب لذلك مثالا آخر هو تعليقه على قول أبي نواس في رائيته التي مدح بها الخصيب :

فتى يشترى حسن الثنايا بماله ويعلم أن الدائرات تدور

يقول المرصفي سبقه إلى النطق به الراعي النميرى حيث قال :

فتى يشترى حسن الثنايا بماله إذا ما اشترى المخزاة بالمجد بيهس

ونطق به قبله الأبيرد أيضا :

فتى يشترى حسن الثنايا بماله إذا السنة الشهباء أعوزها القطر

ويأتي تعليق المرصفي على هذا المثال بأنه غير معيب حينما يقول : ومثل هذا لا يعيبه أهل الأدب كما نقله عنهم بعض شراح لامية المعجم عند ذكره توافق الطغرائي وصاحب المقامات الحريري في قولهما :

وذى شطاط كصدر الرمح معتقل
بمثله غير هياب ولا وكل

وذى شطاط كصدر الرمح قامته
صادفته بمنى يشكو من الحرب

قالوا إذا لم يكن الكلام ذا معنى غريب ولم يشتمل على نكتة بديعة

تسامح الشعراء فى تناوله والتوافق فيه ، لأنه ليس ذا معنى غريب يسبق إلى الخاطر بدون حاجة إلى سرقة (١) » :

ويكاد رأى المرصفى يقترب كثيراً من رأى الآمدى والجرجانى وغيرهما فى سرقة المعنى ، حيث لا يعدون السرقة فيه إلا إذا كان المعنى بديعاً غريباً غير متداول ولا شائع ، وهذا ما يفهم من سياق رأيه السابق .

وإذا عرفنا أن المرصفى يمثل التيار المحافظ فى النقد العربى الحديث ، وأنه كان يسير فى نقده على سنن النقاد العرب القدماء ، أمكننا أن نعرف السر فى توافق رأيه مع رأى النقاد القدماء فى السرقة ، وهو بهذا يؤكد إنطباعا لدينا بأنه لم يضف جديداً فى مجال السرقات ، وإنما اكتفى بترديد آراء النقاد القدماء .

٢ ـ مصطفى صادق الرافعى :

والرافعى من النقاد الذين داروا فى فلك القدماء فى بيان رأيه فى السرقة، لأنه ممن أكبوا على التراث العربى يعبون منه ، ومنه كتب النقد العربى ، ولأنه ممن كانوا يحاربون دعوات التجديد التى تسىء إلى العربية وتراث العرب ، يتضح هذا من رأيه التالى فى السرقة .

« يذهب الرافعى إلى أن شرط الشاعر الذى ترتفع عنه مظنة السرقة هو أن تكون له قوة الشعر » ودليلها الإبداع والمعنى فى كل معنى والانتباه إلى أدق المناسبات ، كما يرجع التفاوت الذى يحدث بين القائلين إلى المنشأ الذى يطبع فى الأنفس صفات مختلفة تغلب على بعضها دون بعض ، ثم إلى اختلاف العصر ، وما يقع لشاعر دون سواه ، وكذلك ما يتفق للواحد

---

(١) انظر الوسيلة الأدبية جـ ٢ ص ٤٧٥ ـ ٤٨٠ والتراث النقدى قبل مدرسة الجيل الجديد . عبد الحى دياب ص ٥١

ولا يتفق للآخر إلى غير ذلك مما شرط جميعه وفور القوة فى الشاعر .

على أن من قال من الشعراء فى جنسى ما هو بسبيله ، فإن الرافعى يرى أن هاجسه لا ينكر عليه ، وإن توارد مع غيره فيه .

وفيما يختص بتوارد الخواطر يذهب الرافعى إلى أن لها أسبابا : منها ما يكون وحى العين إذا نزع الشاعر منزعا فى صنعته ، ومنها الأسلوب فإن من الشعراء من يبنى القافية بالبيت ، ومنهم من يبنى البيت بالقافية ومنها اختلاس المثل من جملة بعينها ، وإشتراك المعانى كأن تكون مستفيضة فى المناقلات ، أو واقعة لو شاء كل أمرىء لوجد إليها مساغا ، وكذلك التمهيد بلفظة تؤدى إلى معنى لا يكون منها غيره ، ومثله لا يكون سرقة يعاب بها على طريقة الشعر لا على طريقة فإن التفاضل إنما يكون فى إبتكار الآشياء قائله مادام على شريطة الشاعر ، النظم .

وبهذا الفهم أيضا نراه يتعرض للسرقة مدعياً أن أهل البصر بالشعر اجتمعوا على أن يكون ما بين قلبه ولسانه أنفاساً تتردد شعراً ، وقالوا إنه ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن متناول المعانى ممن تقدمهم ، والصب على قوالب من سبقهم ، ولكن عليهم أن يبرزوا ما أخذوه فى معارض من تأليفهم ، ويؤدوه فى غير حليته ، ويزيدوا فى حسن تأليفه ، وجودة تركيبه ، وكمال حليته ومعرضه ، فإذا فعلوا ذلك فهم أولى بها ممن سبق إليها ، وهو كلام لا يمترى فيه . ومن المعانى ما يلبه بعضه على بعض مما يكون وراء لفظة أو تحت نادرة ، حتى لقد تجد فى بنيات الطريق ما نستخرج منه المعنى الفحل ، والخاطر الرائع ، وللشاعر فى ذلك فضـــل لا يغمطه فيه حقه .

على أنا نعتقد أن هذه الآراء النقدية التى تمثل إتجاه الرافعى النقدى فى السرقة ، إنما هى صدى للنقد العربى القديم ، وذلك لأنه عكف على

قراءة الكتب العربية القديمة التى تعالج مسائل النقد الأدبى ، وأفاد من كنوزها (١) » .

والمتأمل فى آراء النقاد القدماء التى عرضنا لها فى ثنايا البحث وآراء الرافعى فى السرقة ، يجد تشابها كبيراً بينها ، فقد أشار الرافعى الى توارد الخواطر وعدم وقوع السرقة معها ، كما أشار إلى المعانى المستفيضة المتداولة التى لا يقع فيها السرقة ، والزيادة على المعنى المأخوذ لا يكون سرقة ، وأشار إلى المعانى البديعة النادرة وأنها مما تقع فيها السرقة ، وكل هذه آراء سبق إليها النقاد القدماء ، كما أشار الرافعى إلى ما أشار إليه القاضى الجرجانى صاحب (الوساطة) من قبل ، حين أباح للمحدثين أخذ معانى القدماء بشرط صياغتها صياغة جديدة ، كذلك أشار الرافعى إلى أن الشاعر له أن يتناول معانى من تقدموه ، والصب على قوالبهم ، ولكن بشرط التجديد فى الصياغة والمعارض .

والرافعى أهتم - كما قلنا - بالعكوف على التراث العربى ، ينهل منه ، وحمل لواء المحافظين فى الحملة على المجددين ، فليس غريبا أن تصدر عنه مثل الآراء .

٣ ـ طه حسين :

وللدكتور طه حسين رأى سريع غير مفصل فى السرقة ، يتضح منه أنه يرفض رفضا تاما أن يسرق الشاعر من غيره لفظا أو معنى ، لأنه عند ذلك لا يكون شاعرا ، إذ السرقة من العيوب الكبيرة التى يجب أن يتخلص منها الشاعر ، وكأنه بذلك لا يجيز للشاعر أى لون من ألوان السرقة ، ولعله يعنى الألفاظ الخاصة والمعانى الخاصة ، كما سيتضح من رأيه .

---

(١) التراث النقدى ص ٧٤ ، ٧٥

فهو يرى أن « من الخلال التى يجب أن يتحلى بها الشاعر ، أن يبرأ شعره من السرقات اللفظية والمعنوية ، لأن الذى يستنبط معانى الناس ويغير على ألفاظهم فليس من ذلك فى شىء ، وهو فى الحقيقة ناقل لا مخترع »(١) .

ولكن قد يفهم من سياق هذا الرأى أنه يعنى سرقة المعانى المبتدعة المخترعة التى عرفت لشاعر بعينه ، لأن قوله : (معانى الناس وألفاظهم) يوحى بذلك ، فالمعنى لا يكون لأحد الناس ، وينسب إليه إلا إذا ابتدعه هو ، وكذلك اللفظ ، فالسرقة عنده إذا فى المعنى الخاص واللفظ الخاص ، وهذا رأى سبق إليه القاضى الجرجانى ، كما رأينا سابقا .

٤ — الدكتور محمد مندور :

يرى أنه لا يجوز الحكم بالسرقة جزافا على الشاعر ، كما كان يفعل القدماء ، نتيجة تعصبهم ضد شاعر من الشعراء فى كثير من الأحيان ، والذين كانوا يحكمون بالسرقة على كل شىء وأى شىء ، ولذلك فهو يرى أنه لا بد من التفريق بين مصطلحات تتصل بالسرقة ، ويحكم عليها الناقد بالسرقة وليست بسرقة ، كالسرقة والتأثر والاستيحاء والاقتباس ، وقد تناول تلك المصطلحات تناولا تفصيليا فى كتابه (النقد المنهجى عند العرب) ، وكأنه بذلك يخالف منهج القدماء فى السرقة ، ويعارضهم فى كثير من آرائهم .

فهو يقول : « ولقد كان لنشأة تلك الدراسات ـ الدراسات النقدية القديمة التى تناولت السرقة ـ أثر سىء فى توجيهها فرأيناها تسعى قبل كل شىء إلى تجريح الشعراء . ولهذا لم تستقم المبادىء التى اتخذت فيصلا فيها ، كما أنهم لم يفرقوا بين السرقة وغيرها .

---

(١) التراث النقدى ص ٧٩

والواقع أنه من الواجب أن نميز بين أشياء، فهناك :

١ – الاستيحاء : وهو أن يأتى الشاعر أو الكاتب بمعان جديدة تستدعيها مطالعاته فيما كتب الغير .

٢ – استعارة الهياكل : كأن يأخذ الشاعر أو الكاتب موضوع قصيدته أو قصته عن أسطورة شعبية أو خبر تاريخى ، وينفث الحياة فى هذا الهيكل حتى ليكاد يخلقه من العدم .

٣ – التأثر : وهو أن يأخذ شاعر أو كاتب بمذهب غيره فى الفن أو الأسلوب، ولقد يكون هذا التأثر تتلمذا ، كما قد يكون فى غير وعى وإنما النقد هو الذى يكشف عنه .

٤ – وأخيرا هناك السرقات : وهذه لا تطلق اليوم إلا على أخذ جمل أو أفكار أصلية وانتحالها بنصها دون الإشارة إلى مأخذها ، وهذا قليل الحدوث فى العصر الحديث وبخاصة فى البلاد المستنيرة(١) » .

وأظن أنه بهذا الرأى يكون الحكم بالسرقة على بعض معانى الشاعر وألفاظه ، قد تحدد تحديدا دقيقا ، فلم يعد الحكم جزافا كما كان قبل ذلك، يطلق على السرقة وما يشبه السرقة وما هو بعيد عن السرقة ، وقد يكون رأى الدكتور مندور فى الحكم بالسرقة على أخذ جمل أو أفكار أصلية بنصها قريبا جدا من رأى الآمدى فى الحكم بالسرقة على المعانى المبتدعة ، ورأى الجرجانى فى الحكم بالسرقة على المعانى الخاصة والألفاظ الخاصة .

٥ – الدكتور محمد زكى العشماوى :

وقريب من رأى الدكتور مندور رأى الدكتور العشماوى ، فهو يرى

---

(١) النقد المنهجى عند العرب ص ٣٥٣ ، ٣٥٤

أنه لا يجوز الحكم بالسرقة جزافا على كل شيء إلا إذا سرق الثانى عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل ، أما التشابه فى بعض الألفاظ ، أو التقارب فى بعض المعانى فإن ذلك لا يعد سرقة ، ويبدو أن ميزان الحكم فى قضية السرقات قد اعتدل شيئا ما عند هذين الناقدين .

ولندع الناقد العشماوى يحدثنا عن رأيه فى السرقة ، رفضه لبعض الأمور التى تشبه السرقة وليست بسرقة .

فهو يقول : « لا يتم تشابه أو تشاكل أو ترادف فى صورتين لشاعرين أو تعبيرين أدبيين لكاتبين مختلفين إلا إذا نقل الثانى عبارة الأول نقلا كاملا دون أن يشير إلى مصدر النقل . عندئذ ، وعندئذ فقط يكون الثانى سارقا من الأول ، ومن ثم فإن التوليد الذى هو أن يستخرج الشاعر معنى من معنى شاعر سبقه أو تقدمه ، ويحاول أن يتأثر به ويزيد عليه ، لا يصح أن يسمى سرقة(١) ، ذلك لأننا مع اعترافنا بما فى التوليد من الاقتداء بالغير والاقتباس منه ، فإن صياغة المعنيين هما وحدهما اللذان يحددان قيمة كل منهما ، ومدى ما أضافته الثانية إلى الأولى ، وقد تحول هذه الإضافات الجديدة المعنى تحويلا كاملا ، بل إن تحويرا صغيرا فى العبارة قد يرفع قيمتها درجة عالية من السمو .

وليس أدل على أن ماسماه النقاد الأقدمون توليد المعنى سابق لا يمت إلى السرقة بصفة ، من المثال الذى أورده أبو هلال العسكرى عندما زعم أن ابن الرومى قد سرق معنى البيتين الآتيين :

يقتر عيسى على نفسه وليس بباق ولا خالد

---

(١) هذا رأى ليس بجديد ، فإن الجرجانى صاحب (الوساطة) سبقه إلى القول بأن المعنى المتداول الشائع لا تقع فيه السرقة إلا بزيادة يهتدى إليها الأديب ، وأخذ واحد ممن بعده ، فالزيادة على المعنى لا تعد سرقة .

ولو تستطيع لتقتيره تنفس من منخر واحد

من قول الجاحظ : إن بعضهم قبر إحدى عينيه ، وقال : إن النظر بهما فى زمان واحد من الإسراف .

وواضح ما فى هذا الاتهام من تعسف وإجحاف ، بل ومن جهل بحقيقة الخلق الأدبى ومفهومه الدقيق . فليس من شك فى أن قيمة شعر ابن الرومى لا ترتد إلى الفكرة التى استقاها أو استوحاها من الجاحظ بقدر ما ترجع إلى صياغة بيتيه على هذه الصورة التى لو قارناهما بعبارة الجاحظ لما وجدنا مجالا للمقارنة ، فليس من شك أن فى بيتى ابن الرومى من عناصر الصياغة ما يحدد الفكرة ويلونها ، بل ويضيف إليها إضافات كثيرة ، تمنحها القدرة على الإيحاء بموقف مختلف ، بل وتكسبها روحا مميزا وجديدا . فالتنفس من منخر واحد ليس مساويا للنظر بعين واحدة ، وعلى الأخص فى هذا المجال الذى يتحدث فيه الشاعر عن تقتير عيس على نفسه وشحه البالغ الذى يوشك أن يقطع عليه أنفاسه ، وأن يجعله يحاسب نفسه ويراقبها مراقبة تبلغ حد الخنق حين يتمنى لغلبة الشح عليه لو استطاع أن يتنفس من منخر واحد .

أفبعد هذا يمكن أن يقال بأن ابن الرومى قد سرق بيتيه من عبارة الجاحظ ؟ وهل يجوز لمن له بصر بالشعر أن يخلط فى مفهومه للسرقة إلى هذا الحد الذى لا يفرق الإنسان فيه بين السرقة والتأثر أو الإستيحاء أو الاقتباس ؟(١) » .

ثم ينقل الدكتور العشماوى رأى الدكتور مندور السابق لتأكيد رأيه من جانب ، ولبيان المراد بالمصطلحات التى أوردها فى نهاية رأيه من جانب آخر

---

(١) قضايا النقد الادبى بين القديم والحديث ص ٣٦٤ ، ٣٦٥

وواضح أنه يحمل - كندور - على النقاد القدماء الذين كانوا يحكمون على السرقة لمجرد وجود التشابه البعيد بين المعنيين ، وواضح أيضا أنه يذكر فى مجال السرقة المعنى واللفظ ، مستخدما تلك الثنائية التى كان يستخدمها أنصار اللفظ والمعنى فى النقد العربى القديم ، كما أن رأيه فى السرقة لا يكاد يخرج - عند النظر الدقيق فيه - على رأى القدماء فى السرقة .

٦ — الناقد السعودى : أحمد عبد الغفور عطار :

وإذا كانت هذه القضية قد أخذت اهتماما كبيرا من النقاد فى العصور السابقة فإنه لم يكن غريبا أن يتواصل ذلك الاهتمام حتى عصرنا الحاضر ، ولهذا فقد عرض أحمد عطار لهذه القضية فى مواضع متفرقة من كتبه ومقالاته. وقد اتخذ له - أحيانا - آراء تخالف آراء كثير من النقاد ، ومن ذلك رأيه فى سرقات المتنبى ، فهو ينفيها نفيا قاطعا ، على الرغم من كثرة الكتب المؤلفة حول سرقاته ، والتى يثبتها أكثر النقاد ، ونعلم أن بعض أولئك النقاد كان منصفا كالقاضى الجرجانى : مما يعنى ثبوت سرقاته . ولكن أحمد عطار يقول:

« وحسبه أنه اتفق مع أفلاطون وأرسطو فى كثير من الحكم ، وسبقه إياهما بالإحكام والتحديد والشمول ، حتى زعم بعض خصومه كالحاتمى أنه انتحل حكمه من فيلسوف أثينا ، وأتوا ببعض أمثله على مزاعمهم ، تجد من يدرسها ويوازن بين مرامى أبى الطيب ومراميهما مدى غير قريب أن لشاعرنا فضل الإحكام والتجويد وبلوغ الغاية هذا إذا فرضنا حقيقة مزاعمهم ولكنا مطمئنون إلى أن المتنبى أبعد ما يكون عن الانتحال ، لأنه لم يخلق للسطو على الآثار ، وإنما خلق ليبدع ويهب »(١) .

ولعل هـــذه النظرة من عطار تغلب عليها الذاتية الناشئة من إعجابه

(١) المقالات : ١٢٣ ، ١٢٤

بشخصية المتنبي وشعره ، لأنه عمم فى الحكم ، ولو تروى وأنصف لأدرك أن المتنبي من المحتمل أن يكون سارقا لبعض الأبيات .

ولم يقتصر عطار فى دراسته للسرقات على السرقات الشعرية ، بل درس - أيضا - سرقة بعض القصص من بعض ، لكنه يتنبه إلى أن مجرد التشابه بين القصص لا يصح الاعتماد عليه للحكم بالسرقة ، وإنما لابد من إثبات ما يدل على سرقة الثانى من الأول ، وهذه الرؤية غابت عن ذهن كثير من النقاد القدماء فمثلا بحث التشابه بين قصتين من الأدب العالمى ، وهما : « تاييس » لأناتول فرانس ، « الحسناء القديسة » لأوسكار وايلد ، وقد حصر التشابه فى ما يلى :

(ا) الشخصيات : فى « تاييس » تاييس : الغانية الفاجرة ، بافنوس : الراهب المتعبد الذى عبد الله أربعين سنة فى « الحسناء القديسة » ميرهنا : الغانية الفاجرة ، هونوريوس : الراهب المتعبد الذى عاش عابدا لله .

(ب) الأحداث : فى كلتا القصتين تعمل الغانية على إغواء الصالحين ، وتحاول فى إحدى المرات إغواء هذا الراهب ، لكنها تهتدى على يديه ، وتكون المفاجأة أن الراهب يكفر بالله ، ويعلن الإلحاد ، ا لكن أحمد عطار يقول : «هل بعد أوسكار وايلد سارقا ؟ . أما أنا فلا أراه كذلك » ؟ ولو كان فى الأدب العربى أناتول فرانس وأوسكار وايلد لاتهم الأخير بسرقة الأول : لأن القصة واحدة ، والأبطال متشابهون ، والحوادث متشابهة . لو غيرت الأسماء وحور فى القصة بعض التحوير لصح أن تنسب « تاييس » إلى أوسكار « والحسناء القديسة » إلى أناتول ، لولا اختلاف أسلوب الكاتبين »(١) .

ونظرة أحمد عطار هذه تشبه إلى حد كبير نظرة القاضى الجرجانى الذى

---

(١) كلام فى الأدب : ١١٢

كان يؤمن بوجود التشابه الذى ينشأ من غير سرقة والذى يقول : « ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره فى تحصيل معنى يظنه غريبا مبتدعا ، ونظم بيت يحسبه فردا مخترعا ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه أو يجد له مثالا يغض من حسنه ؛ ولهذا السبب أحظر على نفسى ولا أرى لغيرى بت الحكم على شاعر بالسرقه . »(١) . والذى يؤكد ذلك بقوله : « فإن وافق بعض ماقيل أو اجتاز منه بأبعد طرف قيل : سرق بيت فلان ، وأغار على قول فلان . ولعل ذلك البيت لم يقرع قط سمعه ، ولامر بخلده ، كأن التوارد عندهم ممتنع ، واتفاق الهواجس غير ممكن ! »(٢) .

وقد اهتم عطار فى هذه القضية بمسألة انتحال آراء الآخرين ، وهذه المسألة أقبح من السرقة الاصطلاحية ، لأن السارق يحاول إخفاء سرقته ببعض التعديلات التى يضفيها على النص الذى يسرقه أما المنتحل فإنه ينقل النص دون تغيير أو بتغيير يسير ، مما يدل على شدة ضعفه وغباته . وكان من أبرز المواقف والانتحالات التى اكتشفها من اكتشافه أن المحامى جمال الدين الشعرانى سرق كتابه « صقر الجزيرة » ونسبه إلى نفسه بعد تعديلات يسيرة ، وسماه « التاريخ السياسى للمملكة العربية السعودية » . وقد أعلن أحمد عطار بنفسه عن وقوع هذه السرقة ، وادعى ـ تواضعا ـ أنه لم يكن يرغب فى الإعلان عنها . لكن إصرار عبد الله عريف ـ الذى أعطاه الكتاب ليقدمه للقراء ـ دفعه إلى الإعلان عنها(٣) لكن هذا الادعاء يشك فيه : لأن أى أديب مهما كان ينفر من الاستغفال وسرقة آرائه ، وأحمد عطار من هذا

---

(١) القاضى على الجرجانى : الوساطة بين المتنبى وخصومه تحقيق أبو الفضل إبراهيم والبجاوى . الطبعة الثانية : ٢١٥

(٢) السابق : ٥٢

(٣) قطرة من يراع : ٨٠ ، ٨١

الصنف ، ويدل لذلك أنه أبلغ بهذه السرقة الجامعة السورية والمشرف على الرسالة ـ لأن الكتاب كان أصله رسالة علميا ـ ووزارة المعارف وبعض الجهات(١) أكل هذا وهو مدفوع إلى الإعلان دفعا؟! ولننقل أحد المواضع التى مثل بها عطار على وقوع تلك السرقة :

« جاء فى مقدمة « التاريخ السياسى » (٦ ، ٧) : « أعجبت بصورة خاصة بعبقرية ابن مسعود السياسية الناضجة البكر التى لا يوجها إلا من بلغ مرتبة عالية من مراتب الذهن والنضج وإلا من أوتى معرفة متينه بأساليب الساسة ومقررى مصائر الشعوب. ويزيد من فضل ابن مسعود أنه لم يدرس الحقوق فى الجامعات » .

وفى « صقر الجزيرة » (٧١٩/٣١) : « أظهر ما يكون من خلائق ابن مسعود عبقريته السياسية الناضجة البكر التى لا يوجها إلا من بلغ مرتبة عالية من مراتب الذهن والنضج ، وإلا من عرف أساليب الساسة ومقررى مصائر الشعوب . ويزيد من فضل ابن مسعود أنه لم يدرس الحقوق فى الجامعات . » ..(٢) .

وعندما ننتقل إلى الصعيد المحلى نجد أنه يمتدح أدباء الحجاز قائلا :

« وليس أدباء الحجاز طلاب تسلية يريدون تزجية الفراغ ، وإنما هم عشاق فن يريدون أن يفهموا الحياة ، ويكشفوا عن ضلالاتها ، ويغوصوا فى أعماقها ، ويسبروا أغوارها . ويشهدوا مواكبها ، ويروا ما فيها من صور ومشاهد وآلام وأحلام وهم أحرار فكر ... وهم يركضون فى الطريق قراءاً حتى أطاعهم القلم ، فكتبوا ، وكتبوا ، ثم أجادوا فيما يكتبون ،

---

(١) نص إعطاء على ذلك : قطرة من يراع : ٨٣

(٢) قطراة من يراع : ٨١

وينظمون »(١) . وبلاريب فمن يقرأ هذا النص ربما يحكم بأنه لم يلحظ أى سرقة قام بها أديب حجازى ، لكن هذا يتلاشى عند قوله :

« وإذا قلت « أدباء الحجاز » فإنما أقصد أفراد لايتجاوزون العشرة ، أما غيرهم فإما أن يكونوا ناشئين أو شداة أو أدعياء ، وهم كثير ليسوا من الأدب الجيد فى شىء ، »(٢) . فهذا النص يفهم منه عدم رضاه عن بعض الأدباء الحجازيين الذين يسرقون أفكار غيرهم ، وينتحلونها ، وقد صرح بذلك بقوله :

« إن مدعى الأدب وسماسرته كثير عددهم لدينا ، ... هؤلاء السارقون لأفكار غيرهم يغالطون أنفسهم ، ويشغلون القراء حينما يزجون إليهم ما سرقوا من مقالات أدباء مصر وغيرهم ، وينشرون ذلك فى صحفنا فى جرأة ووقحه وتبجح ، ظنا منهم أن القراء جميعا لم يطلبوا على ما أطلعوا ، فيستغلون ـ بجهلهم ـ هذه الجرائد طلبا الشهرة والبروز ، غير أنهم ان يجدوا السبيل إلى آما لهم المحطومة ، وما أشد شبههم بحجر يلقى فى اليم ، فيحدث فيه دوائر لاتعتم أن تضمحل وتفنى »(٣) .

وقد رأى أحمد عطار فى فترة من الزمن على تتبع سرقات الأدباء من المقالات التى تنشر فى صحف مصر ومجلاتها وكان أن كشف للقراء كثيراً من السرقات ، فمثلا عباس الزواوى نشر مقالة « عصور الألم ـ عصور فن وإبداع »(٤) فأثبت عطار أنه سرق معظم أفكاره من العقاد والمازنى .

---

(١) المقالات : ٢٠٨

(٢) المقالات : ٢٠٩

(٣) السابق : ٢٢٠ . وأحمد عطار : مقالة نصوص الأدب ومجانين الشهرة ، صوت الحجاز . العدد ٢٢١ ، فى ٧ / ٦ / ١٣٥٥ هـ ، ص : ٣

(٤) عباس الزواوى : مقاله عصور الألم ـ عصور فن وإبداع ، صوت الحجاز ، العدد ٢٠٨ فى ٥ / ٣ / ١٣٥٥ هـ .

وذلك فى مقالة « للحقيقة والتاريخ »(١) التى نشرها فى الصحيفة نفسها التى نشر فيها الزواوى مقالته .

وكذلك حينما نشر عبد المجيد شبكشى مقالة « فقدان النقد النزيه من أدبنا المزدهر »(٢) أثبت عطار أنه سرق هذه المقالة ، وأن أصلها مقالة « مشكلة النقد والنقاد »(٣) . والتى نشرت فى مجلة عربية . فمثلا قال صاحب النص المسروق : « الأدب المصرى على الرغم من حداثته . . . يعانى مشكلة عويصة . . . هى . . . مشكلة النقد والنقاد . . . فما من كتاب يظهر إلا ويتصدى له إما صديق للمؤلف يحابيه ، ويقارضه الثناء ، ويسرف فى مدحه . . ويتصيد له الشهرة الزائفة من حيث لا يدرى . . وإما متحامل مغرض . . يود . . . الإسفاف بشخصية المؤلف . . . والغض من شأن العمل الأدبى الذى بين يديه غير عانى بالنزاهة الفكرية التى هى أولى خصائص النقد الشريف »(٤) . فنقل عبد المجيد هذا النص كما هو ، لم يغير فيه سوى بعض الألفاظ التى تلائم البيئة الحجازية . فمثلا بدلا من « الأدب المصرى » قال : « الأدب الحجازى » . ولإيهام القارىء عمل عبد المجيد على إضافة بعض العبارات على مايسرقه ، وقد وضعت النقط على الألفاظ التى زادها من غير أن يغير أى شىء قبلها أو بعدها .

لكن هناك أمرا يجدر الاهتمام به ، وهو أنه كشف هذه السرقات فى

(١) أحمد عطار : مقاله للحقيقة والتاريخ ، صوت الحجاز ، العدد ٢٠٩ فى ١٢ / ٣/ ١٣٥٥ هـ .

(٢) عبد المجيد شبكشى : مقاله فقدان النقد النزيه من أدبنا المزدهر ، صوت الحجاز ، العدد ٢١٧ فى جمادى الاولى / ١٣٠٥ هـ .

(٣) مصطفى القشاشى : مقالة مشكلة النقد والنقاد ، مجلة الصباح ، العدد ٤٧٩ فى رمضان ١٣٥٤ هـ .

(٤) السابق ، والمقالات : ٢٢٢

النصف الأول من سنة ١٣٥٥ هـ، ثم انقطع عن هذا العمل نهائيا ؛ مما يعني أنه تعرض لأسباب فرضت عليه الكف عن متابعة هذه السرقات ، وأظن أن من أبرزها أن أحمد عطار اتهمه بعض النقاد بأنه ينتحل آراء العقاد والمازني وميخائيل نعيمة وآخرين . وقد أثبت ذلك سيف الدين عاشور الذي كتب مقالات موقعة باسم « جرير »(١) ، نشرها في النصف الثاني من سنة ١٣٥٥ هـ(٢) وقد قارن في تلك المقالات بين ما كتبه أحمد عطار في « كتابي » وبين ما كتبه أولئك الأدباء . وقد كانت النصوص تدل دلالة صريحة على أن أحمد عطار انتحل آراء أولئك الأدباء ، بل إن أحمد عطار حينما رد على كاتب المقالات لم يستطع نفي تلك الانتحالات(٣) ، وإنما حاول التشكيك في الكاتب مستغلا اعتماده على اسم مستعار ، كما حشد بعض الأقوال التي تشيد بكتابة « كتابي » دون أن يحاول الإشارة أو الاعتراف بالانتحالات . ويبدو أن هذه المقالات أجبرت أحمد عطار على التخلي عن كشف انتحالات الحجازيين لآراء غيرهم ؛ لأنه لو لم يكف عن ذلك فإن غيره سيكشف انتحالاته . فآثر السلامة ! وأصبح لا يلجأ إلى إتهام الآخرين بالانتحال إلا بعد ما يتهمونه هو بالانتحال ، فمثلا لم يهاجم السرحان ، ويتهمه بالانتحال والسرقة إلا بعد أن اتهمه بأن معانيه الشعرية قد سرقها من غيره(٤) .

هكذا يشارك الناقد السعودي أحمد عبد الغفور عطار في قضية

---

(١) أثبت أنه سيف الدين عاشور محمد العوين . (المقالة : ٢ / ٥٢٧ - الحاشية) .

(٢) جرير : كتابي للأديب أحمد عطار نقد وتحليل ، أم القرى ، الاعداد : ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٩ .

(٣) أحمد عطار : مقالة مناقشة ورد ، أم القرى ، العدد ٦٣٢ ، في ٢ / ١١ / ١٣٥٥ هـ . ص : ٦

(٤) المقالات : ١٧٨

السرقات مشاركة فاعلة واسعة النطاق ، فقد بحثها فى مجالى الشعر والقصة ، وتميز موقفه فيها بالدقة والتروى فى إصدار الأحكام ، فهو لا يحكم بالسرقة اعتمادا على التشابه بين العملين الأدبيين فقط ، بل لابد من التأكد من أن صاحب النص الثانى أطلع على النص الأول ، وقد أوضحنا أبرز السرقات التى اكتشفها عطار سواء فى الصعيد العربى أو المحلى ، وحاولنا تسليط الضوء على السبب الذى دعاه إلى عدم مواصلة تتبع الأدباء الذين يسرقون أفكار الآخرين .

ويتضح من هذا العرض للسرقة فى النقد الحديث ، ومن خلال آراء بعض النقاد ، أن الغالب على نظرته لها تأثره بنظرة النقد القديم ، حيث لانجد فروقاً كبيرة تذكر بين النقدين ، فالآراء تكاد تكون واحدة بين النقاد ، واتكاء النقاد المحدثين على آراء النقاد القدماء واضح فيما عرضنا له ، كما يتضح أيضا أن آراء النقاد المحدثين تقترب رويدا رويدا من آراء أصحاب نظرية اللفظ والمعنى ، حيث لانزال نرى عندهم الفصل بين اللفظ والمعنى قائما فى آرائهم ، والاهتمام بالمعنى فى مجال السرقات واضح تمام الوضوح كما كان فى النقد القديم .

وهكذا يكون النقد الحديث امتدادا طبيعيا للنقد القديم فى قضية السرقات ، سواء من حيث الحكم بالسرقة ، أو من حيث المواضع التى يحكم فيها بالسرقة ، أو من حيث الاهتمام باللفظ والمعنى ، وهذا أمر طبيعى يتمشى مع حركة إحياء القديم فى الأدب والنقد ، التى كانت بارزة فى مجال النهضة الأدبية الحديثة .

خاتمة

كانت قضية السرقات من القضايا النقدية الهامة التى شغلت النقاد قديماً وحديثاً ، نظرا للتشابه الشديد بين الشعراء فى معانيهم وألفاظهم ، واتكاء اللاحق على السابق ، فكان لابد من تحديد إطار دقيق لهذا التشابه ، حتى لا يظلم اللاحق ولا يغبن السابق ، بتحديد مواضع السرقات تحديدا دقيقا بعيدا عن التعصب والهوى ، ولذلك خلف لنا النقد القديم كما هائلا من الآراء التى قدمت فى السرقة وأسبابها ومواضعها ، فكان هذا دافعاً لغربلة تلك الآراء ، وتصفيتها بعيداً عن التعصب الذى برز عند بعض النقاد .

وقد رأينا أن نخصص البحث بناقدين كبيرين برز صيتهما فى القرن الرابع الهجرى ، وكانت لهما آراء سديدة فى السرقة أنصفا فيها المحدثين إلى حد كبير ، بعد أن كان التعصب للقديم قبلهما يسد على كثير من النقاد طرق النظر الصائب والحكم السديد .

ولذلك عرضنا لآراء النقاد فى السرقة قبلهما ، مبينين أوجه التشابه بين تلك الآراء ، ثم عرضنا لآراء الآمدى والجرجانى فى كتابيهما (الموازنة) و (الوساطة) ، مبينين التشابه الذى كان بين بعض آرائهما وآراء السابقين والجديد الذى ظهر فى السرقة عندهما ، والذى يدل على إنصافهما إلى حد كبير فى هذه القضية ، وقد كشف البحث بوضوح عن دقتهما فى الحكم على الشاعر بالسرقة ، كما كشف البحث أيضا عن التقارب الشديد بين النقد القديم والنقد الحديث فى موقفهما من السرقة ، ورأينا أيضاً تقارباً شديدا بين بعض آراء لنقادنا المحدثين وآراء كل من الآمدى والجرجانى ، مما يعنى أن نظرة النقاد القدامى والمحدثين تتقارب إلى حد كبير فى قضية السرقات ، وقد كشف البحث النقاب عن ذلك كله .

والواقع إن البحث عن السرقات فى شعر شاعر أمر ليس بالهين ، فهو يحتاج إلى ناقد بصير .

وقد برز هذا الإحساس بهذه المشكلة منذ قديم الزمان ، وقد اشتهر قول عنترة بن شداد العبسى :

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

ويظهر أن هذا الإحساس قد تسرب إلى نقاد الشعر ، فالقاضى الجرجانى - كما مر فى البحث - يقول فى موضوع كشف مواطن الأخذ بين الشعراء : « هذا باب لا ينهض به إلا الناقد البصير(١) » ، وتحرج من القول فيه بالسرقة ، وقال : « إنما أقول : قال فلان كذا ، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ، فأغتنم به فضيلة الصدق ، وأسلم من اقتحام التهور(٢) » ، ولما عقد ابن رشيق القيروانى بابا لهذه المسألة قال : « فيه أشياء غامضة إلا عن البصير الحاذق(٣) » .

وتبين من خلال البحث أيضاً أن الآراء تتفاوت بين الاعتدال والتشدد، فى إمكان إتيان الشاعر بالجديد المبتدع ، وعدم السير على خطى الفحول السابقين ، فهناك من النقاد من ضرب حول الأولين سورا لا يقتحم ، حتى « إن أحدهم ينشد البيت فيستحسنه ويستجيده ، ويعجب منه ويختاره ، فإذا نسب إلى بعض أهل عصره وشعراء زمانه كذب نفسه ، ونقض قوله(٤) ».

ولعل من هؤلاء ابن الأعرابى (ت ٢٣١ هـ) فإنه لما سمع شعراً لأبى تمام، قال : إن كان هذا شعرا فما قالته العرب باطل ، فأنكر إطلاق اسم الشعر على ما سمع من شعر أبى تمام لكونه لم يكن على سنن الأولين .

---

(١) الوساطة ص ١٨٣ (٢) السابق ص ٢١٥
(٣) العمدة جـ ٢ ص ٤٥٣ (٤) الوساطة ص ٥٠

وفى مقابل ذلك نجد أن ابن طباطبا يقول : « المحنة على شعراء زماننا فى أشعارهم أشد منها على من كان قبلهم ، لأنهم قد سبقوا إلى كل معنى بديع ولفظ فصيح(١) » .

وقد أحس القاضى الجرجانى بالمشكلة ذاتها فقال : « إن أهل عصرنا ثم العصر الذى بعدنا أقرب فيه إلى المعذرة ، وأبعد عن المذمة ، لأن من تقدمنا قد استغرق المعانى وسبق إليها ، وأتى على معظمها ، ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتعب خاطره وذهنه فى تحصيل معنى يظنه غريبا مبتدعا ، ونظم بيت يحسبه فردا مخترعا ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يخطئه أن يجده بعينه ، أو يجد له مثالا يغض من حسنه(٢) » .

فإذا كان هؤلاء النقاد المتقدمين يرون أن الشعراء قد سبقوا إلى المعانى منذ أزمان خالية ، وإذا كان بعض هؤلاء النقاد قد أحسوا بصعوبة الابتكار على الشعراء منذ القرن الثالث الهجرى ، حتى لم يعد أمامهم أحدهم إلا أن « يقف محصورا بين لفظ قد ضيق مجاله ، وحذف أكثره ، وقل عدده ؛ وحظر معظمه ، ومعان قد أخذ عفوها ، وسيق إلى جيدها(٣) » .

وإذا كان كذلك ، فينبغى أن يعذر المحدثون فيما وقع فى شعرهم من تشابه فى المعانى مع شعر السابقين ، ولهذا انطلق الآمدى والجرجانى من هذا المنطلق يدافعون عن المحدثين ممثلين فى أبى تمام والبحترى والمتنبى ، فى هذا الجانب ، كما تبين من البحث .

ويتبين من البحث أيضاً أن النقاد قد فصلوا فى موضوع الأخذ وبينوا أنواعه ، والمعيب منه وغير المعيب ، وهم فى ذلك مابين متبع وناقل وبين

---

(١) عيار الشعر ص ١٥

(٢) الوساطة ص ٢١٤

(٣) السابق ص ٥٢

مبتدع يضع المصطلحات والأحكام التى تروق له ، ومن متأخريهم نجد أن ضياء الدين بن الأثير قد وفى الموضوع ، وقسم السرقات تقسيما دقيقا بعد أن اطلع على تراث المتقدمين ، ومن أجل ذلك اعتمدنا ـ غالبا ـ على أقسامه ومصطلحاته ، متخذين منها مصباحا انطلقنا منه فى دراسة أنواع السرقات فى هذا البحث .

وفى البحث نتائج أخرى كثيرة ، ولكننى أرى من التكرار ذكرها هنا ، ومن الخير للقارىء أن يهتدى إليها بنفسه ، ليشعر بالمتعة .

والله الموفق ؟

{ تم بحمد الله }

المصـــادر والمراجع

١ - اتجاهات النقد الأدبي العربي - د . محمد السعدى فرهود - دار الطباعة المحمدية - القاهرة - ط . ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ .

٢ - اتجاهات النقد الأدبي فى القرن الرابع الهجرى - د. أحمد مطلوب وكالة المطبوعات - الكويت - ط ١ - ١٣٩٣ هـ .

٣ - أخبار أبي تمام - الصولى - حققه وعلق عليه : خليل محمود عساكر - محمد عبده عزام - نظير الإسلام الهندى - قدم له الدكتور أحمد أمين المكتب التجارى للطبـــاعة والنشر والتوزيع - بيروت .

٤ - أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجانى .

- صححه السيد محمد رضا - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٩ هـ

- تحقيق : هـ . ريتر - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - مكتبة المتنبي - القاهرة

٥ - أصول النقد الأدبي - أحمد الشايب - مكتبة النهضة المصرية - ط ٨ - ١٩٧٣ م

٦ - الإيضاح فى علوم البلاغة - الخطيب القزوينى - منشورات مكتبة النهضة .

- منشورات دار الكتاب اللبنانى - بيروت ط ٤ - ١٣٩٥ هـ .

٧ - البديع ابن المعتز - مطبعة ستيفن أوستن - بهر تفور - ١٩٣٥ م

٨ - البستان [معجم لغوى مطول] - عبد الله البستانى .

٩ - بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح - عبد المتعال الصعيدى - مكتبة الآداب والمطبعة النموذجية بمصر .

١٠ - تاريخ النقد الأدبي عند العرب - إحسان عباس - ط ١ / ١٣٩١ هـ

١١ - تاريخ النقد الأدبي عند العرب - طه أحمد إبراهيم .

- دار الحكمة - بيروت - لبنان .

- دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

- دار القلم - بيروت - لبنان - ط ١ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٢ - تاريخ النقد العربي إلى القرن الرابع الهجرى - د / محمد زغلول سلام دار المعارف - بمصر .

١٣ - التراث النقدى قبل مدرسة الجيل الجديد - عبد الحى دياب - دار الكاتب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ .

١٤ - جواهر البلاغة - السيد أحمد الهاشمى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٦ .

١٥ - الحصرى وكتابه زهر الآداب - د. محمد سعد الشويعر - الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

١٦ - الحيوان - الجاحظ - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - ط ٣ ١٣٨٨ هـ - منشورات المجمع العلمى العربى الإسلامى - بيروت - لبنان .

١٧ - الخصومة بين القديم والجديد فى النقد العربي القديم - د/البسيونى أحمد منصور - مكتبة الفلاح - الصفاة - الكويت - ط ١ - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨١ م

١٨ - دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجانى - مكتبة الخانجى - بالقاهرة ط ٢ - ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

١٩ - الذوق الأدبي - د. عبد الفتاح عفيفي - مطبعة الأمانة - القاهرة ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .

٢٠ - السرقات الأدبية — د. بدوى طبانه .

— مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ط٤ - ١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م

— دار الثقافة - بيروت - لبنان - ١٩٨٦ م .

— دار الثقافة - بيروت - لبنان - ط٣ - ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .

٢١ - الشعر والشعراء - ابن قتيبة - تحقيق : أحمد محمد شاكر — دار التراث العربي - ط ٣ - ١٩٧٣ م .

٢٢ - الصناعتين - أبو هلال العسكرى - القاهرة - ١٩٢٠ م

٢٣ - طبقات فحول الشعراء - ابن سلام - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٢٤ - الطراز - يحي بن حمزة العلوى اليمني - دار المقتطف - مصر - ١٩٧٤م

— دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٠ هـ

— مكتبة المعارف - الرياض .

٢٥ - علوم البلاغة - أحمد مصطفى المراغى - دار القلم بيروت .

٢٦ - العمدة - ابن رشيق - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . دار الجيل - بيروت - لبنان - ط٤ - ١٩٧٢ م .

ط٥ - ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م

٢٧ - عيار الشعر - ابن طباطبا - المكتبة التجارية بالقاهرة - ط١ - ١٩٥٦ م

٢٨ - الفن ومذاهبه فى الشعر العربى - د. شوقى ضيف - دار المعارف - مصر .
٢٩ - فى النقد الأدبى - د . عبد العزيز عتيق - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط ٢ - ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م .
٣٠ - القاضى الجرجانى الأديب الناقد - د . محمود السمرة ، منشورات المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان ط ٢ - ١٩٧٩ م
٣١ - القاموس المحيط ، الفيروزابادى - تحقيق - مكتب التراث - مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤٠٧ هـ — ١٩٨٧ م .
٣٢ - قضايا النقد الأدبى بين القديم والحديث - د . محمد زكى العشماوى
— دار النهضة العربية - بيروت . لبنان ١٤٠٤ هـ
— دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية، ط ١ - ١٤١ هـ — ١٩٩٠ م
٣٣ - قطرة من يراع ، أحمد عبد الغفور عطار ، نشره الشربتلى بمكة . ١٣٧٥ هـ
٣٤ - كلام فى الأدب - أحمد عبد الغفور عطار ، المؤسسة العربية للطباعة بجدة - ط ١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م
٣٥ - المثل السائر جـ ٣ - ابن الأثير - تحقيق : د أحمد الحوفى - د . بدوى طبانة - دار الرفاعى - الرياض ط ٢ - ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م
٣٦ - مشكلة السرقات فى النقد العربى - د. محمد مصطفى هدارة ، المكتب الإسلامى - بيروت ، لبنان ط٢ ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م
ط ٣-١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م
٣٧ - المعجم المفصل فى علوم البلاغة - د . إنعام فوال عكاوى . دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان . ط ١ - ١٤١٣ هـ/١٩٩٢ م

٣٩ — المقالات ـ أحمد عبد الغفور عطار ـ شركة استاند رللطباعة ـ ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م

٤٠ — مقدمة ابن خلدون ـ دار القلم ـ بيروت ط ٦ ـ ١٤٠٦ هـ

٤١ — منهاج البلغاء وسراج الأدباء ـ حازم القرطاجنى ـ تحقيق : محمد الحبيب بن خوجة ـ تونس ١٩٦٦ م

٤٢ — الموازنة بين أبي تمام والبحترى ـ الآمدى .

— تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م

— تحقيق : السيد أحمد صقر ـ دار المعارف ـ بمصر ـ ط ٢ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م

٤٣ — نشأة النقد الأدبي الحديث فى مصر ـ عز الدين الأمين ـ القاهرة ط ١

٤٤ — النقد الأدبي الحديث ، د . محمد غنيمى هلال ـ نهضة مصر ـ القاهرة .

٤٥ — نقد الشعر : قدامة بن جعفر ـ تحقيق : كمال مصطفى ، ط٣ مكتبة الخانجى ـ القاهرة .

— ضبطه وشرحه محمد عيسى فتون ـ ط ١ ـ ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٤ م ـ المطبعة المليجية .

٤٦ — النقد المنهجى عند العرب ـ د . محمد مندور ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة .

٤٧ — الوساطة بين المتنبي وخصومه ، القاضى الجرجانى ـ تحقيق : محمد أبو الفضل براهيم ـ على محمد البجاوى ـ دار إحياء الكتب العربية ـ ط ـ ٢ ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

— طبع مطبعة عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة .

٤٨ — يتيمة الدهر جـ ٢ ـ الثعالبى ـ مطبعة الصاوى ـ القاهرة ـ ١٩٣٤م

محتويات الكتاب

عزيزى القارىء الكريم

أعتذر إليك عما يكون قد وقع فى هذا الكتاب من أخطاء قد يكون السر فى وجودها يكمن فى تعدّد المُملى عليهم ومدى تنوع ثقافاتهم واختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، ومن ثم لزم التنويه بداية .

تصويبات الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
الإهداء	٥	بنائه	بنّاءه
٥	٦ من أسفل	الإدعاء	الادعاء
٧	١٠	وأثرها	وأثره
	١١	بينما	فى حين
	٢١	مبيناً	أمثال
٨	١٠ » »	بعض	يبعض
٩	١	وتفصيله تفصيلا	وتفصيله فيه تفضيلا
	٣	التى	والتى
	٨	بصراح	بصراحة
	١٢	وتجددت	وتحددت
	٢٠	إذا	إذ
١٠	٢	فى ما	فيما
	٥	لبعض	بعض
١١	٢	على ماذهبا إليه	على صحة ماذهبا إليه
	١٠ » »	كما كان	كما شكل
	٤ » »	وابن قتيبة سبق	وابن قتيبة قد سبق
١٢	٤	ومن ذلك	من ذلك
	٧	من البحث	فى البحث
	٩	طبيعى	طبعى
	٩	واحدة	واحد

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٦ من أسفل	للحديث	إلى الحديث
١٥	هامش ٣	عبد الرووف	عبد الرؤوف
١٦	هامش ٣	السرقان	السرقات
١٨	٨	نقله	نقلة
	٩	الأمثله	الأمثلة
		التى بنقلونها	التى ينقلونها
١٩	٣	المطالع	المطلع
٢٠	٣	بينما	فى حين
٢١	١	وللإجابة على	وللإجابة عن
	١١	وجد	وجده
	٣ من أسفل	الإقتفاء	الاقتفاء
٢١	٢ « «	وخالياً من عوامل الإدعاء	خالياً من عوامل الادعاء
٢٢	١	حبذا	بهذا
	٣	وإذا مابحثنا	وإذا بحثنا
		نجد	وجدنا
	٤	بأمتهم العريقة	بهذه الأمة
	٧	راوى	راو
	٩	يدعوا	يدعو
	١١	هنا	هذا
	٦ « «	بينما	فى حين
٢٣	٣	بينما يتناول البلاغى السرقة	أما البلاغى فيتناول السرقة
	٥	قد لا يجد	قد لا يجدى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٦	مصطلح من هذه المصطلحات	مصطلحاً من هذه المصطلحات
		مدلولها	فى مدلولها
	السطر الأخير	بعضه	بنصه
٢٦	٣ ، ٤	إلا أنه استخدم	قد استخدم
	٦	كما قال محمد هدارة	كما قال الدكتور محمد هدارة بذلك
	٣ من أسفل	تحرزا عن وإحساناً	تحـــرزا عن الخطأ ، وإحساناً للظن
٢٧	٤	الإغتصاب	الاغتصاب
	٥	وضائى	وضابىء
	٧ « «	بعد	بعده
	٣ « «	طبيعياً	طبعيا
٢٨	٣	الإختلاف	الاختلاف
٢٩	٣	إستخدام	استخدام
	٥	أغارة	إغارة
	٧	إلا أنه استخدم	قد استخدم
	٦ « «	أخفاء	إخفاء
	٥ « «	المعدل	المعذل
	٢ « «	الأجتلاب	الاجتلاب
		الإهتدام	الاهتدام
٣٠	٨	داوومها	راووقها
	٩	خبابه	صباحه
	١٣	صاحبه	صباحه

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٢ من أسفل	الإدعاء	الادعاء
	الأخير	الإدعاء	الادعاء
٣١	١	الإدعاء	الادعاء
٣١	٥	الشعراء إلى ثلاثة	الشعراء ثلاثة
	٤ « «	الإغتصاب	الاغتصاب
٣٢	٥	التكرية	التكريه
	١٠	اعب	أعب
	١٤	بنيه	بنية
	٣ « «	نجلنا	بخلنا
	٢ « «	الموادة	الموارة
	السطر الأخير	يقول الآخر	بقول الآخر
٣٣	١	مؤم	قوم
	٢	بن	ابن
	١٣	الطثريه	الطثرية
	١٤	رأني	رآني
	٣ « «	من غير فلاعصبا	من نمير فلا كعبا
٣٤	٢	روان حاولوا	وإن حاولوا
	٣	وغير كثير	وغير هذا كثير
	٨	لطريقة	إلى طريقة
	الأخير	الاحتلاس	الاختلاس
٣٥	١٠	زهير ابن	زهير بن
	١١	المزرية	الرزية
٣٦	٧	فكر	ذكر
	٩	بلدى	إبلى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	١٠	وأشرب	وأشم
		بلفظ	بلده
	هامش ٢	ص ٩٧	ص ١٢٧ ، ١٢٨
٣٧	١	استيقان	استيقاف
٣٨	١٣	لا يدع	لا بدع
	٦ من أسفل	خط	خطر
٣٩	٧ » »	فللأولى	فللأول
٤١	٧ » »	السرقاة	السرقات
٤٣	٥	بدان	يدان
٤٤	٢	حديثا	حديثه
	١٣	إذ إن	إذ أن
٤٧	٤ » »	محصنة	محضة
	٣ » »	عبد الله الزبير	عبد الله بن الزبير
٤٨	٨	الرصاعة	الرضاعة
٤٩	٦ » »	قسمه إلى ثلاثة	قسمه ثلاثة
٥١	١١	ضياء الدين ابن الأثير	ضياء الدين بن الأثير
	٤ » »	عامض	غامض
	٣ » »	إلا عن	إلا لمن
٥٣	٧ » »	أنى عطاءك	أن عطاءك

تضاف عبارة (أخذه مسلم بن الوليد فزاد عليه وهو قوله) : والإضافة تكون قبل البيت الأخير .

	السطر قبل الأخير	قصر لم يمسن	قصر الرمح لم يمسن
٥٤	١	فيكس	فيكسى
		الأول	الأولى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٢	حسنا	حسنه
٥٥	٢	ذيابه	فى بابه
	٤	قول أبى تمام	فقول أبى تمام
	١٠	فما جاء	فما جاء
٥٦	٨	يقيال	يقال
٥٧	٢	خلقا بأطراف	خلقنا بأطراف
	١٠	أنس سبكا	أحسن سبكا
	١٢	بهلا كة	بهلا كه
٥٨	هامش ٣	شيما مثل المحنة بأضرع	شيما مثل المخلاة يغطى به ضرع
	الأخير فى الهامش	والحبل	والجعل
٥٩	١	لم يكد	لم يجد
	٢	ولكننا	ولكنه
		من ذلك على الوجه	من ذلك حددها
	٦	راؤوقها	راووقها
	١٠	سبنو نعش	بنو نعسن
٥٩	١١	جمعة المثل	جهة المثل
	٦ من أسفل	الإنتحال	الانتحال
٦٠	١ ، ٢ ، ٣	الإدعاء	الادعاء
	٦	الشعراء إلى ثلاثة	الشعراء ثلاثة
	٧ من أسفل	للفرزدق تال	الفرزدق قال
	٢ » »	خنه	خذه
٦١	٧	ألا أعنيك	ألا أعينك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٩	الخيار	الخيارا
	٤ من أسفل	فاخذ كثير غره	فأخذ كثير عزة
		واهتدام	واهتدم
٦٢	٨ « «	لأنس	لأنسى
٦٤	١٠	عبده	عبدة
	الأخير	ومنه أنواع	ومن أنواع
٦٥	٢	الشيعى	الشيص
	٥ « «	نحول قول	نحو قول
٦٦	١٠	حركا الملك	حركنا الملك
٦٩	٤ « «	إنى السرقات	إلى السرقات
٧٠	٥	يرنى	يرى
	٢ « «	وهمه	وهمة
٧١	١	الإمدى	الآمدى
	٨ « «	على الحجنى	على الحجى
	٦ « «	الن س	الناس
	٤ « «	مليمة	حليمة
٧٢	٣ « «	مختلقان	مختلفان
٧٣	٥	خلق	خلف
	١١	وما إن له	وما إخا له
٧٤	٣	ترمى	نرمى
	١٢	لطينه	لطيفه
٧٥	٧	البحرينى	البحترى
٧٦	٧	خزنا	حزنا
٧٦	٧	أشاف	أثاف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٨	الفتعسى	الفقعسى
	٦ من أسفل	إنى	أنى
	٢ » »	وبمثلهن	ويمثلهن
	٣ » »	إدعاء	ادعاء
٧٩	٤	وفى قوله	وهى قوله
	٥	يمدق	يمذق
	٦	تزرا	تَزرا
	٨	مستشرقات	مستشرفات
	٨ » »	بك أرى	بل أرى
	٤ » »	من محاسنه	عن محاسنه
٨٠	٥	مرادا لفتعسى	مرادا لفقعسى
	٦	حوانبها	جوانبها
	١٠	مراد	مرار
	١١	الملطوقة	الملطومة
	٣ » »	قول امرؤ	قال امرؤ
٨١	٢	فيكشفه	فيكشفه
	٥	فكشفه	فكشفه
		واجاد	وأجاد
	٦ » »	الحطى	الخطى
٨٢	٤ » »	(إنى أن يقول)	(إلى أن يقول)
٨٣	٨	قوله تعالى	تحذف (تعالى)
٨٤	١	قتلت	قتلن
		صبرته	صيرته
٨٤	٨	خذ من	أخذ من

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٥	٣	تصدت	قصدت
	٥ من أسفل	سعد يكرب	معد يكرب
	٢ » »	الإصابة	والإصابة
٨٦	٤ » »	حلق	حلف
٨٧	٢	والاختان	والاختات
	٩	ابن الآمدى	أن الآمدى
٨٨	٥	طبيعيا	طبعيا
	١٠	بينما	فى حين
٩٠	٩	ثلاثة	ثلاث
	١٢	شعرى	شعر
	١٤	أبى تمام	أبو تمام
	٤ » »	اتخاذ	اتحاد
٩١	٤	متأخر	متأخرا
٩٣	١ ، ٢	القاضى على على	القاضى على بن عبدالعزيز
	٦ من أسفل	تابعات	تابعا
	٣،٤ » »	وصف سبق المتقدم إليه خفاز به	وصنف سبق المتقدم إليه ففاز به
٩٤	٣	ولم تخص	ولم تحص
	٤	وبالتركية	وبالتزكية
	١٠	فزادوا	فزاد
	١٢	بالمذى	بالذى
		ممن	من
	١٥	ومهرى	وجهرى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	١٦	كألفا	كأنها
٩٥	١٠	تسيبا	نسيبا
	١٢	رقافيته	وقافيته
		بالغير	بالغي
	١٥	لأنس	لأنسى
		فكأنهما	فكأنما
٩٥	٢ من أسفل	نسبيا	نسيبا
٩٦	٤	أبي الشيعي	أبي الشيص
	٥	فليسلني	فليلني
	١٠	تنفق	تنصف
	١٢	معمر	معن
	١٣	لأرجل	لأوجل
		أتينا تعدو المنية	أينا تعد المنية أول
	١٤	حتى التى	حتى أتى
٩٧	١	همه	همك
٩٨	٥	ويمبكه	ويسبكه
	٨	إدعاء	ادعاء
	٩	مستعساراً	مستعاراً
	١٤	المعمر	لمعن
	٢ » »	ويا أسق	وياأسفى
١٠١	٢	نسبيا	نسيبا
	٧	أبي الشيعي	أبي الشيص
١٠٤	٢ » »	السرقة	السرق
١٠٥	٤	الأهداز	الأهواز

الصحفة	السطر	الخطأ	الصواب
	٩	وتهمه	وتسمه
	الأخير	تهمه	تهمة
١٠٦	١٢	إضافة	أضاف
١٠٧	٩	معانٍ	معانى
١٠٨	١	وإلى	إلى
	١٢	الأدجال	الأوجال
	١٤	ونبثنا	ونبنا
	٣ أسفل	شقة	ثقة
	الأخير	الخيف	الحيف
١١٠	٦	ركانى	ركابى
١١١	٤	ما اعاده	ما ادعاه
	٧، ٨	لأنه بدعا	لأنه ليس بدعاً
	٧ من أسفل	آنسه	آنسة
١١٣	١	وأبو القاسم الحسن	وأبا القاسم الحسن بن بشر
	٢	كفر س رهان	كفرسى رهان
	٧ » »	(الامدى)	(الآمدى)
	٥ » »	(الامدى)	(الآمدى)
	٢ » »	إلا الألفاظ	إذ الألفاظ
	٢ » »	ساد	سار
		سبق أو	سبق أن
	١ » »	الامدى	الآمدى
١١٤	١	الامدى	الآمدى
	٤	صاحبه	حاجة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٦	الامدى	الآمدى
	٨	الإلفاظ	الألفاظ
	٩	تستفيض	تستفض
	١١	الامدى	الآمدى
	١٣	المتبادلة	المتداولة
	٧ من أسفل	الامدى	الآمدى
	٦ » »	الأعراض	الأغراض
	الأخير	تدولت	تدوولات
١١٥	١	وأضافوا	وأضافا
	٦ » »	والاخر	والآخر
	٥ » »	الاخرين	الآخرين
	٤ » »	يختنق	يحتفى
١١٧	٢	ساد	سار
		يشويه	يشوبه
	٣	ساد	سار
١١٧	١٣	مره	مرة
	٣ » »	واقرا	وأقرا
	الأخير	الامدى	الآمدى
١١٨	٥ » »	ونعيهم	ونعيبهم
		فالامدى	فالآمدى
١١٧	٤ » »	العادى الوقت	العادل المدقق
١١٩	١	واستفرقوها	واستغرقوها
	٨	كلا	كل
	٨ » »	شغلتى	شغلت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٧ من أسفل	وامعنو	وأمعنوا
		وانقسموا إلى	تحذف إلى
١٢٠	٦	قول	بقول
	٧ » »	فيقسمها إلى	تحذف إلى
	٥ » »	فى موقف من أن	فى موقف الآمدى من أبى
	٣ » »	طريق	طريقة
١٢١	١	أهتم	اهتم
	٤ » »	عليهما	عليها
١٢٣	٨ » »	أستقصى	أستقص
	٣ » »	انصار	أنصار
		واما	وأما
١٢٤	١	بشر بن غيم	بشر بن تميم
	٥	ومشابه	وما شابه
	١٠ » »	دراسه	دراسة
	٩ » »	فهو إنما لم	تحذف إنما
	٨ » »	رؤيه حقه	رؤية حقة
	٥ » »	نعسه	نفسه
١٢٤	٢ » »	علت	علق
١٢٥	١	آنسه	آنسة
	٦	سابقين	سابقيه
١٢٦	٢	الفروق	الذوق
	٥ » »	جاهلين	جاهليين
١٢٧	١١ » »	تعلقات	تعليقات
	١٠ » »	وحاول بعضها	وحاول فى بعضها

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٨	٥ من أسفل	وقبلها	وقلبها
١٢٩	٦	لا يختفى	لا يختص
		للندب المواسى	للثوب الموشى
	٨	يختفى	يحتفى
١٣٠	١	وضحت غير هذا الوضع	وضحت فى غير هذا الموضع
	٢	لى	فى
	١١	الطبيعى	الطبعى
	٥ » »	بين معارك	من معارك
١٣١	» »	علما	على
	الأخير	قبله	ميله
		الإلتزام	الالتزام
١٣٢	٥	ونلخص	وصفوه
	٨ » »	استفاد	استفادا
١٣٦	٢	بينما	فى حين
	٥ » »	السرة	السرقة
	٣ » »	مشاعر	شاعر
	هامش ٥	المعين	الحسن
		الصقر	صقر
١٣٧	٨	الاعقداء	الاعتداء
	٩	كالمتصمنين	كالتضمين
١٣٨	٩	ومن	ومن
	١١	غيار	عيار
١٣٨	١٠ » »	العرض	الغرض

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٩ من أسفل	الساحة من	تحذف من
١٣٩	٧ » »	الخصوبة	الخصومة
	٥ » »	الإدعاء	الادعاء
١٤٠	٢	الإستنباط	الاستنباط
	٤	السرقات منهجية	السرقات دراسة منهجية
	٩	ابن	بن
	١٢	وقامت المتنبي	وقامت حول المتنبي
	٤ » »	الإستيحاء	الاستيحاء
١٤١	٨	المنظر	النظر
	الأخير	الآيضاح	الإيضاح
		الافراح	الأفراح
١٤٢	١	للتفتزنى	للتفتازانى
		المفتاح	الفتاح
	٥	بينما	فى حين
١٤٣	١	والنهايةالهدف	والنهاية والهدف
		بينما	فى حين
	٥	وبيان	بيان
١٤٤	١	بالآزدهار	بالازدهار
	٣	طبيعيا	طبعياً
	٦	الآزدهار	الازدهار
	٩	يضاف	يضيف
١٤٥	١١	وتفضله	وتفصله
	١٤	يميزهم	يميزهم من
	الأخير	عم اختلاف	عن اختلاف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢	جردته	جودته
	٧	العنى	الفنى
	١٠	فألفت	فألغت
١٤٨	٦	وضرب تأخر لفظه	وضرب تأخر معناه وتأخر لفظه
١٤٨	١١	اللغط	اللفظ
	٤ من أسفل	أثرت	أدت
		يقبع	يتتبع
	الأخير	تعتدى	تعدّى
١٤٩	١	ساهم	أسهم
	١٢	وفى كل طوع	وفى طوع
	٣ » »	استفدت	استنفذت
١٥٠	٦	عادة	وإعادة
	٨	حظاظاً	أنماطا
	٣ » »	لما المعنى	هذا المعنى
١٥١	٣ » »	أو سبق	أو السبق
١٥٢	٣	عن	عند
	٦	فى أنصار	فى ان نصار
١٥٤	٦ » »	متأخراً	متأخر
١٥٦	١	قولهم	تحذف من أول السطر
	٣	جمع	جميع
١٥٧	٦	قاتل	قائل
	١١	أن	أنت
	٧ » »	حطيئة	الحطيئة

الصفحه	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٨	١	لا تكشف	لتكشف
	٥ من أسفل	أم مروية	أم قصة مروية
	٥ « «	يفتر	يقتر
	فى الهامش	معالى	معانى
	الأخير	يعتمدوا	يعتدون
١٦٠	٣	الصورة لو	الصورة اللذين
	٤	الرومى من	الرومى فيهما من
	٧	مساريا	مساويا
	١٠	لغلبه	لغلبة
	٤ من أسفل	تعد	نعد
١٦٢	١١	فالبيت	فى البيت
١٦٣	٤	استدلال	استلال
	١١	والعوامل فى	والعوامل النفسية فى
	٣ « «	المقال	المقام
١٦٤	٥	أو نثر	أو من نثر
١٦٥	١	نظمها	نظمها
	٢	فيرى فى	فيرى أن فى
	١٠	بيته الذى يقول	بيتيه اللذين يقول فيهما
	١٣	عليه بيت	عليهما بيتى
١٦٦	١	لليقظة حمل	لليقظة التى
	٣	فى بيت	فى بيتى
	٢ « «	لا يعود	لم يعد
١٦٧	٥	معانىوآفاقا	معان وآفاق
١٦٨	٣	بجموعة	مجموعة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٦٩	١٢	الثنايا	الثناء
	١٤	الثنايا	الثناء
	٧ من أسفل	المعجم	العجم
١٧١	٢	جنسى	جلس
	٩	يعاب على طريقه	يعاب بها قائله مادام على شريطة الشعر ، فإن التفاضل إنما يكون فى ابتكار الأشياء على طريقة الشاعر لا على طريقة النظم
	١٤	عنى	غنى
	٢ « «	إنجاه	اتجاه
١٧٢	٤	بينها فقد	بنيها وبين آراء الرافعى
	٦	لا يكون	لا تكون
	٩ « «	أهتم	اهتم
	٨ « «	مثل الآراء	مثل تلك الآراء
١٧٤	٢	أر الكاتب	أو الكاتب
١٧٥	٥	رفضه	ورفضه
١٧٦	١	تستطيع	يستطيع
	٤	إحجاف	إجحاف
	٤ « «	الإستيحاء	الاستيحاء
١٧٧	١٢	بعص	بعض
١٧٧	٦ « «	أمثله	أمثلة
١٧٨	٩	فى ما يلى	فيما يلى
	١٢	الفانية	الغانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
	٧ من أسفل	بعد	يعد
	٥ » »	متشابون	متشابهون
١٧٩	٨	وافتلق	واتفاق
	١٠	اهتما	اهتم
	١٤	من اكتشافه	هو اكتشافه
١٨٠	١	ويدل لذلك	ويدلل على ذلك
	٢	عليا	علية
	٦	يوجها	يوهبها
	١١	يوجها	يوهبها
	٣ » »	ويسيروا	ويسبروا
	هامش ١	نص عصاء	نص عطار
١٨١	١١	ووقحة	وقحة
	٥ » »	لا تعتم	لا تلبث
		تفن	تفنى
	٤ » »	رأى	دأب
١٨٢	١١	عانى	عابىء
١٨٤	١١	العدماء	القدماء
	١٢	تعترب	تقترب
	٥ » »	طبيعيا	طبعيا
	٣ » »	طبيعيا	طبعيا
	٣ » »	شعر	شعراً
	٧ » »	مكبة	مكتبة
١٩٢	٥	٣	٣٠
١٩٣	قبل الأخير	المنهى	المنهجى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٥	٢	٠	٥
١٩٥	٣	تمهيد	التمهيد
	٤	موفع	موقع
	١١	أنواع للسرقات	أنواع السرقات
	١٢	السلخ ، الانتحال	السلخ ، المسخ ، الانتحال
١٩٦	١٧	السرقات وضوء	السرقات فى ضوء
	١٨	السرق	السرقة

تنبيه واستدراك

ألفت نظر القارىء الكريم إلى أن أحد المراجع قد سقط سهواً من الثبت المفرد لهذا الغرض، وسوف نقوم هنا بتدوينه، هذا المرجع رقمه (٣٧ مكرر)، وأما هنه فهو :

المعجم المفصل فى الأدب - دكتور محمد التونجى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

رقم الإيداع ٧٩٧ / ١٩٩٥

دار السعادة للطباعة
١٦ شارع الجداوى - باب الخلق
ت : ٥١٠٨٣٧٩

دار السعادة للطباعة
١٦ شارع الجداوى - باب الخلق
ت : ٥١٠٨٣٧٩

الثمن ٩ جنيه